

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند 2012 ©

استقامة الرأي
وحوال الكنيسة الأرثوذكسيّة

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

جورج ن. نحّاس

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

استقامة الرأي

وحال الكنيسة الأرثوذكسيّة

المثال والصورة



منشورات جامعة البلمند
Publications of the University of Balamand

المهروسة أثناء النشر (إعداد مكتبة جامعة البلمند)

نخاس، جورج ن.

استقامات الرأي وحال الكنيسة الأرثوذكسيّة: المثال والصورة / جورج ن. نخاس

١٤٣ ص.

ISBN: 978-9953-452-55-5

١ . الكنيسة الأرثوذكسيّة للأبلاكيّة

281.9

مكتبة جامعة البلمند محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند 2012 ©

© حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند ٢٠١٢

أنجزت مطبعة كاليغراف طباعة هذا الكتاب في شهر كانون الأول ٢٠١٢

الإهداء

أهدي هذا الكتاب للراقيدين بالرّب:

المثلث الرحمة المتروبوليت أنطوني (بلوم)

قدس الأب نيقولا (أفاناثياف)

قدس الأب بيار (ستروف)

ألا أقامهم الله في حضرته ليتشفّعوا بنا على الدّوام.

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

اعتراف وشكر

إن أشكر الله الذي سمح بأن أدفع بهذه الأوراق للطباعة، راجياً أن يساهم ذلك في بناء جسد المسيح حسب مقتضيات وصاياه، أود:
أن أعترف بفضل كل من صاحب الغبطة البطريرك إغناطيوس الرابع، ملاك أنطاكية وسائر المشرق، وصاحب السيادة المتروبوليت جورج، ملاك جبل لبنان، اللذين ساهما في إنشائي على الإيمان، وعلى المحبة، وعلى حرية أبناء الله، وعلى الطاعة للمسيح، وعلى الالتزام باستقامة الرأي،

وأن أعترف بفضل من ساهم باستلته وقراءته ونقده على دفعي للكتابة كجزء من صلاة شخصية في حضرة الله الدائمة، أكان رفيقاً، أم صديقاً، أم تلميذاً،

وأن أشكر كل من إخواني وزملائي الأب جورج مسوح، وإيلي الضناوي، وإيلي الحاج عبيد، ودانيال عيوش، وغسان الحاج عبيد، لقراءتهم للمخطوط الأولي وإغنائهم له بالملاحظات، والتصحيحات، والتصويبات،

وأن أشكر الأنسة لولو صبيعة على مراجعتها اللغوية للمخطوط،
وأن أشكر الأنستين جهان فيعاني وربى البرجي على اندفاعهما لجعل هذا المؤلف يصل إلى القراء بهذه الحلة.

البلمند في ٣١ آب ٢٠١٢

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

غرباء في العالم من أجل الله^(١)

يخضرنني أسبوع الآلام فترتسم أمامي الترنيمة التي دُعي المسيح فيها غرباء، وأعود إلى الكتاب المقدس فأجد فيه أن المسيحي، إجمالاً، مدعو إلى أن يكون غربياً في العالم، أن يكون في العالم لا منه. وأعود أيضاً إلى العهد القديم، إلى حياة شعب الله، فأجد أن تلك الحياة يمكن أن توصف بتيه مستمر، أي بغربة «على طول الخط» كما نقول. والواقع أن هنالك غربتين. وفي كليهما لا تكون الغربة إلا بالنسبة إلى الخاصة. لا يمكن للإنسان أن يغترب إلا بالنسبة لمقرّب إليه. وغربتنا نحن، أيها الأحباء، تكون خصوصاً وبشكل عميق بالنسبة إلى خاصتنا التي وُجدنا فيها، أعني العالم، وخلصنا التي منها خرجنا، أعني الله.

أن يصبح الإنسان غربياً عن الله، هذا يُلام عليه. أن يصبح الإنسان غربياً عن العالم لله، هذا يُحمد عليه.

أن يمرّ في هذا العالم «مرّ الكرام» بمعنى أنه يرفض التثبيت فيه بل ينكر أن يتثبت فيه، أن يمرّ فيه وكأنه مدعو إلى فوق، مدعو إلى عل، ذلك ما يجب أن ينشده المسيحيُّ الفعليُّ. تلك، في النهاية، هي دعوتنا الصميّة.

(١) مقتطفات من كلمة للبطريك إغناطيوس الرابع ألقاها في العام ١٩٦٨ متوجّهًا نحو الشباب الأنطاكيّ، ونُشرت كاملة في: هزيم، البطريك إغناطيوس الرابع. وحلّ بيننا. تعاونيّة النور الأرثوذكسيّة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٣.

في العالم، مهما تعلقت، وبقدر ما تتعلق، تظن نفسك غالبًا، ترى نفسك مغلوبًا. في العالم، بمقدار ما تقوى وتتسلط، بالضبط بمقدار قوتك وسلطانك، تجد أنك مستعبد.

شعارنا الغربية عن العالم، لأنك بمقدار ما تفوص في العالم يستحيل عليك النظر إلى فوق. إذن ففي العالم ليس من العيب أن يكون الإنسان فقيرًا. ليس من العيب ألا يكون له حَوْل ولا طَوْل بالمعنى الحاذي، العيب في أن يكون له ذلك.

مومن اختط لنفسه أن يكون في الدنيا عابراً. هل يعاب ويعير بأن ليس له بيت؟ هل يُعاب عليه إيمانه بأن ليس له أن يبني في هذا العالم. البناء الحقيقي الوحيد في العالم هو رفع النفوس إلى ذاك الذي يحب أن يتوب آخر خاطئ. غرباء في العالم؟ نعم.

لكن لسنا غرباء كفاية. ولو كنا كذلك لما كان عندنا وقت حتى لنجتمع هنا ونتحدث، بينما هنالك الكثيرون تنقصهم كلمة الإيمان، تنقصهم الأبوة الروحية، تنقصهم المقومات الروحية، يشعرون بأنهم مرميون في العالم وكأنهم مدعوون لأن يكونوا في الناس عالة ليس إلا. لي، أيها الأحباء أن أقول لكم شيئاً تقتضيهما الغربية:

الشيء الأول:

الغريب ليس عنده ما يخاف عليه، لذلك فهو لا يستقر ولا يتخدر. الغريب في استعداد مستمر ويقظة غير منقطعة. فاحذروا النوم، احذروا الراحة، احذروا السكينة. حياة الغريب مغامرة والغريب شجاع. لا يسمره شيء لأنه استعبد كل شيء، ولم يستعبد لشيء. «أخرجي يا عاهرة من شعبي، يقول النبي، كفاك تخيطين له مخدات وتكسينها بالحرير لينام شعبي ويكتفي باللحمة والراحة».

الشيء الثاني:

كونوا مُزعجين، ويوم تُصبحون مرغوبًا فيكم فالويل لكم. كونوا مُزعجين. عليكم أن تقلقوا ضمائر سادرة وتوقظوا ضمائر نائمة. عليكم أن تقولوا لآذان أُصيبت بالصمم: إنَّ هنالك صوتًا يُبدي. عليكم أن تُزعزعوا أُسسًا يظنُّها أصحابها عميقة بينما هي على الرمل. عليكم أن تُرحزحوا كياناتٍ يجب أن تخضع لرحمة الله وفضله. عليكم أن تدقُّوا الباب، أن تدوروا على الأبواب وتدقُّوها وتقولوا: إنَّ عندنا أناسًا يحتاجون إلى الخبز، ومن خبزكم سنأخذ لهم، لا لنا!

عليكم أن تقوِّعوا. سيُفتح لكم يقول الكتاب، لكنَّه لم يُقل متى سيُفتح لكم.

ستدقُّون... دقُّوا أبواب قلوب الناس. يجب أن توصلوا لهم الكلمة، أن يعرفوا أنَّهم محبوبون. فليعرفوا بكم أنَّهم مدعوُّون إلى عالم جديد. يجب أن يعرفوا ذلك. دقُّوا ودقُّوا سبعين مرَّة سبع مرَّات. غُربتنا في الأرض تقضي أن نكون معامرين، شُجعانًا، نستعبد كلَّ شيء ولا يستعبدنا شيء، كما تقضي أن نُزعج أن نقلق، أن نُنبه، أن ندقَّ عارفين شيئًا واحدًا: أن الربَّ سيفتح يومًا من الأيام.

ملاحظة: بعد استئذان صاحب الغبطة البطريرك إغناطيوس في ١٧ آب ٢٠١٢، انتقى الكاتب هذه الكلمة لتكون توطيدًا للكتاب نظرًا لعلاقتها المباشرة بالروحانية التي يقوم عليها هذا الأخير.

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

الفصل الأوّل

الكنيسة وسرُّ الحبِّ (Mystère de l'Amour)

بَعْدَمَا كَثُرَت التَّكْهَنَاتُ حَوْلَ شَخْصِ الرَّبِّ سَأَلَ الرَّبُّ يَسُوعَ تَلَامِيذَهُ: «وَأَنْتُمْ، مَنْ تَقُولُونَ إِنِّي أَنَا؟» (مَتَّى ١٦: ١٥). طَبَعًا كَثُرَت أَجْوِبَةُ الرِّسْلِ وَكُلَّهَا مَتَأَثِّرُ بِالْأَفْكَارِ السَّائِدَةِ بَيْنَ الْيَهُودِ عَنِ شَخْصِ يَسُوعِ النَّاصِرِيِّ. فَتَطَّلَ بِطَرَسُ، وَبِإِلْهَامِ الرُّوحِ، قَالَ لَهُ إِنَّهُ الْمَخْلُصَ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ بِهِ الشَّهْبِ الْمُؤْمِنَ بَعْدَ السَّقُوطِ. عِنْدَهَا، كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ الْأَلَّا يَتَعَرَّفُ التَّلَامِيذُ إِلَيْهِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ عَيُونُهُمْ قَدْ فَتِحَتْ بَعْدَ، وَلَا حَلٌّ عَلَيْهِمُ الرُّوحِ الْقُدُسِ بِالْعَصِيرَةِ.

لَكِنْ، مَاذَا لَوْ أَتَى الرَّبُّ يَسُوعَ الْيَوْمَ وَسَأَلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْكَنِيسَةِ: «وَأَنْتُمْ مَا تَقُولُونَ إِنَّ الْكَنِيسَةَ هِيَ؟». كَمْ مِنْ هَؤُلَاءِ سَيَقُولُونَ إِنَّهَا جَسَدُ الْمَسِيحِ وَمَسْؤُولَةٌ عَنِ تَكْمِلَةِ عَمَلِهِ فِي الْعَالَمِ، بِالرُّوحِ الْقُدُسِ الَّذِي تَرَكَهَ فِي وَسْطِهَا؟ مَعَ الْفَرْقِ الْكَبِيرِ أَنَّ الْمُنْتَمِينَ إِلَى الْكَنِيسَةِ الْيَوْمَ هُمْ فِي وَضْعٍ أَفْضَلَ مِنَ الَّذِي كَانَ فِيهِ التَّلَامِيذُ، لِأَنَّهُمْ يَعِيشُونَ «عَهْدَ الرُّوحِ» فِي الْجَمَاعَةِ، وَجَهْلُهُمْ حَقِيقَةُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ دِينُونَةٌ لَهُمْ.

لِذَلِكَ، فَلَا بَدَّ لِكُلِّ مَنْ يَغَارُ عَلَى عَمَلِ اللَّهِ الْخَلَاصِيِّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَلِقًا وَأَنْ يَسْأَلَ نَفْسَهُ، وَالْإِخْوَةَ، عَنِ الْكَنِيسَةِ وَحُضُورِهَا. وَلَيْسَ الْمَوْضُوعُ مَوْضُوعَ انْتِقَادٍ وَاقِعٍ وَرَصْدِ سَلْبِيَّاتِهِ. هَذَا أَمْرٌ، عَلَى أَهْمِيَّتِهِ، لَا يَنْفَعُ إِذَا بَقِيَ عَلَى صَعِيدِ الْمَمَاحِكَةِ حَوْلَ حَوَادِثٍ وَأَرَاءٍ مَحْدُودَةٍ فِي الزَّمَنِ. لِذَلِكَ، سَنَسْعَى لِتَجَنُّبِ أَيِّ جِدَالٍ مِنَ الْجِدَالَاتِ اللَّاهُوتِيَّةِ النَّظَرِيَّةِ، أَوِ الْحَيَاتِيَّةِ الضَّبِيقَةِ، أَوِ التَّنْظِيمِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، الْقَائِمَةِ هُنَا وَهُنَاكَ فِي

الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم، إلا بمقدار ما يسهم الرجوع إليها في التدليل على ما هو أبعد منها وأعمق. عسى أن يسمح هذا المنحى المبدئيّ بمقاربة الأمور بالخروج من عمليّة الاهتمام بالجزئيّات توصّلاً إلى طرح الأمور التي هي في الأساس، إذ لا يمكن معالجة الجزئيّات إلا بالاستناد إلى رؤية واضحة، ثابتة، وشاملة لماهيّة استقامة الرأي.

وأضافة إلى ذلك، من شأن التركيز على الجزئيّات أن يجرّ النقاش إلى حلول على المستوى عينه، وهي غالباً ما تكون أنصاف حلول. والسؤال، بالضبط، هو عن حاجتنا اليوم إلى مواقف تستبعد أنصاف الحلول وتستند إلى المحبّة، لأنّ المحبّة تقضي بأن نسمى جميعاً ليكون لنا فكر واحد، وهو «فكر المسيح».

السؤال الذي انطلقنا منه هو سؤال في الأساس. كثيراً ما نتجنّب طرح الأسئلة الملحّة التي تتعدّى الشكليّات، مع ما يرافقها من تعقيدات تختصّ بالرواسب التاريخيّة والشخصيّة، بينما تقوم استقامة الرأي على مبدأ البساطة في مقاربة شؤون التبيّة، وخدمتها، وشهادتها. وكلّما ازداد الاهتمام بالشكليّات ازداد التعقيد في الاهتمام بالجزئيّات على حساب الأساس، ولنا في دستور الإيمان مثل واضح على اعتماد مبدأ البساطة هذا.

لذلك، نواجه عملياً انفصاماً فعلياً بين استقامة رأي بسيطة المعالم، وأرثوذكسيّة معقّدة الأشكال، ما يجعلنا نسعى لطرح الأسئلة الصحيحة حول الثانية على ضوء الأولى وليس العكس. وما التشديد، في ما يلي، على الفرق بين استقامة الرأي (Orthos - Doxa) وحال الأرثوذكسيّة (Orthodoxie - Orthodoxy) إلا للدلالة على أنّ الكنيسة، في حياتها في العالم، ليست بالضرورة مرآة صافية لما هي مدعوّة إليه من حيث الرؤية الخلاصيّة لحضورها في العالم. ومن هذا القبيل فالكنيسة، كمؤسّسة، تسعى لتكون أمينة لاستقامة الرأي،

لكن لا يمكنها أن تنسب لنفسها هذه الأمانة إلا بعد امتحان صدقيتها،
على ضوء عملها في العالم كأفراد وجماعة.

ولأن استقامة الرأي مناخ محبة وحرية في آن، يتجلى في المؤمنين
كأبناء لله، إخوة للمسيح، لذلك لا يحق لأحد أن يمنع عن المؤمن
السؤال والتساؤل، حتى تسير الأمور بلياقة وترتيب. كل ذلك ارتضاه
الله لنا في جسده حتى نتأكد من أن كل عضو من أعضاء هذا الجسد
يظوم بدوره ولا يتعدى على الأعضاء الأخرى. لذلك، أن يسأل المؤمن
عن حال الأرثوذكسية، ويفحصها على ضوء استقامة الرأي، أمر
يندرج تحت أمانته لإيمانه، وقناعته أن عليه أن يفعل المواهب التي
ثبتها فيه الروح القدس. هذا الأمر ليس تطاولاً على أحد، بل هو من
صلب استقامة الرأي، وعلينا أن نشجعه في أوساطنا الكنسية، ونعيده
إلى الواجهة حيث غاب. اللهم جداً هو السهر على ألا تمارس الحرية
إلا في المحبة لأن المحبة هي سر الكنيسة.

قال النبي داود في العهد القديم: «لأن غيرة بيتك أكلتني» (مز
٦٩:٩)؛ وقال الرسول بولس في العهد الجديد: «فويل لي إن كنت لأ
أبشر» (١ كور ٩:١٦)؛ وجهان لعملة واحدة. ولكن المهم هو ألا نبقى
على صعيد الشعارات بل ندخل حيّر الوجود. فالكثير مما يقال يحتاج
إلى الفحص على ضوء ارتباط الكلام بالفعل تحت سقف المحبة.

ربما كان أول أوجه هذه الحدة الغيورة عدم الارتياح إلى المألوف.
فالوضعيات التي تعيشها الجماعة المؤمنة وضيعات متغيرة لا مجال،
وتحكمها ظروف خارجية أو داخلية لا تخضع بالضرورة للتصنيف
الذي تعودناه في الكنيسة. فالغيور هو من يسأل عن جديد يقوله
في هذه الوضعيات المتبدلة لينقل، باستمرار، كلمة الحق في قوالب،
وظروف، وأعمال تتحدى ربما الشكل الموروث، لأنها تذهب إلى لب
الشهادة ولا تكتفي بظواهرها.

وربما كان ثاني أوجه هذه الغيرة القلق على من يؤلفون شعب الله

كأشخاص وجماعة، لأنهم هم موضوع القصد الإلهي. والقلق هو مولد العمل على خلق الظروف المواتية لإيصال الكلمة الإلهية بكلّ حدّتها، ولطفها في أن، علماً أنّ الكلمة، في مفهومنا المستقيم الرأي، لا تنفصل عن الحياة وعن الشهادة. لذلك، فالغيور لا يكتفي بأن يسأل أو يتساءل، بل يطرح البدائل ويحيها متحدّياً المألوف، متمسكاً بالأصالة لا بالأصولية، ووضعا نصب عينيه «حقّ الله» في شعبه.

وهل لنا أن نحصر الغيرة على الكنيسة فقط من الناس؟ يصرخ نبيّ العهد القديم موسى: «يَا لَيْتَ كُلِّ شَعْبِ الرَّبِّ كَانُوا أَنْبِيَاءَ» (عدد ١١: ٢٩)؛ ما يعني أنّ الغيرة مطلوبة منّا جميعاً، طالما أنّ كلاً منّا مات للمسيح في حزن المعمودية وقام له، وهو يحيا بالروح الذي سكب عليه بقبوله الميرون القدّس، ويتغذى، باستمرار، من النعم الإلهية بشركة المناولة. لا يهمّ في رأيي موقع خدمة تكون لتُحسب غيوراً، ونبياً، وصارخاً في برية هذا الدهر. اللهمّ هو أنّ ما أعطيت لا يمكن لأحد أن ينزعه عنك ومنك، ولك أنت أن تظلمه! فأنت مفروز لله بفعل الأسرار التي أقامتك في الكنيسة ابناً لله، وشاهداً لمحبّته، وشريكاً في أعماله بسبب من توبتك، وتواضعك، وانسحاقك.

مرّة أخرى، نذكر بأنّ استقامة الرأي مناخ مجبّة وحرّية لا يمنح أحداً حقّ حبس الروح عن الإخوة. استقامة الرأي مناخ ديناميّ لا يسمح لأحد بأن يجمّد قنوات الغيرة على الكنيسة وعلى شعبها، وعلى المؤمنين واحداً واحداً. استقامة الرأي مناخ تحلّق حول الحمل يقوم على التفاعل والتداخل والتواصل، الأوّلية فيه لمن يتعرّف إلى مواهب الروح ويؤبّقها في الخدمة المناسبة. يصحّ هنا السؤال: «ومن هو الحكم في البيعة؟»

أجابت استقامة الرأي عن هذا السؤال بقولها إنّ المرجع الذي يحكم في حقّانية أمر ما في الكنيسة هو ضمير الكنيسة، الذي لا يعبر عن نفسه بالضرورة بقنوات آتية بل يمتدّ في الزمن تاركاً للروح

مجال التفاعل مع الكنيسة. بهذا المعنى كلُّ الأمور في الكنيسة شوري، والجماعة هي التي تفحص، وهي التي تقبل، أو ترفض، وتقبل ذلك كله بإمامة رعاتها، وشركة الأتقياء. لكنَّ الشرط الأساس هو أن يتمَّ كلُّ ذلك ضمن سرِّ المحبَّة، لأنَّ «الله محبَّة».

الهدف من هذا الكتاب الجواب عن السؤال الذي طرح في مطلع هذا المدخل. لذلك هو يسعى إلى أن يطرح على ضمير الجماعة المؤمنة تصوُّراً عاماً ينطلق من دراسة لحال الأرثوذكسيَّة اليوم، ليحلل الأسباب الكامنة وراء الفصام الحاصل بينها وبين استقامة الرأي، ويخلص إلى اقتراح ما يمكن أن تكون عليه سيرورة شهاديَّة مستقبلية. وما يصحُّ على الأرثوذكسيَّة، ككلِّ، يصحُّ أيضاً على الأرثوذكسيَّة الأنطاكية، علماً أنَّ لأنطاكية خصوصيات تسمح لها بالحراك لتكون رائدة العالم الأرثوذكسي في الإعداد لمستقبل الحضور المستقيم الرأي في العالم.

أخيراً وليس آخراً، هذا الكتاب صرخة رجاء، تشخِّص الضعفات من أجل البناء وليس من أجل الهدم. هدف صرخة كي يستعيد المؤمنون دورهم في الكنيسة عبر مواهبهم، فتقوى نفوسهم بها كحضور مُميَّز لله في العالم، فيوظفون كهنوتهم الملوكي لخدمة مجد اسمه القدوس. أليس همنا جميعاً أن نلبس العروس الثوب اللائق بالختن، فتسمع صوته الحبيب يقول لها: «أدخلي إلى فرح ربك»؟

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

الفصل الثاني

حال الكنيسة الأرثوذكسيّة

تبرز الهمُّ الأرثوذكسيُّ العامُّ، إلى واجهة الاهتمام، في القرن العشرين بسبب التغيّرات التي عرفها العالم الأرثوذكسيُّ نتيجة التهجير لأسباب سياسيّة، كما في أوروبا، أو التي سبّبتها الهجرة إلى الأميركتين وأستراليا. خرج العالم الأرثوذكسيُّ من حدود البلدان التي قامت فيها البطريركيّات الأرثوذكسيّة أو الكنائس المستقلّة الأخرى، وبدأت الأرثوذكسيّة تجد نفسها باحتكاك مع عالم مختلف تمامًا من حيث نسيجه الاجتماعيّ، والأكثرية الدينيّة القائمة فيه. شَعَر الأرثوذكسيُّون (وبخاصّة الشباب منهم) بضرورة التلاقي، وتطأُرُ الهموم المعاصرة المشتركة، وإيجاد فرص التعبير المشترك عن هواجس كنسيّة وسياسيّة واجتماعيّة.

عرفت الكنيسة الأرثوذكسيّة، للمرّة الأولى في تاريخها، التنظيمات الشبائيّة^(١)، وكليّات اللاهوت الجامعيّة التي سعت لتحاظ على النمط الخاصّ بالأرثوذكسيّة مع الانفتاح على النمط الأكاديميُّ الغربيُّ^(٢)، ولقاءات بين المفكرين الأرثوذكسيّين وغيرهم من رواد الفكر

(١) التي تمّ تنظيمها في إطار رابطة عالميّة حملت اسم SYNDESMOS، انطلاقًا من رباط المحبّة الذي أوصى به الرسول (كول ٤:٣).

(٢) تجدر الإشارة، هنا على الأقلّ، إلى معهد القديس سرجيوس في باريس، ومعهد القديس فلاديمير في نيويورك - الولايات المتّحدة الأميركيّة، ولاحقًا، معهد الصليب الأقدس في بوستن - الولايات المتّحدة الأميركيّة، ومعهد القديس يوحنا الدمشقيّ اللاهوتيّ في البلمند - لبنان.

المعاصر^(٣). وبدأ اللاهوت الأرثوذكسي يُكتَب بد (أو يُترجم إلى) لغات غير اللغات التي ظهر فيها القسم الأكبر من الأدب الكنسي الأرثوذكسي (أي اليونانية، والروسية، والرومانية)، وبدأ العالم المسيحي يتعرّف إلى المقاربات الفدّة التي يمكن أن تقدّمها استقامة الرأي^(٤).

بسبب ذلك، وبعد مضيّ ما يقارب قرنًا ونيّفًا على ظهور هذه التغيّرات وما يمكن أن تؤدّي إليه من انعكاسات إيجابية، لا بدّ من السؤال عن حال الأرثوذكسية اليوم.

كيف هي حال الأرثوذكسية اليوم؟

من كلّ ما سبق يتّضح أنّ الجواب لا يكون بتعداد مآثر الأرثوذكسية، ولا مشاكلها. فهذا الوجه التاريخي لا يهمّ هذا العرض، لأنّ الحضور الكنسي لا يُحصّر بحوادث مهما كانت أهمّيّتها. الحضور الكنسي هو في امتداده وتأثيره على التاريخ في «ضمير الكنيسة».

لذلك لا بدّ من فحص الإيجابي عن الحوادث والسلبّي منها، على حدّ سواء، انطلاقًا من أسس تستند إلى استقامة الرأي، وليس إلى دهرنة تفعل في حياتنا الكنسية أكثر ممّا نريد أن نعترف به. قد يدلّ امتحان كهذا على أنّ ما هو سلبّي ليس سلبّيًا بالضرورة وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما هو إيجابّي.

ليست حال الأرثوذكسية لائحة نستعرضها، بل هي تقويم لمدى مواءمة الأرثوذكسية، في حياتها، لأسس استقامة الرأي كما أرادها الله لنا وأسسها في الكتاب العزيز. لذلك، لا يمكن أن تُعتبر «العادات» المألوفة أسسًا للتقويم، بل هي تراكمات أثمر فيها الكثير من الموروثات

(٣) أمثال بولغاكوف، وبرديايف، وكليمان، وياناراس وغيرهم.

(٤) أمثال كتابات ستانيلواي، وشميمان، ولوسكي، وإفدوكيموف، وذيديولاس، ووار، وخضر، وغيرهم.

الثقافية، ولا يجوز لنا أن نعطيها صفة الإطلاق. وما «التقليد الشريف» إلا ما حافظت عليه الكنيسة الجامعة مدى العصور، ويشكل الكتاب المقدس أبرز معالمه.

في خضمّ الجديد الحضاريّ الذي نخبره اليوم، والتبدلات التاريخية التي عايشتها الأرثوذكسية في القرنين الماضيين، وتطوّر الذهنيّات الذي رافق انفتاح العالم بعضه على بعض، لا يمكننا أن نجيب عن السؤال حول حال الأرثوذكسية ما لم نوضح مرجعيّات هذه الإجابة، وهذا ما سنفعله في طرحنا إشكاليّتنا (الفصل الرابع). تُبلورُ المعاييرُ التالية، وهي سبعة، هذه المرجعيّات:

- أ - المحبّة وعيشها ومفهوم العمل بموجبه.
 - ب - المحبّة ومفهوم بعدها الوجودي داخل الكنيسة.
 - ج - التواضع وخدمة سبب الله ومفهوم الأويّة.
 - د - المواهبية في الكنيسة ومفهوم الكهنوت الملوكيّ.
 - هـ - الفقر والتعاطي معه ومفهوم خدمة الفقير.
 - و - الإيمان ومفهوم الشهادة في العالم.
 - ز - التمظهر الدهريّ ومفهوم البساطة الإنجيليّة.
- يشكل الإنجيل المقدس، والتعاليم الأساسيّة التي أتت بها الرسل، وبخاصّة بولس الرسول، الركيزة في اعتماد هذه المعايير، ولذلك هي تأخذ صفة الإطلاق في مقارنة مستقيمة الرأي.

في الإجابة عن السؤال

بناءً على كلّ ما سبق ذكره، من الطبيعيّ أن تركز الإجابة عن هذا السؤال «كيف هي حال الأرثوذكسية اليوم؟»، وما يمكن أن يتفرّع عنه من أسئلة جانبية، على ما اعتبره السيّد خصوصيات دعوته الخلاصية. لم يأت الربُّ ليبشّر بديانة بين ديانات، بل أتى ليعلّم كلّ

إنسان كيف يستعيد المجد الذي أعطي له في البدء، وكيف يسترجع بنوته لله الأب، وكيف يستعيد بهاء الصورة التي خلِق على مثالها.

أ. المحبة ومفاعيل ترجمتها

وهي تظهر في مثل السامريِّ الشفوق (لو ١٠: ٢٩-٣٧) من جهة، وفي مثل الابن الشاطر (لو ١٥: ١١-٣٢) من جهة أخرى. تكمن أهميَّة هذين المثلين الإنجيليين في تكملة أحدهما الآخر. فالأوَّل يوضح وصيَّة السيِّد بشأن ماهيَّة القريب وأسس التعاطي معه، أمَّا الثاني فيوضح رؤية الربِّ لكيف ينبغي أن نرحم بعضنا بعضًا ونقوم بعمل الرحمة هذا بشفاقيَّة مطلقة.

في المثل الأوَّل، من الواضح أنه ليس من محبة من دون خدمة. روح الخدمة، كما الصلاة والصوم، مناخ وليست تنظيمًا. فأين تسطع «روح الخدمة» في رعايانا ومؤسَّساتنا؟ وأين «روح الخدمة» في عمل المؤمنين وفي عمل الكنيسة تجاه العالم وفيه؟ وتاليًا كيف نربي على روح الخدمة وأين؟

كلُّ تربية حقيقيَّة تقوم على اختبار وعيش «بالفعل» (en-acte)، ولذلك كان مثل السامريِّ الشفوق معبرًا للغاية لما هي المجالات المفتوحة أمام المؤمنين، من مختلف الأعمار، من مختلف الفئات الاجتماعية، من مختلف المستويات العلميَّة، لاختيار الخدمة في الكنيسة وخدمة الكنيسة في العالم؟ كما أنَّ الصلاة لا تتمُّ فقط بترداد الكلام الطقسيِّ وفق تنظيم جامد، وكما أنَّ الصوم لا يتمُّ فقط بالامتناع عن بعض المأكولات موسميًّا، كذلك لا تُختصَّر روح الخدمة بوظيفة ومهامِّ وأفراد. روح الخدمة الشاهدة للروح العامل فينا هي جوُّ من الالتزام والتفاني يعيشه المؤمنون أفرادًا وتعيشه الجماعة في آن. وهذا يعني أنَّ هناك جماعةً وهناك أشخاصًا، وهناك عملاً جديًّا دؤوبًا يبتغي الوصول إلى الهدف الأوحد ألا وهو إيصال بشري المحبة إلى العالم.

أما في ما خصَّ المثل الثاني، فالمهمُّ فيه ليس فقط وضع الابن التائب، بل أيضاً وجداً التأمل في موقف الأب. هذا الأب المتألم لابتعاد ابنه، ينتظره في الخارج حتى يعيده إلى البيت. يبدو الأب قلقاً على ابنه، وعندما عاد لم يطلب منه شيئاً. قبله قبل أن يسمعه، قبله لأنه عاد! هذا هو الموقف الرحوم، الذي لا يركِّز على «أنا» الأب المطالب بحقوقه، بل يركِّز فقط على الابن الذي استعاد رشده. وكأنتا نرى في هذا الموقف رداً مسبقاً على كلِّ التعالي الذي نشهده في كنيستنا بعضنا تجاه بعض، وتجاه الآخرين، إذ نقف تجاه الآخر موقف الديكّان، وكأنَّه مطلوب منا أن نحلَّ محلَّ الله في دينونة البشر. بالحقيقة - وهذا المثل معبرٌ جداً في هذا الاتجاه - نحن لا نسترشد الله في عمل الديونة هذا بل نسترشد لِحَمِيَّتِنَا، وأُنَانِيَّتِنَا، وانعدام محبَّتِنَا، وكأنتا نغار على الله أكثر منه على نفسه.

الحقيقة أنَّ الأرثوذكسيَّة تعيش في تناقض مع هذا المعيار من معايير استقامة الرأي. إنَّ الانقسلام الحاصل في الجسم الكنسيّ، والمواقف التفسيرية التي تُعلن من حين إلى آخر في بعض الأوساط، ورفض التحوار والتواصل مع من هو مختلف عنَّا في الإيمان، هذه كلها، إن دلت على شيء، فعلى عدم استيعابنا قصد السيِّد في مثل الأب الرحوم. كما أنَّ قلة أطر خدمة الفقير ومواساة المحتاجين عندنا، وكذلك قلة المؤسسات المهتمَّة بالتنشئة على محبة الله والقريب، تدلَّان على أنَّ فهمنا مثل السامريِّ الشفوق بقي على صعيد الوعظ ولم يتخطَّ ذلك إلى حيِّز الواقع^(٥).

(٥) هذا لا يعني أنه ليس في الأرثوذكسيَّة مؤسسات وجمعيَّات تقوم بأعمال المساعدة الاجتماعية، كما في المستوصفات مثلاً. لكنَّ الكلام هنا هو على وجود فكر ثابت وعمِّ يُترجم بتوجُّهات تعطي للكنيسة مجال التعبير عن حضورها المحبِّ في العالم. يبقى أنَّ هناك بعض التنظيمات الدولية التي تسعى لتقوم بعمل متواضع في هذا المجال، إلا أنَّ وقعها محدود للغاية.

ب. مفهوم التعبير الوجودي عن المحبة

كما أوصى به السيد «لِيَكُونُوا وَاحِدًا كَمَا أَنَّنَا نَحْنُ وَاحِدٌ» (يو ١٧: ٢٢)، وكما عاشته الجماعة في الكنيسة الأولى «كَانَ الْجَمِيعُ مَعًا بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ» (أعمال: ١: ٢). إِنَّ أَهَمَّ مَظَاهِرَ هَذَا التَّعْبِيرِ الوجودي يكمن في سرِّ الشكر ومفهوم التنشئة في المسيح، المتكامل معه عبر العملية التقديسية في الكنيسة. مع انضمام أعداد كبيرة من الأفراد إلى الإيمان، حافظت الكنيسة، في الشكل، على محوريتها سرِّ الشكر، لكنّها طوّرت عملياً الأشكال التنظيمية، والإدارية، والخطاب النظري اللاهوتي الداعم هذه الأشكال على حساب البعد الحياتي الذي هو في أساس الحياة الشكرية. لم يأت هذا الدفاع اللاهوتي، بالضرورة، ليدعم أسس الأشكال المعتمدة بالاستناد إلى استقامة الرأي، بل جاء مدافعاً عنها على حساب المحبة والوحدة الشكرية. يمكن أن نسوق هنا مثلين مهمين: أولهما تقديسي متعلّق بحياة المؤمنين، وثانيهما إداري متعلّق بتنظيم الكنائس المستقلة.

ففي الحالة الأولى، تمّ فصل كلِّ نموٍّ في المسيح قائم على حياة التقديس ودور الجماعة فيها، عن سرِّ الشكر كمرکز إشعاع للمحبة وللحياة في المسيح. وطفى الشكل بأنواعه على ممارسة سرِّ الشكر، فغاب دور المؤمنين في الحياة الصلاتية وغيّب سرِّ الشكر عن باقي الأسرار، وما عادت ممارسة سرِّ الشكر مناسبة للتعبير عن المحبة الجامعة التي تمتدُّ إلى حياة المؤمن اليومية وإلى شهادته وشهادة الجماعة في العالم. كلُّ دفاع اليوم عن الشكل بألف حجة وحجة، مغلفة جميعها في قالب لاهوتي، هو هروب إلى الأمام، ودفاع عن متحفية ليست لها علاقة باستقامة الرأي وهي مناقضة للمحبة، وتجعل القشور تتربّع في الهيكل

مكان الحمل المذبوح^(٦).

أمَّا الحالة الثانية فقد تبدو إدارية، وهي ترتبط بتنظيم الأرثوذكسية العالمية على أساس كنائس مستقلة. القصد من هذا التقسيم هو خدمة شعب الله والمساهمة بالإفصاح له بمجال الشهادة في أطر جغرافية وسياسية محدّدة. فالبطريركيّات، ومن ثمّ الكنائس المستقلة التي يرئسها رؤساء أساقفة، ليست هدفًا بحدّ ذاتها، لكنّها تكوّنت فقط من أجل الخدمة. أمَّا اليوم، فقد تحوّل هذا التنظيم إلى ترتيبٍ إثنيّ لا علاقة له بالشهادة، بقدر ما هو سبب تعصّب لغويّ وفتويّ مرصيّ يشرذم جسد السيّد ولا يمتُّ إلى المحبّة بصلّة^(٧). كما أنّ هذا التناقض مع الأسس أدّى إلى غياب إمكان ظهور كنائس مستقلة جديدة تدعم الحضور الأرثوذكسيّ في العالم وتوفّر له إمكان الشهادة ضمن خصوصيات مستجدّة^(٨). والحجّة لذلك هي قانون مضى عليه الزمن ولا يمتُّ بصلّة لا إلى الإيمان، ولا إلى المحبّة، ولا إلى ضرورة الشهادة. لذلك، هنا أيضًا، يبدو أنّ الحالة الأرثوذكسية لا تتناغم ومعيّار المحبّة الموحّدة الذي هو في أساس استقامة الرأي وفي أساس وصايا السيّد لنا.

(٦) يمكن سوق العديد من الأمثلة التي تؤكّد هذا القول. ولكن لا بد من سؤال: هل تسأل الأرثوذكسية نفسها عن قلة المصلّين في كنائسها، وعن لامبالاتهم تجاه مشاكلها؟ أليس فرز «العلمانيّين»، وكأنّهم خارج الكنيسة، سببًا مباشرًا لهذا الدفاع عن الشكل الذي لا يأبه للمحبّة فيقسّم شعب الله، بينما عليه أن يوحدّه. الدفاع، هنا وثمّ، عن الأيقونسطاس هو بالواقع إمعان في فرض هذا التقسيم غير المحبّ لشعب الله.

(٧) إنّ التنافر الحاصل بين بعض الكراسي، والمرتكز على التباعد الإثنيّ بينها، أعاق اجتماع رؤساء الكنائس الأرثوذكسية لسنوات، كما أعاق انعقاد المجمع الأرثوذكسيّ الكبير لسنوات، وما يزال.

(٨) هذه هي الحال في أوروبا الغربية، وفي الأميركيّتين، وفي أستراليا. ولا يرفُّ للكنيسة الأرثوذكسية جنن (عمليًّا) لتشرذم المؤمنين في هذه البقاع من العالم، ولغياب الشباب بكثافة عن الكنائس، ولاعتبار الأرثوذكسية جزءًا من الفلكلور الشرقيّ الجامد يتمسك به من أحبّ أن يبقى في متحفية تدغغ أحاسيسه.

ج - وصية التواضع والخدمة والأولية المرتبطة بهما

نصت هذه الوصية على أن «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصِيرَ فِيكُمْ أَوَّلًا، يَكُونُ لِلْجَمِيعِ عَبْدًا» (مر ١٠: ٤٤). هذه وصية تفترض إعادة النظر، بشكل جذري، بمنطق الأولوية. من هو الأول؟ وكيف يستحق أوليته؟ وكيف تدوم هذه الأولوية؟ يفرض منطق الدهرنة أن تقترن الأولوية بالسلطة. أما في استقامة الرأي فالأولية مرتبطة بالخدمة. هذه الخدمة المرافقة للتواضع الذي نَسَبَهُ الرَّبُّ إِلَى نَفْسِهِ عندما دعانا إلى التمثيل به قائلاً: «أَحْمِلُوا نِيرِي عَلَيْكُمْ وَتَعَلَّمُوا مِنِّي، لِأَنِّي وَدِيعٌ وَمُتَوَاضِعٌ الْقَلْبِ، فَتَجِدُوا رَاحَةً لِنَفُوسِكُمْ» (متى ١١: ٢٩)، وليس من خدمة حقّة إلا بهذا التواضع. أما عكس ذلك فيعطل الخدمة إذ يُبطل ماهيتها بجعلها سبباً للافتخار، وتصبح الخدمة حجّة للتسلط على المؤمنين وعلى الكنيسة. هل هذان الأولوية والتواضع متلازمان في حياتنا الكنسية؟ هل نسلك فعلاً، في تعاملنا الكنسي، على أساس ارتباط الأولوية بالخدمة والتواضع؟ أين نلمس ذلك؟

الحقيقة أن التطور اللاهوتي النظري خلق تباعدًا بين هذه الفكرة الأساس والواقع الكنسي، فأتسمت الأولوية بسلطة مطلقة أعطيت بعدًا أسرارياً أخرجها عن إمكان محاسبتها من قبل الإخوة. هذا يعني أن الأرثوذكسية اليوم تعيش حالة طلاق بين واقعها الإداري ومستلزمات استقامة الرأي من حيث موقع الأول في الجماعة. أما الاحتجاج بأقوال بعض الآباء للدفاع عن هذا الموقف (ونسيان أقوال البعض الآخر) فلا يلغي الوصية الإلهية. لذلك فإن الكنيسة الأرثوذكسية مدعوة اليوم إلى أن تعيد النظر بمطلق كرسته على ضوء حاجات الخدمة.

د - مفهوم المواهب والكهنوت الملوكي

أوضح بولس الرسول هذين المفهومين في رسالته إلى أهل رومية (رو ١٢: ٦-٨) وإلى أهل كورنثوس (١ كور ١٢: ١-١١). من الواضح،

طبعاً، أن الكلام هو على مواهب المؤمنين كأعضاء لجسد المسيح، يكملون بعضهم بعضاً: فلا استغناء، ولا ترفع، ولا استبدال. فكل مواهب مهمة بعد ذاتها، وهي مكملّة للمواهب الأخرى، بسبب غنى عطاءات الروح، وتالياً لا يمكن الاستغناء عنها. هذا ما اعتبرته الكنيسة المستقيمة الرأي «الروح المجمعية»، لأنّ الروح القدس، بتقسيمه المواهب من النار الواحدة، يجعل من الأفراد جماعة مواصّة شاهدة لمسيحها. وهذا الروح يظهر في «اجتماع» الجماعة كما في يوم العنصرة، لذلك لا يمكننا فصل المواهب عن منطلق الكنيسة التي تلتئم لتكملة العمل الخلاصيّ، مشكّلة، بذلك، الكهنوت الملوكيّ الذي تكلم عليه النبي، وشدّد عليه الرسول بطرس في رسالته الأولى الجامعة (١ بط: ٢: ٩).

عندما نعلم أنّ سرّ الميراث المقدّس هو السرّ الذي بموجبه يحصل كلُّ منا على موهبته الخاصّة هديّة من الله، بواسطة روحه القدوس، لنا أن نسأل: أين هي اليوم ترجمة هذا الفكر المواهبّي؟ كيف نتعرّف بعضنا إلى بعض كجماعة مواهبية؟ هل من تقع مسؤوليّة غياب تفعيل المواهب في الكنيسة؟ كيف تجتمع الكنيسة لتكشف المواهب؟ ما هي أطر تفعيل هذه المواهب؟

هذه أسئلة مطروحة، كمحكّ، على الكنيسة الأرثوذكسيّة. وهي مطروحة بإلحاح لما يخلقه تغييرها أو غياب الجواب عنها من شرح في الجسد الواحد. فقد أدّى الاهتمام الطبيعيّ بالحياة الليتورجية في الكنيسة إلى شيء من طغيان لمستلزمات الترتيب الليتورجيّ، فتركز الهمّ الكنسيّ على موهبة خاصّة معيّنة من دون غيرها، هي موهبة الرعاية لارتباطها الوثيق بالليتورجيا. لكنّ الحقيقة أنّ البعد المواهبّي ليس أقلّ أهميّة من البعد التقديسيّ في الترتيب الإلهيّ للكنيسة، لأنّ هذين البعدين يتكاملان على كلّ صعيد. فكما أنّ الليتورجيا «جماعيّة» بسبب تحلق الكنيسة فيها مجتمعة حول الحمل، كذلك أيضاً المواهب

«جماعية» بسبب من تكاملها لبناء جسد المسيح. والأول في الجماعة، كما أنه مسؤول عن «جمع» الكنيسة حول الحمل في الليتورجيا، كذلك فهو مسؤول عن «جمع» المواهب في عملية بناء جسد المسيح.

لكنَّ الحاصل في الأرثوذكسية، اليوم، أنَّ طغيان موهبة واحدة من المواهب الخاصَّة على المواهب الأخرى أدَّى إلى الكلام على مكرَّسين وغير مكرَّسين، إلى إكليريكيين وعلمايين. هذا الكلام غير مؤسَّس في استقامة الرأي. إنَّه تطوَّر لاهوتيُّ يأخذ الدهرنة مثلاً إدارياً، ويجعل التسلُّط محلَّ سلطة المحبَّة والخدمة التي تُمارَس بتواضع. لذلك فمسؤوليَّة الأول (أي الراعي) كبيرة. إنَّ القدرة على التقاط المواهب هي من صفات المتقدِّم، وكذلك أمر توظيفها ومراقبتها ومحاسبتها. إنَّ كانت الكنيسة الأرثوذكسية، اليوم، تتجاهل عملياً البُعد الموهبيَّ فليس ذلك بسبب غياب المواهب بل بسبب غياب الإحساس الكنسيِّ بأهميَّة هذا الوجه من حياة الكنيسة والذي يركّز على عمل الروح القدس ونعمه. صحيح أنَّ كلَّ مؤمن مسؤول عن تنمية موهبته (وفق ما جاء في مثل الوزنات)، ولكن صحيح، أيضاً أنَّ الكنيسة، مجتمعةً، وبصوت إمامها، مسؤولة عن الاعتراف بهذه الموهبة أو تلك، (كدور الرأس في الجسد بحسب الرسول بولس). إنَّ تجاهلنا العمليَّ اليوم لهذا الأمر، ولو بغير وعي ولا قصد، هو تنكُّر لحقيقة حياة الروح القدس في ما بيننا، لأننا، بذاتنا، نهمل مواهبه باختزلنا المواهب الخاصَّة كلِّها بوحدة، ونكون قد فقدنا الثقة بأنَّ الروح يعمل في الجماعة وفي كلِّ من أعضائها، وهو الذي ينمِّي الزرع، ولنا أن نؤمن بذلك.

كما أنَّه لا بدَّ من الإشارة، هنا، إلى بُعدٍ قلَّما ما نربطه باستقامة الرأي ألا وهو البُعد التعليميُّ - التأهيليُّ في الأرثوذكسية. يبدو أنَّه، باستثناء بعض المقاربات الفدَّة في تاريخ استقامة الرأي شرقاً وغرباً، قلَّما أعارت الكنيسة الأرثوذكسية الشأن التعليميُّ - التأهيليُّ الأهميَّة

التي يستحقها. فتمط التربية الإكليريكية فيها هو، على العموم، نمط كلاسيكي يقوم على الترداد أكثر مما يقوم على الجدة الخلاقة: يظهر هذا جلياً في برامج معاهد اللاهوت، ومدارس إعداد الكهنة (حيث توجد)، وبرامج التعليم الديني للأطفال. كذلك تتضح، من مراجعة للمؤلفات الأرثوذكسية الصادرة في القرن الماضي، ندرة الكتب التي تخاطب المؤمنين من أعمار ومستويات مختلفة، أو التي تقدم مفهوم الاستقامة الرأي بشكل واضح وأصيل، أو التي تعالج مشاكل معاصرة مطروحة على ضمير المؤمنين. فحتى لو كتب في هذه المواضيع بعض المفكرين الأرثوذكسيين، يبقى هذا الجهد محصوراً في حلقة ضيقة، لأن الكنيسة لا تعتبر نفسها معنية كفاية بتطوير المقاربة المستقيمة الرأي بحيث تتم هذه المقاربة في نطاق شعبي واسع.

هذا عدا أن كل تأهيل للمواهب قد غاب، بشكل شبه كامل، عن حياة الكنيسة، باستثناء ما هو مرتبط مباشرة بالخدمة الليتورجية التي حصرت فيها الأرثوذكسية كل اهتماماتها تقريباً. هذا ما عبّر عنه، يوماً، المثلث الرحمة المطران أنطوني بلوم إذ قال، متوجّهاً إلى الشباب الملتئم في مؤتمر في أبرشيته في المملكة المتحدة: «يبدو وكأن الأرثوذكسية لا تركز إلا على الليتورجيا لأنها تؤكد أولية الإكليروس كخدام للمذبح، وتالياً يستمدون من الليتورجيا سلطة لا تتناغم واستقامة الرأي». ويحذر سيادته من خطر هذا الموقف، ويوصي الشباب بالتنبه له لأنه يعطل دور المؤمنين ويبطل مفاعيل كهنتهم الملوكي.

هـ - مفهوم الفقر والتعاطي معه

يظهر هذا المفهوم جلياً في مثل «لعازار والغني» (لو ١٦ : ١٩-٣١)، كما في رسالة الرسول يعقوب الجامعة (يع ٢ : ٢-٦). هذا موضوع دقيق للغاية لأنه يطال حياة الأشخاص وتصبح مقارنته بموضوعية. لكن، لا

بدَّ من أن نلجحه كميّار من معايير استقامة الرأي، لأنَّ استقامة الرأي لا تنفصل عن استقامة التصرّف، وعمّا يمكن أن يعني هذا التصرّف تجاه الآخر. الموقف المفتاح في هذا الموضوع هو كلام بولس الرسول «كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ: «الَّذِي جَمَعَ كَثِيرًا لَمْ يَفْضَلْ، وَالَّذِي جَمَعَ قَلِيلًا لَمْ يُنْقِصْ»» (٢ كور ٨: ١٥). فتملك وكأنا لا نملك، ونصبح مستعدين لاعتبار أن الله سمح بأن يكون لدينا المال كوديعة أو تمنا عليها لنخدم بها القريب من دون حدود انطلاقاً من واجب المحبّة. هذه المحبّة هي المصالحة مع الآخر، ومع الله الذي يوحد نفسه بالآخر، كما يتّضح من إنجيل الدينونة في أحد مرفع اللحم (متى ٢٥: ٢١-٤٦). بهذه المصالحة نلج المعرفة التي هي دخول في سرّ الله، سرّ المحبّة.

المشكلة الحاصلة أحياناً مع الفكر اللاهوتي (بخاصّة في الغرب) هي أنّه يقرأ المسيحيّة عبر الفلاسفة، من دون أن يدخل في مقاربة يوحنا الإنجيليّ بعميد الفلسفة ليجعلها تتجلّى. إذّاك، تُحصّر المحبّة بكونها قيمة خُلقيّة، ولا يُنظر إلى المال إلاّ كوسيلة نفعيّة، وتُختصر المعرفة الإنسانيّة في علمويّة تحدّها ظواهر الأشياء. ونظرًا إلى طغيان هذا الفكر في العالم المسيحيّ واستقالة المشاركة من تحديّ الدنيا بأصالة المسيحيّة التي هم شهودها في العالم، نجد أنفسنا، وبحقّ، في قفص الاتهام بتحويلنا الكنيسة إلى هيئة متعاملة مع شؤون هذا الدهر، وبخاصّة الماليّة منها كغيرها من الهيئات الدنيويّة، غير قادرة على أن تؤدّي الشهادة المطلوبة منها حتّى تجاه أعضائها.

لذلك، وفي مجال فحص الأرثوذكسيّة على ضوء موقف استقامة الرأي من هذا الموضوع، نسال: لمن الغلبة اليوم في التعاطي مع المال؟ كيف ندافع، في الأرثوذكسيّة، عن مظاهر غنى (فاحش أو غير فاحش) أمام فقر في البيعة وعند الآخرين؟ لا يكفي أن نقول إنّ الذهب في الكنائس هو لتمجيد الله! فهو قال إنّ ثمن الطيب بعد دفني

هو من حقّ الفقراء. ولا يمكن أن ندافع عن بذخ في الثياب الكهنوتية باسم جلال الليتورجيا! الكنيسة الأولى لم تعتبر في جهادها أنّ هذا الوجه يُساهم في إجلال الربّ، بل بشرت بالبساطة والافتقار. لا يكفي أن ندعي الفقر الشخصي (متى وُجد) فيما تصرفاتنا تنم عن منطلق غنى لكنائسنا، أو لأوقافنا، أو لأديرتنا^(٩). هل في الكنيسة الأرثوذكسية، اليوم، ما يشابه الموقف الرسولي لباسيليوس الكبير والذي أوصت المجامع باحتدائه؟ ربّما كنّا بحاجة إلى نظرة فيها الكثير من الصديقة لنعي مدى ابتعاد الكنيسة الأرثوذكسية عن روح الفقر هذه في تعاطيها مع الشأن الاجتماعي وفي تعاطيها مع أصحاب المال والسلطة. المال وما يستتبعه من علاقة مع سلطة أهل هذا الدهر شوكة في حاضرة الكنيسة الأرثوذكسية تبعدها عن شهادتها لاستقامة الرأي في العالم.

و - مفهوم الشهادة في العالم

وقد أوصى به الربُّ قائلاً «إذهبوا وتلمذوا كلّ الأمم» (متى ١٩: ٢٨). ربُّ قائل، وعن حقّ، إنّ الكنيسة ليست من هذا العالم، مستنتجاً أنّ شهادتها في هذا العالم وعظيمة المنجى، وهي تبقى على صعيد التأمل والمواكبة. هذا الموقف الأخير الذي نعيشه الكنيسة الأرثوذكسية، (ولو أنّها لا تدافع عنه دومًا كلاميًا)، يتجاهل عملياً البعد التجسديّ للإعلان الإلهي، هذا البعد الذي هو عزيز على قلب استقامة الرأي.

طبعًا هناك الحضور المؤسّساتي الخادم، الذي تمّ الكلام عليه في

(٩) هذا لا يعني أنّه ليس في الكنيسة الأرثوذكسية، هنا وثمة، تجليات مهمّة في موضوع تسخير موجودات الكنيسة لخدمة الفقراء. فمثال لافت على ذلك هو في الخدمات التي تقدّمها الأديار في رومانيا لإطعام الجياع وخدمة المرضى.

مجالي المال والخدمة، وهو مجال لم تلجه الأرثوذكسية كفاية، رغم خبرة القديس باسيليوس الكبير الفذة^(١٠). لكن هناك أيضًا ضرورة لترجمة الفكر المستقيم الرأي بالنسبة إلى ما يعانيه الإنسان اليوم، وما يتعرض له المجتمع الإنساني من تحديات وضغوط. هذه الترجمة تقتضي إبداء الرأي، وإفساح المجال لنقاشات مفتوحة بين المؤمنين، وإجراء مشاورات مع أهل العلم والفكر. بمعنى آخر، هذا يقتضي، من قبل الكنيسة الأرثوذكسية، إعلان حضور فعّال ومتحرك يبني على استمرارية في استقامة الرأي. لكن الاستمرارية لا تعني، بأيّة حال من الأحوال، تردّدًا لموروثات قيلت في زمن معين وفي وضعيات معينة. استمرارية أفعال استقامة الرأي تكون بانفتاح فكرها على التيارات العالمية والتفاعل معها انطلاقًا من الثقة بقوة التجدد التي فيها.

الواقع اليوم أنّه، باستثناء بعض المداخلات، أو كتابات بعض المفكرين الأرثوذكسيين، لا نجد أثرًا لتحرك أرثوذكسيّ جدّي وجامع من شأنه رصد الطاقات الفكرية في العالم، ووضعها في مشروع بلورة حضور واعد، تعلنه الكنيسة الأرثوذكسية خدمة منها للعالم. هذا لا يعني طبعًا أن الأرثوذكسية مضطرة إلى أن تعلن موقفًا توجيهيًا من أيّ شأن يطرأ في العالم اليوم، وأن تفعل ذلك بسرعة أو بتسرّع. لكنها مضطرة إلى أن تظهر للعالم مدى اهتمامها بتطورات الحضارية، وأن تكون محرّكًا أساسيًا في بلورة التوجّهات الخلقية (Ethique) المستقبلية. الكنيسة الأرثوذكسية مضطرة، بسبب مسؤوليتها عن العالم، إلى أن تكون ورشة عمل مفتوحة لترجمة استقامة الرأي في الواقع الشهادي اليوم؛ والمسائل التي لا بدّ لها من أن تتطرّق إليها متعدّدة ومتنوّعة: كل ما له علاقة بأخلاقيات علم الحياة،

(١٠) ربّما كان من الضروريّ أن تتوقّف الأرثوذكسية عند هذا التوجّه المؤسّساني، وتفحص أسباب تقاعسها فيه ومحدوديّته فيها إذا وجد.

وأخلاقِيَّات المهن، والأخلاقِيَّات السياسيَّة، وما له علاقة بسوء استعمال جسد الإنسان بتشبيئه، وسوء استعمال الإعلام لغسل دماغ السامعين والقراء، وسوء استعمال وسائل الاتِّصال لعزل الإنسان عن مجتمعه... إلخ في العديد من الأحيان، سيطلب ذلك من الكنيسة الأرثوذكسيَّة شجاعة مزدوجة: شجاعة تحرُّرها من خطابها الخشبيِّ المألوف وقبولها الدخول في حوار نقديٍّ مع المعاصرة، وشجاعة تقبُّلها مواجهة تحديِّ الدهرنة السائدة والضغط الذي يمارسه المال والسلطة والإعلام في زمننا الحاضر.

مرة أخرى يبدو أنَّ الكنيسة الأرثوذكسيَّة لا تماشي مستلزمات استقامة الرأي من حيث الحضور الفاعل في العالم. لا يهْمُنَا كثيرًا التفتيش عن أسباب ذلك، وربَّما كان التفتيش، من حين إلى آخر، هو من باب التعلُّل بعلل الخطايا. لكنَّ المهمَّ هو أن نعي الأمر ونفتش عن سلوك آخر يرضي الله لا أنفسنا.

ز- التمظهر الدهريُّ ومفهوم البساطة الإنجيليَّة

وفق ما أوصى الربُّ به في موضوع الصلاة والصوم منتقدًا الفريسيِّين (متى ٦: ٥-٨ و١٦-١٨) أو ما صنعه في الهيكل الذي حوَّله التجرُّار مغارة لصوص (متى ٢١: ١٢-١٣ ويوحنا ٤: ١٦-١٧). يبدو هذا الوجه الأخير (أي التمظهر الدهريُّ) وكأنَّه الأبهط بين هذه المجموعة من المعايير. الحقيقة أنَّه الأكثر ضررًا على حياتنا الكنسيَّة لأنَّه ملموس وبيِّن، وهو يناقض، بشكل تامٍّ، الروح الإنجيليَّة. نَمَّة كلمة مفتاح قالها فيليبُّس لثنائيل: «تعال وانظر» (يو ٤: ١)؛ لم يكن بإمكان الرسول المدعوَّ أوَّلاً أن يعبر في حينه عمَّا يجعله يؤمن بأنَّ الناصريَّ هو المخلص، فدعا ثنائيل ليرى وينظر. أولى الشهادات هي تلك التي تظهر بالأفعال. النِّيَّات لا تُرى، لأنَّ الله وحده «يفحص القلوب والكلي» (مز ٩: ٧). لكنَّ الأعمال هي التي تظهر، وهي التي

يمكن أن تكون للعالم المواكب للكنيسة في حياتها أسباب عشرة أو، على الأقل، أسباب تساؤل عن علاقة حياة الكنيسة باستقامة الرأي التي نحن مدعوون إليها.

أين الكنيسة الأرثوذكسية، في حياتها اليوم، من البساطة التي تستلزمها استقامة الرأي؟ لقد أثقل التاريخ كاهل الكنيسة الأرثوذكسية بأشكال دهرية عديدة، منها ما هو في الظاهر المادي ومنها ما هو في الظاهر التعليمي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، طغت في الأول رموز الامبراطورية البيزنطية على حياتنا الطقسية، وطفى في الثاني منطلق السلطة المدنية على منطلق سلطة الخدمة. ألبسنا خدام الهيكل حلة البلاط البيزنطي، واعتبرنا اللغة المستعملة في الطقوس لغة «مقدسة» والموسيقى موسيقى «كنسية»، متناسين التاريخ ومحدوديته، ومنجاهلين ضرورة البشارة عبر ليتورجيا حية ومحبية. كما أننا جعلنا من الأساقفة «أمراء في الكنيسة» بينما أرادهم الله آباءً لشعبه وخداماً لله، يتمتعون، بسبب ذلك، بسلطة أبوية على الأبناء، وهذه الأخيرة تتألف والتسلط الفوقي. فأبدلنا الشكل الدائري للكنيسة بتحلقها حول الحمل بشكل هرمي على رأسه الأسقف، وشتان ما بين هذا وذاك.

نتج هذان الواقعا من التمظهر الذي جازت به الكنيسة الأرثوذكسية الدهرنة، بذريعة أن عند هذا الأب أو ذاك لخصاً يدافع عن هذا الشكل أو هذا المفهوم. السؤال ليس في «من قال هذا القول؟ أو لماذا هذا الشكل؟». السؤال الصحيح هو «هل هذا القول أو هذا الشكل متناسق مع استقامة الرأي؟». استقامة الرأي تأخذ على الكنيسة اللاتينية مفهوم السلطة عندها، هذا المفهوم الذي أدى إلى شرح جديد بينهما. لكن الكنيسة الأرثوذكسية، بالشكل والتمظهر اللذين اعتمدتهما، ودفاعها عنهما، شابته السلطوية اللاتينية. فأكدت، في الشكل، قسمة الشعب المؤمن إلى إكليريكين هم «في

الداخل» وعلمانيّين هم «في الخارج» خلافاً لكلّ منطلق لاهوتيّ يستند إلى استقامة الرأي.

ويمكن سوق أمثلة أخرى في ما خصّ التمظهر، ليس أقلّها التمسكُ المرَضِيُّ بحرفيّة المقولات عند هذا الأب أو ذاك من آباء الكنيسة، من دون قراءتها في سياقها الحضاريّ وفي وضعيّاتها الزمنيّة (على ما علّمنا مقارنة المدرسة الأنطاكيّة)، أو المظاهر القويّة التي تعطي بُعداً «روحياً» لا علاقة له بالنموّ في المسيح. أمّا التمسكُ بجزئٍ معيّن، كالقيافة الإكلييريكيّة مثلاً، فلا جدوى منه، لأنّ مسألة كهذه لا ترتقي حتّى إلى حدّ الدفاع اللاهوتيّ عنها، فهي تنتمي إلى متحفية نريد أن نعطيها، من وقت إلى آخر، بُعداً رعائياً لا يمت إليها، تاريخياً، بأيّة صلة.

ماذا عسانا أن نقول في ختام هذه الجولة قياساً على ما اعتبرناه معايير لاستقامة الرأي؟ من الواضح أنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة بحاجة إلى أن تفحص نفسها بكثير من التواضع النقديّ في ضوء مستلزمات الإنجيل، فلا تتذرع بالعادات الموروثة لتدافع عن ابتعادها حياتياً عن ممارسة دورها الشهاديّ في العالم. صحيح أنّ الشعب المؤمن اعتاد الكثير من هذه المظاهر وبات يعتبر أنّها هي الهويّة الأرثوذكسيّة (ألا ندافع عن متحفية الليتورجيا بقولنا إنّها هي التي جعلت روسيا تعتق استقامة الرأي؟)، حتّى باتت الأرثوذكسيّة عنده مرادفة لجمود معيّن يقيمه مقام التقليد الشريف، وأنّ «المحافظة» هي من سمات الفلكلور الأرثوذكسيّ. لكن، صحيح أيضاً أنّ الله يعطي للمؤمنين النعمة اللازمة ليبصروا بعيونهم ويسمعوا بأذانهم، متى قام في الشعب من يشهد أمامهم ويعلمهم. هؤلاء هم القديسون لأنّ ملكوت الله في قلوبهم! لكن، كيف نجعل القداسة حاضرة في شعبنا عبر الاعتراف باستقامة الرأي أساساً لتعاملنا؟ هذا هو السؤال المطروح اليوم على ضمير الكنيسة الأرثوذكسيّة.

هل يعني هذا أنه ليس في الأرثوذكسية اليوم تجليات؟ لا! لكن، وكما يمكن أن يكون قد تبين من كل ما سبق، المطلوب من الأرثوذكسية كثير ولا يمكنها أن تتهاون مع نفسها. إن لفت النظر إلى مواطن الضعف لا يعني أننا لا نرى ثمار الروح هنا وثمة. لكن العالم يتطلع إلى هذا الانسجام بين استقامة الرأي وحال الكنيسة الأرثوذكسية، ويكون تجاهلاً للروح القدس الأ نرى كيف نفق الحضور الإلهي في العالم عبر العديد من تصرّفاتنا، بينما القصد الوحيد من العمل الكنسي هو خدمة الكلمة. المؤمنون أنفسهم وأصون هذا التباعد بين استقامة الرأي وحال الكنيسة الأرثوذكسية، ولا يمكن أن تنشئهم الكنيسة في المسيح ما لم تدم الهوية القائمة بين الاثنين. ولا يقع الأمر على عاتق المسؤولين الكنسيين وحدهم، لكنه يقع على عاتق كل مؤمن يعي تماماً سرّ دخوله إلى الكنيسة، ويقرّر أن يعمل لاستثمار مواهب الروح التي سُكبت عليه عند خروجه من جرن المعمودية.

الفصل الثالث

حال الأرثوذكسية الأنطاكية

الأرثوذكسية الأنطاكية جزء من الأرثوذكسية العالمية، وينطبق عليها الكثير ممَّا سبق وتكلّمنا عليه في الفصل السابق. لكنّ للأرثوذكسية الأنطاكية خصوصيةٌ يُميّزها بها وضعها الجغرافي، وتطوّرها التاريخي، والبيئة البشرية التي هي مدعوّة إلى أن تشهد فيها. لذلك لا بدّ من دراسة المعايير التي ذكرنا آنفًا والسؤال عن ترجمتها بطرائق مختلفة وأكثر إلحاحًا، ربّما على ضوء هذه الخصوصية.

حال الأرثوذكسية الأنطاكية اليوم

لست في معرض الدخول هنا في تأريخ واقع الكنيسة الأنطاكية اليوم. لكن، ومن أجل فهم الوضع الآن، لا بدّ لنا من التذكير ببعض المحطات التاريخية التي يمكن أن تشكل كل منها مفترق طرق له عواقب بعيدة المدى.

مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حدث تبدل مهمّ على مستوى الإدارة الكنسية، إذ انتقلت هذه من الهيمنة اليونانية إلى الحضور العربي. ورافق هذا التحوّل دعمٌ تربوي مهمّ قدّمته الكنيسة الروسية، وتجلّى بالمدارس التي أسّست، وسمحت للكنيسة الأنطاكية بأن تكثّف من جهودها المؤسّساتي في كلّ أرجاء البطريركية.

لكن سقوط الأمبراطورية الروسية، وانتهاء الاحتلال العثماني في المدى الأنطاكي، والتدخل الدولي في المنطقة أثناء الحربين العالميتين وبينهما، كلها عوامل أتاحت للكرسي الأنطاكي أن يزيد من اهتمامه بحياته الداخلية بعيداً عن الضغوط الكنسية الخارجية، ويواجه، عبر المؤسسات التربوية والاستشفائية، الهجمة الغربية المتفاقمة على أبنائه.

وقفي النصف الثاني من القرن العشرين (وبالواقع ابتداءً من منتصف الأربعينيات) أبدى العلمانيون اهتماماً متزايداً بحياة الكنيسة. لم يعبر هذا الاهتمام عن ذاته بالطريقة عينها: إذ نجد هنا الدعوات إلى النهضة الكنسية المبنية على أسس استقامة الرأي، والدعوات إلى التنظيم الشعبي عبر القوانين، وهناك نشوء رهنات جديدة على النمط اللاتيني، واستعادة بعض المؤسسات التربوية والاستشفائية دورها الريادي، وهناك إطلاق بعض النشاطات التي لها طابع اجتماعي، وظهور بعض النشاط في التأليف الموسيقي، وبرز نشاطات متعددة في مجالات النشر الديني ...

كانت لكل من أوجه الحياة الكنسية هذه أسبابه في نشأته وتطوره. لكن لم تكن هناك مظلة واحدة وثابتة تسمح بأن تتصاخر الجهود المبذولة هنا وهناك ليتمّ توزيعها على صعيد الكنيسة ككل⁽¹⁾. كما أنه لم توجد سيرورة تقويمية تفسح المجال أمام متابعة هذه الجهود واستمراريتها وتأطيرها من أجل تطويرها والاستفادة منها بشكل أفضل. لذلك وبعد انقضاء القرن العشرين ومع العقد الأول من القرن الجديد، لا بدّ من أن نسأل عن مصير هذه الجهود اليوم في الأرثوذكسية الأنطاكية، وعن علاقتها بمحيط الكنيسة اجتماعياً وحضارياً.

(1) في بعض الأحيان، أدت هذه التوجّهات إلى حدّة في المواقف المتناقضة، إذ لم تستطع الإدارة الكنسية أن تخلق فسحة حوارية تكون مجالاً للتفاعل بين المؤمنين على اختلاف مشاربهم ومنطلقاتهم الإيمانية.

لكن، مرّة أخرى، لن نطرح الأسئلة السهلة والوضعيّة، بل سنسعى إلى اعتماد النمط عينه في النظر إلى حال الأرثوذكسيّة في العالم، ونتفحص موقع الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة من استقامة الرأي بالرجوع إلى المعايير الأساسيّة التي وردت أعلاه.

الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة ومعايير استقامة الرأي

أ. المحبّة وعيشها ومفهوم العمل بموجبها

يجدر بنا التوقّف عند هذا المعيار بكثير من الدقّة. فالميل الوعظي لا يكفي لتكون الأرثوذكسيّة أمينة لاستقامة الرأي. وعى ذلك، بوضوح، القديس باسيليوس الكبير عندما أسّس الباسيليّة، وكان هو من ابتكر المؤسسات المسيحيّة الخادمة. ما يزيد الأمر دقّة، في المدى الأنطاكيّ، هو وجود كمّ كبير من المؤسسات الخادمة التربويّة والاجتماعيّة والصحيّة التي تعنى بالإنسان، والتابعة لطوائف أخرى مسيحيّة وإسلاميّة. إنّ آية متابعة نشوء المؤسسات الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة، وحضورها، ونموّها، إنّ دلّت على شيء فعلى غياب خطّة شاملة ونمط توحيديّ يجمع بين هذه المؤسسات. بل أكثر من ذلك، لم تع الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة خصوصيّة وضعها، ولم تحذّر حذو الطوائف الأخرى، فغاب عنها تطوير الفكر المؤسّساتيّ وإعطاؤه نكهة خاصّة باستقامة الرأي. ورغم نشوء عدد من المؤسسات في الربع الأخير من القرن العشرين، إلّا أنّها جميعها تفتقر إلى مكونات وحدتها وشهادتها، رغم الحاجة الإنسانيّة والوطنية إلى وجود مميّز لها.

كلّ النقاش الذي يدور حول المؤسسات في الأوساط الكنسيّة نقاش وضعيّ ونفعيّ، لا تغيب عنه السياسات الكنسيّة والتأثر بذوي الشأن الماليّ أو السياسيّ. ينمّ تاريخ مؤسّساتنا عن ارتباط نجاحها، إلى حدّ بعيد، بالأشخاص، ما يؤثّر في ثباتها واستمراريتها (أو على الأقلّ

استمرار لمعانها). كما يدلُّ هذا التاريخ على غياب الدعم العامِّ لهذه المؤسسات على الصعيدين الشعبيِّ والكنسيِّ، كما لو أنَّ المؤسسة هي دومًا في حال المساءلة، ليس من حيث نوعيَّة أدائها، بل من حيث الاستفادة الشخصيَّة منها. أمَّا سبب ذلك فواضح: نحن لم نُنشئ مؤسساتنا كترجمة حتمية حديثة لمفهوم المحبَّة الذي تقوم عليه استقامة الرأي، فلم تع الإدارة الكنسيَّة ولا الشعب المؤمن لماذا يشكُّل دعم هذه المؤسسات معيارًا جدًّا لمحبتنا ليسوع المسيح. من هنا يأتي دومًا، وعن حقٍّ، السؤال التالي: ماذا يعني أن تكون المؤسسة الكنسيَّة مستقيمة الرأي^(٢)؟

لكنَّ هذا الوجه المؤسساتيِّ (الذي يمكن أن يكون أكثر حدَّة في أنطاكية منه في كنائس أخرى) لا يختصر بُعد التعبير عن موقف المحبَّة المميِّز لشعب الله المستقيم الرأي. فالشهادة في السياسة (بمعناها الأعمُّ، أي حسن إدلارة شؤون الشعب) هي أيضًا من وجوه الشهادة للمحبَّة في بعض الأحيان. فقد عبَّرت الأرثوذكسيَّة الأنطاكيَّة عن استقامة رأيها في هذا المجال أثناء الحرب اللبنانيَّة في أكثر من مناسبة^(٣)، وكانت بذلك شاهدة للروح المسيحيَّة كما عليها أن تتجلَّى ليس فقط في الشرق بل أيضًا في العالم. لكن، لم يعرف هذا النمط الفذُّ استمرارًا كافيًا وبدأ يتراجع تدريجيًّا حتَّى اضمحلَّ، تقريبا تمامًا، في مطلع القرن الجديد، على صعيد التوجُّهات العامَّة المرتكزة على ثوابت إيمانيَّة مرتبطة بالمحبَّة ارتباطًا مباشرًا. حتَّى إنَّه بدأت تظهر معالم تشرذم بين المسؤولين الكنسيين، وكأنَّه ليس مبدأنا «أن يكون

(٢) المؤسسة أرثوذكسيَّة لأنَّ الكنيسة تملكها أو لأنَّ اسمها يدلُّ على ذلك. لكنَّ هذا لا يكفي لتنتمي المؤسسة إلى استقامة الرأي مسلِّكًا وخصوصيَّة.

(٣) ربَّما كانت الوثيقة الصادرة عن المجمع الأنطاكيِّ المقدَّس السنة ١٩٧٥ من أهمِّ المواضع المُعبِّرة والمُعَلِّمة في هذا المجال.

لنا فكر المسيح»^(٤) (١كور ١٦:٢) ! فَنَحْتَكِم إلى الظروف الشخصية والوضعية متناسين أمر الشهادة للمحبة. سبب ذلك غياب أي إطار تشاوري كنسي يشارك فيه مؤمنون غياري، ليرسموا مع الإدارة الكنسية التوجهات التي تناسب كنيستهم على اتساع حضورها في العالم العربي. لا يكفي أن نعلن موقفًا من هنا، وموقفًا من هناك. الكل يفعل ذلك ويتباكى على الجراح، لكن الأرثوذكسية الأنطاكية مطالبة بأكثر من ذلك بكثير. شأن المحبة شأن تعليمي بامتياز يرتبط بحياة المؤمنين، ولا بد من ترجمة ذلك في توجهات مماثلة. هذا النوع من التعليم المصحوب بعمل دؤوب - وهو، للأسف، غائب - هو معيار محبة أنطاكية لها، والتصاق أرثوذكسيّتها باستقامة الرأي.

ب. المحبة ومفهوم بعدها الوجودي داخل الكنيسة

ما سبق وقيل عن الأرثوذكسية العالمية يصح أيضًا في الأرثوذكسية الأنطاكية. ستكون لنا عودة إلى ترحمتنا سرّ الشكر في مظاهر وحدة حياتنا الأنطاكية في أكثر من موقع وفي أكثر من اتجاه. لكن عسانا نتوقف عند التعبير عن الوحدة الإدارية كجزء من عيشنا للمحبة.

على صعيد الأرثوذكسية العالمية، ومع الزمن، أظهر مفهوم الكنائس المستقلة الإشكالية التي ذكرنا. بشكل مواز، وعلى صعيد الكنيسة المحلية، يشكّل مفهوم الأبرشية تحت سلطة الأسقف مفهومًا إشكاليًا أيضًا، لأنه يؤكّد اليوم، في أسلوب التعامل القائم، على استقلالية الأبرشية عن الأبرشيات الأخرى أكثر ممّا يؤكّد وحدتها وتكاملها الشهادي مع هذه الأبرشيات. طبعًا ركزت القوانين على أن الأسقف مسؤول عن أبرشيته كوحدة رعائية داخلية، وعلى أن واجب الأساقفة

(٤) ظهر ذلك في التضارب والتناقض الحاصلين في العظات والكتابات العائدة لأعضاء المجمع الأنطاكي المقدس مثلاً.

والمؤمنين كافةً احترام هذه الوحدة الرعائية الداخلية كتعبير عن التكامل بين المحبة والمسؤولية. لكن، هل مفادُ هذا أن احترام الوحدة الداخلية يعني استقلاليةً انفلاقيّةً؟ كيف للتطور الحاصل على مستوى التواصل أن ينعكس على عيش هذا المفهوم في وضعيات جديدة تماماً؟ هل من خصوصية الكنيسة الأنطاكية تحتم عليها مقارنة هذا الموضوع بشكل متجدد تبعاً لمستلزمات معيار المحبة؟

والواقع، اليوم، أننا نشاهد استقلاليةً للأبرشيات الأنطاكية، الواحدة عن الأخرى، من دون أن نرى، في المقابل، خطة تُعبّر بموجبها هذه الأبرشيات عن وحدتها. من يعرف وضع أنطاكية يعرف تماماً الفرق الهائل بين أبرشياتها من حيث طاقاتها البشرية، والمالية والتنموية. ليس من خطة واحدة في الكرسي الأنطاكي تؤكد أن التعاون والتكامل بين الأبرشيات هما جزء لا يتجزأ من محبتنا بعضنا لبعض، وكأن ما ورد في سفر أعمال الرسل «وَجَمِيعُ الَّذِينَ آمَنُوا كَانُوا مَعًا، وَكَانَ عِنْدَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ مُشْتَرَكًا» (أع ٤: ٢٤) لا يعنيها. فكان الأرثوذكسية الأنطاكية غير معنية، حتى اليوم، بتطبيق معيار المحبة، التي توحد الشعب المؤمن، على حياة أبرشياتها وحتى رعاياها.

هذا الأمر ينبغي أن يكون مجال تشاور سعيًا إلى قرار، وهو يعني كل المؤمنين وليس فقط السادة المطارنة في المجمع المقدس. فشعبنا يتعرض لتحديات كبيرة بسبب فقر بعض أبرشياتنا ورعاياها، والضغط الاقتصادي الذي يمارس على عائلاتنا لا يجابه فقط بالتمنيات بل بخطط تعاضدية مدروسة هي واجبنا المعياري لنكون مستقيمي الرأي. ولا يشفي، هنا، ولو مدعومًا بحجج لاهوتية، الاحتجاج بالاستقلال الإداري لكل أبرشية، وهو، في كل حال، احتجاج تلزمه إعادة نظر جدية وجذرية. فلا بد للأرثوذكسية الأنطاكية من التأهب للبحث في هذا الموضوع انطلاقاً من مقارنة مختلفة تأخذ في الاعتبار محدودية التنظيم الإداري وظرفيته وألوية أسس استقامة الرأي.

ج- التواضع وخدمة شعب الله ومفهوم الأولوية

يرتدي هذا المعيار الثالث أهمية كبيرة في المدى الأنطاكي، لما كان له من أثر في حياة الكنيسة الأنطاكية. فمع مطلع عهد البطريرك ملاتيوس الدوماني سنة ١٨٩٩، واعتلاء غريغوريوس الرابع حداد السدة البطريركية بعده، عاش الكرسي الأنطاكي وضعاً متقلّباً جداً على الصعيد السياسي: حربين عالميتين، مجاعات، سقوط الأمبرطورية العثمانية، تدخل الدول الأوروبية في الواقع السياسي المحلي، الانتداب الأجنبي، استقلال دول المنطقة، ظهور التيارات الحزبية الشعبية... في ظل هذه المستجدات السياسية والاجتماعية ظهر، سنة ١٩٥٥ نظام أساسي للكرسي الأنطاكي يقوم على مبادئ مستوحاة من فكر غريب عن استقامة الرأي من حيث التكامل والتناغم بين المؤمنين، مكرساً الشرخ بين الإكليروس والعلمانيين^(٥).

لكن، ومع تطوّر الوعي الكرسي في أنطاكية، أقرّ المجمع الأنطاكي سنة ١٩٧٢ نظاماً أساسياً جديداً للكرسي الأنطاكي أتبعه، سنة ١٩٧٣، بنظام للمجالس. سمح هذان النظامان بإعادة النظر في المواقف المبدئية التي قام عليها نظام السنة ١٩٥٥، وكانا مناسبة لإعادة التفكير في موضوع اللحمة التناغمية بين المؤمنين على مختلف مواهبهم وخدمهم. لكنّ الممارسة المنقوصة^(٦)، وغياب التعليم حول هذين النظامين، وعدم اكتمال مستلزماتهما التنفيذية، أدت كلها، في الواقع، إلى تحجيم شراكة المؤمنين في الحياة الكنسية على اختلاف

(٥) من المفيد هنا الرجوع إلى رأي الأب نيقولا أفاناسياف حول هذا الموضوع في كتابه «كنيسة الروح القدس» (منشورات النور، ١٩٨٦).

(٦) على سبيل المثال لا الحصر، لم يؤلف في آية أبرشية من أبرشيات الكرسي الأنطاكي (باستثناء أبرشيات المهاجر ربّما) مؤتمر للأبرشية. وتالياً لم يتمّ انتخاب مجالس للأبرشيات تساعد المتروبوليت على إنجاز عمله، وبخاصة في موضوع المؤسسات، والإدارة المالية والأوقاف.

مؤسساتها. وتوج ذلك بتعديل لهذين النظامين لا يتناغم مع الروح التي وُضعت على أساسها، وبصدور نظام داخلي بتاريخ ٧ نيسان ١٩٨٣ للمجمع المقدس يحصر السلطة الكنسية بالمجمع المقدس، بعيداً عن روح الشورى وعن احترام الروح المواهبة.

فمن حيث لم نكن نتوقع، تطوّر الوضع الكنسي الأنطاكي إلى حال بات معها الأساقفة ذوي سلطة مطلقة على مجريات الأمور الكنسية، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من سوء فهم للبعد اللاهوتي الذي هو في أساس أوليّة الأسقف في البيعة. هذا التطور الذي يتنافى واستقامة الرأي قوّت على أنطاكية فرصة أن تكون رائدة في طرح نوعيّة جديدة من التعامل الكنسي، مبنية على أصول استقامة الرأي القائمة على مبداء الشورى وشركة المواهب، من دون أن تقع في منزلق الديمقراطية الغربية، أو التسلّط الإكليركي اللاتيني. وليس أقلّ الأمور التي تدلّ على هشاشة الواقع الكنسي اليوم، اللامبالاة التي نعانيتها في أوساط الشعب الذي هو حافظ الإيمان. ولنا عودة إلى هذه الإشكالية في مكان آخر من هذا الفصل.

الله وحده «فاحص القلوب والكلى»، وليس لأحد أن يحكم على تواضع الآخرين. لكن، لا بدّ من لفت النظر إلى الانجراف الذي يمكن أن ينتج من مفهوم خاطئ لخدمة الشعب والمسؤوليّة عنه. فالمسؤولية لا تعني التفرّد، والخدمة لا تعني الاستغناء عن المواهب. وكان بإمكان أنطاكية أن تقدّم للأرثوذكسية العالمية نموذجاً فذاً في مجال الحياة الكنسية الداخليّة، انطلاقاً من المقاربة التي أسّست للقانون الأساسي الذي صدر سنة ١٩٧٢ وأنظّمته التطبيقية التي صدرت سنة ١٩٧٣، لكننا ابتعدنا عن هذا المعيار بالتعلّل بعلم الخطايا.

د. المواهبة في الكنيسة ومفهوم الكهنوت الملوكي

لا بدّ هنا من التوسّع قليلاً في ما جاء في نظام المجالس للسنة ١٩٧٣. لا

تقتصر خلفيّة هذا النصّ على التناغم الذي أرادَه بين الراعي والرعيّة. لكن، أسّس النصّ لما هو أبعد من ذلك، فاعتبر الراعي والرعيّة شريكين كاملين في نموّ كلِّ المؤمنين في المسيح. تقضي هذه الشراكة، أوّلاً، بدعوة المؤمنين إلى المساهمة مساهمة فعلية في إدارة شؤون الرعيّة. كما تقضي بأن يأخذ المؤمنون بعض الأعمال على عاتقهم، انطلاقاً من المواهب المعطاة لهم، والتي يكون الراعي قد التقطها فيهم ونماها عند هذا الفرد أو ذاك. في هذا المجال جاء هذا النصّ التنظيمي بجديد مهمّ في حياة الكنيسة، فأكد على التناغم في وحدة شعب الله الشركويّة، بعيداً عن كلِّ منحنى تقسيميّ لجسد المسيح، مع الحفاظ الكامل على دور الأسقف كالأوّل في الأبرشيّة والرقيب، وعلى دور الكاهن كمُدبّر لشؤون رعيّته، وعلى دور المؤمنين كمستودعات مواهبية.

لكنّ هذا النصّ، وبسبب الجديد الذي أتى به، كان بحاجة ماسّة إلى ورشة تفسير وتعليم تظال صفوف الشعب، ترافقها ممارسة ترتفع تدريجاً من مستوى «وكالات الأوقاف» إلى مستوى مجلس الرعيّة، فمجلس الأبرشيّة، فمؤتمر الأبرشيّة ومن ثمّ مؤتمر الكرسيّ الأنطاكيّ بأشملة. لكن، وكما سلف القول في الفقرة السابقة، لم يأخذ المجمع المقدّس على محمل الجدّ هذا الجديد الذي طمح إليه نظام المجالس^(٧)، بل أدخل عليه، تدريجاً، بعض التعديلات التي أفقدته بُعدَه الشركوي^(٨). هكذا ضيّعت الكنيسة الأنطاكية على نفسها فرصة إعادة العمل بمنطق الشورى، الذي ينطوي عليه مبدأ «مجلس الشيوخ» (Presbyterion) (١ تيم ٤: ١٤).

(٧) تجدر الإشارة إلى أنّ نظام المجالس هذا لم يرَ النور إلا نتيجة جهود شعبية متضافرة من كلِّ الأبرشيات، ومساهمات خطيّة قدّمها المؤمنون كاقتراحات بشأن صوغ هذا النظام.

(٨) وليس أقلّ هذه التعديلات خطيرة ما جاء حول دور الكاهن الذي ما عاد، بموجب النصّ الأخير، رئيس مجلس الرعيّة، ما زاد من سلطة الأسقف في الرعيّة على حساب الدور القيادي للكاهن، وقوّى دور أصحاب المال والسلطان المدني والوجاهة المحليّة.

الغريب في هذا الشأن هو الكلام الذي يروّج اليوم في أنطاكية ويروّج لقسمة جسد المسيح إلى إكليريكيين (هم المعلمون في الكنيسة) وعلمايين (هم المتعلمون في الكنيسة). أصحاب هذا الرأي تُغريهم، على ما يبدو، التراتبية العسكرية، فكأنّ الإكليريكيين يشكلون ضباط الكنيسة، والعلمايين أنصارها، وما على هؤلاء إلاّ طاعة أوامر ضباطهم. لم يُقبل يوماً هذا المنطق المأخوذ عن الفكر اللاتيني (كنيسة فوقية معلّمة وكنيسة تابعة متعلّمة) في استقامة الرأي لأسباب جوهرية وتاريخية. الجوهرية هو أنّ الكنيسة لا تقوم على التسلّط (فهذا ليس تعليم سيدها الذي قال إنّ الأوّل في الشعب هو خادم الإخوة ودعا تلاميذه إلى ألاّ يدعوا لهم على الأرض أباً أو معلّماً أو سيّداً) (متى ٢٣: ٨، ٩ و ١٠)، أما التاريخي فيكمن في أنّه ليس من عصمة في استقامة الرأي للأشخاص (منفردين أو مجتمعين)، لكنّ ضمير الكنيسة المتمثّل بالشعب المؤمن هو حافظ الإيمان.

كما أنّه يروق للبعض، في أنطاكية، أن يؤكّدوا أهميّة الإكليريكيين بسبب من كون هؤلاء يخدمون الأسرار، لذلك يشدّدون على أنّه لا كنيسة من دون إكليريكيين. هذا تأكيد صحيح، لكنّ الخطورة هي في الاستطرد القائل إنّ رفض هذه المركزية هو تبني للمقاربة البروتستانتية! يغيب عن هذا التفكير أنّه لا كنيسة من دون علمايين أيضاً، لأنّ الأسرار كلّها قائمة من أجل تنشئة المؤمنين في المسيح، وأنّ الليتورجيا ليست هدفاً بحدّ ذاتها. استقامة الرأي وحدها تُجنّب الكنيسة منطوق الفكر الغربي اللاهوتي في شقيه اللاتيني (الهرمي) والبروتستانتي (المفتوح وليس المنفتح): ولا بدّ من أن نلاحظ أنّ أنطاكية «الرسمية»، اليوم، تقبل الأوّل وترفض الثاني. لكنّ شعبنا يعي أنّ الأرثوذكسية في أنطاكية واقعة في هذه التجربة، وهو يعبر عن ذلك بطريقته الخاصّة: بيتعد عن الكنيسة ويعاشر الأسرار بشكل فرديّ. لذلك فشعبنا بحاجة إلى أن يدرك أهميّة خروجه من هذا

المأزق، بالرجوع إلى الأصالة التي فُطر عليها، فيُطالب بدوره كجسم مواهبيٍّ يحمل عطايا الروح، وليس لأحد أن يعطلها.

هـ- الفقر والتعاطي معه، ومفهوم خدمة الفقير

تاريخياً، عاشت الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة وضِعاً خاصّاً مع انحسار التأثير الأمبراطوريّ واحتلال المسلمين لجزء كبيرٍ من الكرسيّ الأنطاكيّ. ومع أنّ الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة شكّلت، عدديّاً، أغلبيةً مسيحيّين في الشرق الأدنى، إلّا أنّ تأثيرهم في السلطة المدنيّة بقي محدوداً بسبب انحياز الدول الغربيّة لطوائفٍ أخرى، وضعف التأثير الروسيّ الذي حمى الرعايا الأرثوذكسيّة في الأمبراطوريّة العثمانيّة لفترة من الزمن. هذا الوضع الخاصّ جعل قدرات الكرسيّ الأنطاكيّ محدودةً للغاية^(٩)، ما أثر في طاقته على إنشاء مؤسّسات خادمة للمستشفيات والمستوصفات والمدارس.

لكنّ مؤسّسات كهذه قامت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، بفضل جمعياتٍ أهليّةٍ أرثوذكسيّةٍ حظيت ببركة الكنيسة ورعايتها، ولاقت استحساناً عند المؤمنين، وفي المجتمع بعامّة، بسبب سياسة الانفتاح التي تميّزت بها ثقافيّاً^(١٠)، واجتماعيّاً^(١١). لكن، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ عدداً منها اضمحلّ

(٩) يمكن مراجعة ما جاء في تحقيق زيارة البطريرك مكاريوس بن الزعيم للكراسي الأرثوذكسيّة الرومانيّة والروسيّة.

(١٠) المدارس التي أنشأتها الكنيسة بدعم من روسيا القيصريّة في نهاية القرن التاسع عشر تميّزت مثلاً بتأكيد أوّلية اللغة العربيّة، وقبول جميع الطلاب على حدّ سواء من دون أيّة تفرقة في المعاملة تبعاً للانتماء للطائفيّ.

(١١) تميّزت مؤسّسات الكنيسة الأرثوذكسيّة الاجتماعيّة عن غيرها بتقديمها العون الطبيّ والصحّي والاجتماعيّ للمحتاجين، أيّاً كان انتماءهم الطائفيّ. تفرّدت الكنيسة الأرثوذكسيّة بهذه السياسة الاجتماعيّة رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها المنطقة في الحربين العالميّتين، أو الظروف المأسويّة التي مرّ بها لبنان في الربع الأخير من القرن العشرين.

أو ضَعُف. ويمكننا أن نُرْجِع ذلك إلى أسباب مائيّة، أو إلى الظروف السياسيّة المحليّة والدوليّة؛ لكن لا نكون بذلك منصفين تجاه التاريخ. الحقيقة أنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة في أنطاكية لم تُنتج حول المؤسّسات فكراً واضحاً، ولا أسلوباً منهجياً في العمل يعطي هذه المؤسّسات هويّتها، التي هي منبع خصوصيّتها المستقيمة الرأى، ويؤمّن لها الكوادر البشريّة الصالحة، لتقوم بالخدمة المطلوبة منها وفق هذه الخصوصية. لذلك نرى الشعب الأرثوذكسيّ يقف منها مواقف مُستعربة^(١٢)، ولا يتفهم نوعيّة خدمتها ليدعمها. نحن لا نجد اليوم، باستثناء الكلام الطوباويّ أو المادح، أيّة سياسة كنسيّة عامّة تتبع من استقامة الرأى وتحدّد للمؤسّسات الكنسيّة، الطبيّة والصحيّة والاجتماعيّة والتربويّة، ما يسمح لها باعتماد خطوط عريضة للخطوات التنفيذية. فعلى سبيل المثال لا الحصر نطرح التساؤلات التالية:

ما هي أسس دعم الفقراء والمحتاجين في مؤسّساتنا: حدودها، أساليبها، المساهمة الكنسيّة العامّة فيها، المساهمات الشخصيّة الداعمة لها؟

ما هي الأسس المبدئيّة التي يقوم عليها جهدنا الصحيّ والطبيّ: موقع المقاربة اللاهوتيّة في طرح المسائل المجتمعيّة، العلاقة بين البحث العلميّ والمرجعيّة الخلقية، المدى المعطى للممارسات التقيّة من حيث ارتباطها بالأخلاقيّات المهنيّة، لاسيّما أخلاقيّات علم الحياة؟

ما هي السياسات التنفيذية البعيدة المدى التي لا بدّ من العمل عليها لتكون الكنيسة، بأبرشيّاتها ورعاياها وجمعيّاتها وأفرادها، قادرة على تلبية طموح استقامة الرأى في هذه الأطر الحياتيّة؟

رغم طموح المؤسّسات الأنطاكيّة التي استمرّت حتّى نهاية القرن العشرين وما زالت (كمستشفى القديس جاورجيوس)، أو أسّست في

(١٢) كاعتبار تأمين الخدمة المجانيّة له حقاً طبيعياً له في هذه المؤسّسات.

أعوامه الأخيرة (كجامعة البلمند)، لا بدَّ من ملاحظة غياب أسس كالتي ذُكرت، والتي لا بدَّ من البناء عليها لأنها نابعة من استقامة الرأي. طالما أنَّ هذه الأسس لم توضع وتوضَّح، لن يُصَبِّح الشعب المؤمن داعماً لاستمراريَّة هذه المؤسسات، ولا متفهماً لخصوصيَّة خدمتها الفقراء، ولا مُلهماً لتصرُّفاتِها عند المَحْن.

و. الإيمان ومفهوم الشهادة في العالم

يقودنا هذا الكلام إلى وجه مرجعيٍّ آخر هو حضور الكنيسة الشهاديِّ في العالم بشكل عامِّ. يظهر هنا أيضاً العامل الفرديِّ في التعااطي مع هذا الأمر. ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم تكن الكنيسة الأنطاكيَّة قادرة (لأسباب سياسيَّة دوليَّة^(١٣))، كما لأسباب داخليَّة^(١٤)) على أن تؤدِّي دوراً مميَّزاً في إلهام السلطات المدنيَّة لوضع خطط آيلة إلى تصوُّر إنسانيٍّ أفضل لمصير المنطقة. لكن، برز عدد من المفكرين الأرثوذكسيِّين، من إكلييريكيِّين وعلمانيِّين، الذين أدوا في هذا المجال قسطهم، وأسهموا، مع غيرهم من المواطنين، في بلورة بعض الإنجازات في مجالات السياسة والصحافة والقانون والفكر والفن^(١٥). لكن لم تستطع الكنيسة الأنطاكيَّة أن تستفيد من هذه الطاقات، في النصف الثاني من القرن العشرين، لصوغ توجُّهات عامَّة تصلح لتكون مصدرَ

(١٣) أهمُّها التغيُّرات التي طرأت على العالم في أثناء الحرب العالميَّة الأولى وعند انتهائها.

(١٤) أهمُّها السيطرة اليونانيَّة على الكرسيِّ الأنطاكيِّ حتَّى السنة ١٨٩٩.

(١٥) يمكننا هنا الكلام على استقامة الرأي كمنافخ لظهور هذه الشخصيَّات التي، حتَّى لو لم تلتزم الكنيسة الأرثوذكسيَّة من حيث حياتها الصلاتيَّة، وحتَّى من حيث إعلانها الإيماني، إلا أنها تشرَّبت مناخ الحرِّيَّة والإبداع الذي تقوم عليه استقامة الرأي. المؤسف أننا، حتَّى اليوم، لم نبذل الجهد الكافي لتفسير هذه الظواهر الاجتماعيَّة وبلورة احتضان استقامة الرأي لما هو أرحب من الأطر الضيقة التي حبست الأرثوذكسيَّة الأنطاكيَّة نفسها فيها.

إلهام في الحياة العامّة. كما أنّ الكنيسة الأنطاكيّة، باستثناء موقفين لها ملهَمَيْن مميّزين^(١٦)، غابت عملياً عن الحضور مع الشعب في معاناته، واكتفت بعلاقات عامّة مع كبار القوم من أغنياء ونافذين، وهي واقعة من جديد (كما في عدد من الكنائس الأرثوذكسيّة الأخرى) في تجربة التحالف مع السلطات النافذة، فحيّدت نفسها عن الحضور النبويّ في ما يعود إلى الشأن العامّ، وتخلّت عن دورها كقائدة لمستلزمات الإيمان في المجتمع.

من الواضح هنا، لكلّ باحث في الشأن العامّ وفي فلسفة السياسة، أنّ للتربية دوراً مميّزاً في بناء المؤمن، باعتبار هذا الحضور المجتمعيّ الشهاديّ وجهاً أساسياً من أوجه الانتماء إلى استقامة الرأي. قامت في الكنيسة الأنطاكية مدارس عديدة، وتمّ في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تأسيس جامعة البلمند. لكن، هنا أيضاً، لا بدّ من التساؤل عن الأمور التي شكّل أسس العمل التربويّ والتي لا بدّ من تأكيدها: ماهيّة الفكر المستقيم الرأي وعلاقته بالشأن التربويّ، الموقف من الأخلاقيّات السلوكيّة الرأجيّة في المجتمع والتصرّفات النابعة منها، الدور الرياديّ تجاه المجتمع من حيث الانفتاح ومن حيث التعاطي مع مرجعيّات الأسس التربويّة. وبشكل أدقّ:

كيف نتعرّف إلى خصوصيّة مؤسّسة تربويّة تدعّم الانتماء إلى استقامة الرأي؟ ملكيّة الكنيسة الأرثوذكسيّة لهذه المؤسّسة لا تكفي. استقامة الرأي هي أكثر تطلّباً من ذلك.

ما هي أسس تنشئة الأفراد مجتمعيّاً، بحيث يكون لهم الفكر النقديّ الضروريّ لفحص كلّ شيء على ضوء استقامة الرأي، وليس على ضوء الحساسيات السياسيّة الرخيصة، ولا على ضوء فلسفات سياسيّة رائجّة؟

(١٦) البيان الذي صدر عن المجمع المقدّس الأنطاكيّ إبّان الحرب اللبنانيّة سنة ١٩٧٥، والبيان العامّ الذي صدر عن مطرانيّة بيروت السنة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٣.

ما هي الأسس المعتمدة للتنشئة الدينيّة بشكل عامّ، والتنشئة الإكليريكيّة بشكل خاصّ، ليعي المؤمن ارتباط إيمانه بحياته بشكل فعّال، وليعي الراعي ماهيّة الرعاية التي تنشئ المؤمنين في المسيح؟ ما هي القضايا التي لا بدّ للكنيسة من أن تقف منها موقفًا معلّمًا نبويًّا، إنّ في السياسة والشأن العامّ (الحرّيّات، المساواة، العنف على أنواعه)، أو في الأخلاقيّات (الأبحاث، الإعلان، الإعلام)، أو في التربية؟

إن غياب الكنيسة الأرثوذكسيّة الأنطاكيّة عن هذه القضايا أدّى إلى تعييب الفكر المستقيم الرأى عن الساحة العامّة. وقد نتجت من ذلك هجرة بين استقامة الرأى ومواقف الأفراد، وتحمّل الإدارة الكنسيّة اليوم (عن قصد أو غير قصد) مسؤوليّة انحسار حضور مميّز لجماعة ساهمت، على مدى عقود، في صوغ خصوصيّة المنطقة، انطلاقًا من الخصوصيّة التي شهدت لها هذه الجماعة المؤمنة لقرون^(١٧). الأسف هنا مرثوفاً تغاضي الكنيسة الأنطاكيّة عمّا كان يمكن أن يكون موقفًا شهاديًا فذاً، ليس فقط في بيئتها بل أيضًا تجاه كنائس أرثوذكسيّة أخرى^(١٨).

ز- التمظهر الدهريّ ومفهوم البساطة الإنجيليّة

عرّفت الكنيسة الأنطاكيّة، في تاريخها، حقبات عديدة لم تكن فيها تحت سيطرة الأباطرة اليونانيّين (بعد سقوط القسطنطينيّة

(١٧) من المستحبّ طبعًا التوسّع في هذا المجال لإثبات صحّة هذا الادّعاء، لكن هدف هذا النصّ لا يسمح بذلك هنا.

(١٨) إنّ وضع الكنيسة الأنطاكيّة الجغرافيّ يسمح بأن يكون لها، في التعاطي مع الغير ومع شؤون الدولة، موقف مميّز اليوم نظرًا إلى أهميّة شهادتها التاريخيّة. والأرثوذكسيّة العالميّة هي بحاجة إلى خبرة أنطاكيّة حيّة يمكن أن تتسحب على أماكن انتشار الأرثوذكسيّة، بخاصّة في البلقان. لكنّ غياب الحضور الأنطاكيّ فوّت على الأرثوذكسيّة هذه الفرصة في نهاية القرن المنصرم وبدء القرن الحاليّ.

مثلاً)، واختبر المؤمنون الأنطاكيون في حياتهم أنماطاً رعائية مختلفة. في أنطاكية، وحتى مطلع القرن العشرين، بقيت السريانية تُستعمل والعربية في الطقوس. كان لأنطاكية كتاب في أصول الترتيب الليتورجي (تبييكون) خاصاً بالرعية ويطامشى مع حياتها، مغاير لتبييكون الأديار، نظراً إلى خصوصية كل من النمطين. كانت لأنطاكية القدرة بل الجرأة على عدم فرض قيافة إكليريكية محدّدة، لإيمانها بأن هذه القيافة ينبغي أن تتناسق والزي العام في الرعية^(١٩). كان كهنة أنطاكية من مثقفي القرى والمدن، يقيمون الصلاة، ويرعون البيعة، ويقدمون فيها العلم والنصح. كان ذلك كله ممكناً بسبب التصاق الكنيسة بالفقراء^(٢٠).

أمّا في مطلع القرن الحادي والعشرين، فلا يسعنا إلا أن نلاحظ أنّ القرن العشرين قضى على هذه البساطة الإنجيلية في المظاهر والتعامل، وطفى في أنطاكية نمط الحنين إلى حكم الأباطرة وحضورهم في الكنيسة. هذا يظهر، ليس فقط في الحلة الحبرية التي يرتديها الأسقف أثناء الخدمة، بل أيضاً في كل الرموز التي نستوردها من اليونان ومن روسيا، والتي تأتي إلا أن تُذكر بالنسر ذي الرأسين (الذي يعبر عن وحدة الامبراطورية بشقيها الشرقي والغربي)، وفي الترتيل الذي يبتعد عن الأداء الشعبي، ويأبى إلا أن يكون مقلداً النمط اليوناني، وفي غياب الهمم الرعائي على المستوى الشخصي^(٢١)، وفي غياب طقوس تُخاطب حاجات الشعب، وفي نمط

(١٩) كان يوجد في مطرانية جبل لبنان (جبيل والبترون وتوابعهما) رسم للمتروبوليت يظهر فيه لابساً الزي العام (عباءة وقبعة).

(٢٠) تنص صراحةً صكوك ملكيات الأوقاف على أنها أوقاف الفقراء على هذه الرعية أو تلك.

(٢١) ربّما يجدر اليوم العمل على رصد بعض معالم هذه الرعاية، التي نفتقد، عبر سير أساقفة ورعاة عرفناهم منذ مطلع القرن العشرين، مستخدمين لتوثيقها منهجية التراث الشفوي المنقول بالتواتر.

رهبانيّ منقول عن النمط الآثوسيّ، وكأنّ استقامة الرأي لم تعرف رهبنة عاملة كالتّي أوصى بها باسيليوس الكبير.

في أنطاكية اليوم، يختلط التّمظهر التقويّ بالتّمظهر الدهريّ. فقد أصبحت حياتنا الكنسيّة حياة هجينة بعيدة عن حكم العقل ورجاحته، العقل الذي له أن ينطلق من استقامة الرأي ليفصل في ما هو ملائم لحياة الرعيّة ولنموّها في المسيح. كلُّ هذا المنحى القائم على النقل والتقليد بشكل بيّغائيّ (أكان ذلك نقلاً عن التاريخ وعاداته، أم عمّا هو معمول به في كنائس أخرى). إن دَل على شيء فعلى ضعف أنطاكية اليوم في التحضير لمستقبلها، وعلى استكانة القيادة الكنسيّة فيها للوضع القائم، ويدفع الحضور الحيّ للمسيح في الكنيسة ثمن التّماذي بممارسات كهذه.

إذاً، أين أنطاكية، اليوم، من معايير استقامة الرأي؟

لأنطاكية القدرة على أن تكون مميّزة في الأرثوذكسيّة العالميّة من حيث طاقتها على عيش هذه المعايير بكثير من النجاح. فلأنطاكية تاريخ يساعدها على ذلك. وفي أنطاكية فكر يسمح لها بأن ترسم خطةً لتحقيق ذلك. لدى أنطاكية مؤهّلات تُمكنها من أن تترجم ذلك. لكنّ هذه كلها معطّلة تعطيلاً كاملاً بسبب شرذمة المؤمنين وغربتهم عن الكنيسة بألف حجّة وحجّة.

ما دامت أنطاكية تتمتع بكلّ هذه القدرة التي تؤهلّها لأن يكون لها - لو هي فعّلت - موقع مميّز في الأرثوذكسيّة العالميّة، فلا بُدّ لنا من أن نقف من الوضع الأنطاكيّ موقفاً موضوعياً وواقعياً، لنكون مستعدّين لمواجهة الربّ في اليوم الأخير، فنحاسب على الوزنات الأنطاكيّة التي ائتمنا الربّ عليها. ويتطلّب هذا الموقف المبدئيّ معالجة جيّدة على أرض الواقع، حتّى تتوسّع شريحة المؤمنين بقدرة أنطاكية على أن تشهد لربّها في محيطها وفي العالم الأرثوذكسيّ. لن ينفع البكاء على الأطلال، ولن ينفع اعتماد مقاربات مرّ عليها

الزمن. إنّ الحاجة ملحة إلى خارطة طريق تهدف إلى التوعية، وإلى العمل، وإلى جمع الشمل في المدى الأنطاكيّ وعلى كلِّ صعيد.

الفصل الثالث: حال الأَرثوذكسيّة الأنطاكيّة

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند 2012 ©

الفصل الرابع

الإشكالية

تبعاً لهذا العرض المسهب لحال الأرثوذكسيّة العالميّة والأرثوذكسيّة الأنطاكيّة، على ضوء معايير موضوعيّة، ينبغي لنا التفتيش عن الإشكاليّة الصحيحة الناتجة من هذا الواقع، حتّى تتمكّن من طرح تصوّرات ولو مبدئيّة (وليس نظريّة) لمعالجة اعوجاجات نراها قائّمة. ولسنا نفعل ذلك من باب الترف الفكريّ، ولذا أقمنا الفرق بين ما هو مبدئيّ وما هو نظريّ. فهد تكون النظريّة غير قابلة للتطبيق. أمّا المبدأ فلا بدّ من العمل على إخراجّه إلى حيّز الوجود، لأنّ تخطيه هو خيانة للأسس التي تقوم عليها الكنيسة.

حتّى لا تطرح الأسئلة الخطأ

أوّل الهموم الذي لا بدّ من أن يراودنا موضوعياً، هو المتعلّق بنوعيّة السؤال الذي نطرح. فالسؤال الخطأ يستدعي تلقائياً إجابات غير مناسبة. ولم نتعمّد، في ما سبق، استعمال مصطلّحي «استقامة الرأى» و«أرثوذكسيّة» إلّا للفت الانتباه إلى الإشكاليّة القائّمة على التباعد بين ما هو وراء كلّ من هذين المصطلّحين. فالسؤال الذي نرى أنّه يطرح على ضمير الكنيسة إشكاليّة جدّية هو هذا: لماذا التباعد بين مستلزمات استقامة الرأى وواقع الأرثوذكسيّة اليوم؟

كان من الممكن أن لا يكون هذا السؤال صحيحاً. لذلك، ومن أجل تبيان حقيقة هذا التباعد، تمّ في الفصلين السابقين اعتماد

معايير مؤسَّسة على مبادئ استقامة الرأي، وهي مبادئ غير خاضعة للنقاش. فالمعايير السبعة المذكورة، تاليًا، قائمة على أسس كتابية واضحة، ما يجعلنا في منأى عن الإجابات الخاطئة:

المحبة وعيشها واضحان في كلام الرب وفي الأمثال العديدة التي أعطاها، كما في رسائل بولس ويعقوب.

المحبة، كأساس وحدة الكنيسة، هي وصية مباشرة لنا من السيد واضحة جليًا، وقد ترجمها بولس الرسول في غير رسالة من رسائله الرعوية:

التواضع، كشرط أساس للأوليَّة، واقع عاشه الرب يسوع بنفسه، وكان قمته غسل أرجل التلاميذ. لكن، لم يكتفِ الرب بذلك، بل أوصى أيضًا الأوَّل أن يكون خادمًا للكلِّ، من دون أن يُدعى، بالضرورة، سيِّدًا، أو معلمًا، أو أبًا.

أمَّا المواهبية في الكنيسة، وتوظيفها كأحدى ثمار الروح، فقد شدَّد عليها بولس الرسول في رسالتين من رسائله (١كور ١٢: ١-٣١ ورو ١٢: ٣-٨) مقدمًا صورة الجسد ليوضح أنه لا يمكن لأحد أن يستغني عن الآخر في هذه الوحدة المواهبية التي تشكّلها الكنيسة.

أمَّا اعتبار الفقر وخدمة الفقراء محكًا أساسيًا للحياة الكنسية فقد تمثل، طبعًا، في حياة الكنيسة الأولى، كما يوضح سفر أعمال الرسل، لكن هذا المبدأ مؤسس على إنجيل الدينونة تأسيسًا غير قابل للجدل.

الشهادة في العالم هي بدورها وصية مباشرة من السيد، تركها لنا قبل صعوده الذي أعطانا به حضور الروح القدس فينا وفي وسط الكنيسة لتتميم هذه الوصية. وقد وعى الرسل تمامًا أبعاد هذه الوصية، فتحوّلوا إلى مبشرين في العالم، متأقلمين مع حاجات البيئات التي ينقلون إليها البشرى الخلاصية.

أخيراً، كلام الربِّ على أننا في العالم ولسنا منه، هو سند بين للمعيار السابع الأخير (الفصل الثاني، ٢-٢، ز).

حتى لا تُعطى أجوبة غير ملائمة

الهمُّ وراء كلِّ هذا الطرح هو تأكيد تلازم أمرين: أولويّة الكتاب المقدّس في المرجعيّة، وديناميّة التقليد الشريف. فإذا ما جُمِدَ التقليد تجمّدت عنه قدسيّته، وإذا لم نحافظ على أولويّة الكتاب المقدّس كمرجعيّة لاستقامة الرأي، نصبح مجموعة اجتماعيّة لا بوصلة لها، قائمة على أيديولوجيا تدافع عن نفسها بعيداً عن الفكر النقديّ الذي أوصى به الرسول بقوله: «امْتَحِنُوا كُلَّ شَيْءٍ. تَمَسَّكُوا بِالْحَسَنِ» (١) تس ٥: ٢١).

طبعاً هناك منحنى يسبغ إلى إعطاء بُعدٍ لاهوتيّ لكلِّ شكل من الأشكال التي تُعتمد في الكنيسة، ويمكن أن يتراوح هذا البُعد من الحجّة العقائديّة^(١) إلى الحجّة الرعائيّة^(٢) التي تتمتع بالاحترام الكليّ للنيّات الكامنة وراء هذا المنحنى، إلاّ أنّه يقود حتماً إلى تخميد الحياة الكنسيّة في أطر تاريخيّة وظروف اجتماعيّة محدّدة^(٣). والحاجة هي، اليوم، إلى بحث الأمور في العمق، وإلى ألاّ نجعل الخوف على شعب الله حجّة نستتر بها

(١) يشكّل الدفاع عن عدم جواز زواج الكاهن بعد الشرطونيّة أحد هذه الأدجج. بينما الحجّة الرعائيّة هنا هي الأقوى.

(٢) تُعطى هنا الحجّة الرعائيّة للدفاع عن عزّبة الأساقفة بغضّ النظر عن الأسباب الموجبة والظرفيّة التي أدت إلى اعتماد هذا المبدأ.

(٣) الدفاع القائم هنا وهناك عن القيافة الإكلييريكيّة يغل، مثلاً، أنّه تمّ اعتماد هذا الزيّ في الشرق بقرار من السلطنة العثمانيّة، وأنّ هذا الزيّ تغيّر اليوم في عدد من الأبرشيات في الكرسيّ الأنطاكيّ بسبب الجوّ الاجتماعيّ، اعتمد لباس الكهنة كما هو في العالم الغربيّ. إنّ من يعود إلى وصف لباس القساوسة، كما ورد في الروايات الروسيّة، يلاحظ أنّ الزيّ المعتمد هو، ببساطة كليّة، الزيّ الشعبيّ الذي تخلّت عنه العامّة مع الزمن.

ضعفاتها. إن معرفة الأشياء كما هي لا تؤول بالضرورة إلى التغيير، بل تسمح بأن تتكوّن عند المؤمن صورة واضحة عن حياة الكنيسة تساعده على التمييز بين ما هو في الأصل وما هو في الشكل. إن إعطاء المؤمنين هذا القدر من المعرفة للحكم على نسبة الأشياء، واجب اليوم كما كان في السابق. لكنّ التحديّات التي تواجهنا اليوم كبيرة، ومن السذاجة تعطيل إمكان الإجابة عنها بمنطق تقويّ محدود الأبعاد.

ولذلك، وحتى تكون الأجوبة التي يمكن أن تُصاغ أجوبة واقعة ضمن نطاق استقامة الرأي، لا بدّ من تأكيد أولويّة الرجوع إلى الكتاب المقدّس، دونما تنكّر لما حافظ عليه ضمير الكنيسة كتقليد شريف، لأنّه يؤدّي دوراً أساسياً في مدّ الخلاص في العالم. من هنا ضرورة التعرّف إلى التقليد الذي يعطي استقامة الرأي دفْعاً لحضورها في العالم من دون أن تكون من العالم، وإلى التقاليد التي تشدُّ الأرثوذكسيّة لتكون جزءاً من العالم فتعطّل شهادتها فيه^(٤). ولا يمكن أن نخرج من هذه المعضلة إلاّ بالسعي للجواب عن الإشكاليّة المطروحة أعلاه بالتفتيش عن الأجوبة الملائمة، أو، على الأقلّ، بإعطاء المؤمنين القدرة على ذلك. إنّ الأرثوذكسيّة بحاجة إلى استعادة الثقة بنفسها وبشعبها، فلا تلجأ إلى الجمود خشية من تطوّر الأشكال لأنّ ثمن الجمود خسارة جوهر البشارة.

حتى لا تُعتمد سياسة الهروب إلى الأمام

لا يمكن أن يتمثّل هذا السعي - أي السعي للجواب عن الإشكاليّة المطروحة - بمجرد الدفاع عن هذا الوجه الخلافيّ أو ذاك. فالموضوع

(٤) على سبيل المثال لا الحصر، يشكّل الكلام على قدسيّة هذه اللغة أو تلك أحد أوجه استعمال «التقليد» للدفاع عن عرفيّة ما في الكنيسة، ما يعطّل طبعاً طاقة الكنيسة على الشهادة.

لا يكون بالدخول في جدل حول حوادث أو أوضاع هي قيد التساؤل. إنَّ اعتماد سياسة هجومية/دفاعية، من دون العودة إلى مراجع واضحة، هو هروب إلى الأمام لتجنب الاعتراف بالوضع الشائك الذي تعيشه الكنيسة في العالم. من ناحية أخرى، ليس دور استقامة الرأي أن تنظر إلى حال الأرثوذكسية اليوم نظرة المتهم، لأنَّ واجبها أن تسهر على نقاوة العروس بفحص كلِّ ما هو قائم اليوم على ضوء المعايير المذكورة آنفًا.

من أجل تجنب هاتين العمليتين، لا بدَّ من آلية تساعد على اقتراح إجابة أو إجابات عن الإشكاليات المطروحة. ولا تكون هذه الآلية باقتراح حلول عملانية. إنَّ أمرًا كهذا مرشَّح ليقع، بعد حين، في المحاذير ذاتها التي تعيشها الأرثوذكسية اليوم. لذلك، لا بدَّ من التساؤل عن الأسباب العميقة التي جعلت الكنيسة الأرثوذكسية حاليًا تتباعد عن استقامة الرأي. هذه الأسباب، في ما لوتَّم الكشف عنها، هي التي يمكن أن تؤوّل بالكنيسة اليوم إلى تبني مقاربات جديدة، تؤدي إلى سياسات ووسائل تنفيذية من شأنها أن تدعم حضور استقامة الرأي في عالم اليوم.

قبل أيِّ اقتراح، لا بدَّ من ملاحظة: يتصوّر البعض أنَّ في الابتعاد عن عالم اليوم بركة، وأنَّ الهروب من العالم هو الطريق نحو خلاص نفوسنا. طبعًا، إنَّ في هذا الموقف حكمًا مسبَّقًا على العالم وكلِّ ما فيه، وتعميمًا ينفي عن العالم أيَّ إمكان لتجلي الله فيه. لذلك، ربَّما دلَّ هذا الموقف الترفعي على موقف لا تستسيغه استقامة الرأي التي من واجبها أن تشهد في العالم. نقول هذا هنا لأنَّه ربَّما تكمن في هذا الموقف المتعالي بعض الأسباب المباشرة لما نعيشه اليوم من تباعد بين حال الكنيسة الأرثوذكسية واستقامة الرأي.

يفترض هذا الطرح أنَّ إشكالية الواقع الكنسي نابعة من مواقف غير معلنة، لكنَّ حقيقية، تقفها الأرثوذكسية من مسائل ثلاث:

العقل والفلسفة: كأنظومة فكرية مستقلة عن أية إيديولوجيا، مفتوحة على الحرية في التعااطي مع الشأن الإنساني برمته. وكان لا بد للحضور الكنسي من التعااطي معها انطلاقاً من حتمية التعامل الحضاري مع الثقافة القائمة. إلا أن هذا التعامل يتراوح بين الاستعمال البناء لهذه الأنظومة الفكرية من أجل البشارة، والرفض المطلق لها حفاظاً على الإيمان.

التاريخ والتعامل مع الماضي: كسلسلة أحداث أثرت في تاريخ الإنسانية، وانعكس البعض منها على حياة الكنيسة، فاتخذت منها الكنيسة مواقف متنوعة. جاء بعض هذه المواقف نقدياً، بينما آثرت مواقف أخرى تجميد التاريخ في متحفية تشبه العبودية.

السياسة والمال والتعامل مع السلطة: كواقع حياتي له تأثير مباشر ليس فقط على تصريف المجموعات بل أيضاً على مواقفها المبدئية. ولم تكن الكنيسة بمنأى عن هذا التأثير، فانجرف بعض الإدارات الكنسية الى التحالف مع السلطة، بينما تحدثت إدارات أخرى.

تعتبر هذه الفرضية أنه من الممكن تفسير حال الكنيسة الأرثوذكسية اليوم عبر فهم مواقفها من هذه المسائل الثلاث. والمسعى الذي يلي توصيفه، والذي من شأنه برهان هذه الفرضية، لا يريد أن يشكل حكماً نوعياً، بل يرتجي، إن ثبت، أن يساهم في تقويم ما عوَج في حياة الكنيسة الأرثوذكسية لتقوم بالدور الذي هي مرسومة إليه.

الفصل الخامس

الفلسفة والإنسان

الكلام على العقل والفلسفة كلام شائك للغاية لأنه إشكاليٌ بحدِّ ذاته. فهناك ميلٌ، في بعض الأحيان، لتصوُّر وجود تناقض بين العقل البشريِّ، كمحرِّك أساس للفلسفة، والنفس البشريَّة: يعود للأوَّل كلُّ ما هو منطقيٌّ وخاضعٌ للتحليل ثمَّ التفسير والتجريد، بينما يعود للثانية كلُّ ما هو من الإحساس وغير خاضع، بالضرورة، للسيرورة الاستنتاجية ذاتها. لكن هل هذا الكلام صحيح؟ وهل هناك فعلاً تباعد بين المنحيين أم توجد سبل تكامل لا ندركها تماماً؟ النصف الثاني من القرن المنصرم أجاب عن بعض من هذه التساؤلات مع تطوُّر علم النفس المعرفيِّ، من جهة، والدراسات حول اللغة والإدراك، من جهة أخرى. ويبدو طبعاً عبر هذه الدراسات أنَّ العلاقة حميمة جداً بين هذين الوجهين المتكاملين من «كيان» الشَّخص البشريِّ.

في السياق عينه هناك ميلٌ أيضاً، في بعض الأوساط، لاعتبار الفلسفة نشاطاً فكرياً مرتبطاً بالعالم، وأنَّ التعاطي معها يشكِّل خطراً على الإيمان، لأنَّه يرفض المسلَّات والمُطلقات. لكن هل يمكن حصر الفلسفة بمجرد كونها نشاطاً فكرياً، أم إنَّها مجال رحب لما هو أبعد من ذلك بكثير؟ وما هي الإمكانيات المعطاة للتعامل مع الفلسفة كرافد يمكن أن يستعمله الإنسان للدخول إلى العالم المعرفيِّ بشكل أعمق؟ بكلمة أخرى، هل يمكن استعمال الفلسفة كمقاربة إنسانية تساعد، انطلاقاً من الروح النقديَّة، على التعبير بشكل دقيق عمَّا

يختلج في النفس البشريَّة؟

لذلك، لا بدَّ من مقارنة الموضوع بأسلوب جديد يعتمد على الرؤية المستقيمة الرأي حول الإنسان، وحياته، وتكامل نشاطاته العقلية والجسدية، وتفاعل مكوناته كافة ضمن الظروف الاجتماعية والتاريخية التي يحيا في ظلها.

مقاربة الإناسة من وجهة نظر استقامة الرأي

يقوم موقف استقامة الرأي من الإنسان على مبدأ أساس ألا وهو مقارنة الشخص الإنساني كوحدة متكاملة ومتراصة، حتى ولو تعرّفنا إليها بطرائق تختلف باختلاف الوضعيات التي تعود إليها ظروف هذا التعرّف. هذا ما نسميه الإناسة المستقيمة الرأي (Orthodox Anthropology, Anthropologie Orthodoxe).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما ترى شخصاً ما فإنك تتعرّف إلى شكله الخارجي. فإذا ما نظرت إلى صورته لاحقاً، تستطيع أن تضع لها اسماً. لكنّ تعرّفك إلى الرسم لا يشكل معرفة للشخص، لأنك تجهل تماماً مكوناته الأخرى. وإن أفت تابعت المسيرة التعليمية لشخص ما يمكنك أن تكون فكرة (تتطور تدريجاً) عن قدراته العقلية، بالرجوع إلى معايير مرتبطة بالعلم التربوي والاجتماعي القائم. لكنك ما تزال تجهل الكثير عنه، لأنك لا تعرف بالضرورة كيف يشعر تجاه هذا الأمر أو ذلك، أو ما هي الظروف التي جعلته أكثر حساسية لهذه الحادثة أو تلك. وما هو أهم من ذلك أن هذه المقومات مجتمعة ليست كافية لقيام معادلة رياضية تحدد الشخص وتحده. هذه المقومات تؤثر بعضها على بعض وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، والظروف المجتمعية، والطاقة الجسدية ... والحال أن استقامة الرأي تأبى إلا أن تنظر إلى هذه الوحدة وتحترمها وتصونها وتوسى لتطويرها إلى أقصى الحدود.

الإنسان والحرية

تشكل حرية الإنسان لحمة هذه الوحدة. فالإنسان مخلوق على صورة الله ومثاله، لأن الله وهبه مجاناً هذه الحرية التي تميزه عن سائر المخلوقات. ولأن الإنسان حرٌّ، فهو مسؤول، ولأنه مسؤول فهو يحاسب، ولأنه يحاسب فهو محبوب. محاسبة الله للإنسان هي، كالخلق، عملية محبة وليست عملية انتقام؛ والبرهان على ذلك هو أن الله وعد بالخلاص في اللحظة ذاتها التي أخرج فيها الإنسان من الفردوس. لكن، لأنه لا يمكن أن يتزامن القمع والحرية، كان لا بد للخالق من أن يعطي الإنسان مجالاً مزدوجاً: للتعبير عن حرّيته، من جهة، وللعودة إلى الله بحرّيته، من جهة أخرى. وبهذا المعنى تكلم بولس الرسول على أهم الأهل وأدم الثاني (1 كور ١٥: ٢٢ و ٤٥؛ روم ٥: ١٤). أدم الأول أثر الاستغناء عن الله ليحقق ذاته، أمّا أدم الثاني فقد اختار أن ينسحق ليقوم الله فيه. بهذا المعنى لا يدخل في قصد الله أن ينتزع من الإنسان، خليقته المميّزة، قدرته على التأله النابعة من الخيار الحرّ الملازم للطبيعة الإنسانية. بل، بالقدر عينه، يحمل الله الإنسان مسؤولية قراره ولا يعتبره مخلوقاً قاصراً غير قادر على ممارسة حرّيته بوعي كامل.

يمكن أن نسأل، طبعاً، عن علاقة الحرية بانصهار المقومات التي تقوم عليها خصوصية الشخص. بمعنى آخر، كيف تؤمن الحرية اللحمة بين هذه المقومات؟ إن سلّمنا جدلاً بأن ليس للحرية دور في نظرة استقامة الرأي للإنسان، يكون من الطبيعي أن نقول إن الإنسان وليد مجتمعه فقط، وإنه غير قادر على أن يكون في المجتمع عامل تغيير. ونقول، أيضاً، إن للإنسان أن يشوّه نفسه إذا شاء، لأن لحميته هي ملكه. ونقول، أيضاً، إن الإنسان غير مدعو ليطور طاقاته الذهنية والمعرفية لأن ليس لهذا البعد من تجليات خارج الفرد. لا يجنبنا هذا الخطر التشرذمي والتفردى إلا مفهوم الحرية يبني على

أسس مستقاة من الرؤية الإلهية للإنسان، كما تجلّت في رواية الخلق، وكما نستقيها من صورة الربّ يسوع في حياته على الأرض.

ففي رواية الخلق يتّضح لنا أنّ الإنسان ليس فرداً، بل هو زوج قائم على التكامل بين شخصين بسبب انسكاب المحبة الإلهية عليهما، التي تُصيرهما «جسداً واحداً» (تك ٢: ٢٤). وهذا الكلام في اللاهوت المستقيم الرأي يذهب إلى ما هو أبعد بكثير من مجرد الالتحام الجسديّ الذي هو لقاء حبّ، من ناحية، وعربون استمرارية الجنس البشريّ، من ناحية أخرى. بشكل مواز يجعل الله من الإنسان في الفردوس سيّداً على الخليقة: يتعرّف إلى مكوّناتها واحداً واحداً، ويعطيها اسماً كتعبير عن تبنّيه لها وسيادته عليها، لأنّ الله لم يسمّ الأشياء (تك ٢: ١٩): الإنسان تبنّى الخليقة وأصبح جزءاً منها. هذا كلّ كان تعبيراً عن محبّة الله للإنسان الحرّ الذي مارس حرّيته بمسؤوليته عن نفسه وعن العالم. وهذا غير ممكن إلا بالحرّيّة التي تضمن تماسك مكوّناته فيكون شجوباً بإحساسه، واعياً بحكمته، مسؤولاً بعمله. وما إن عرّض الإنسان حكمته للخطر بوقوعه في تجربة الكبرياء المتمثّلة بدغدغة الحيّة للحميّة، حتّى انهار البناء بأكمله، وكان السقوط ثمرة انهيار الوحدة: ثارت البغضاء بين الشريكين، وتعلّقت حكمة الإنسان لمجرّد ابتعاده عن الحكمة الإلهية، وثارّت الخليقة على سيّدها - الإنسان الذي آثر كبرياءه على سلامتها.

في السياق عينه، يقدّم لنا الربّ يسوع المثال الذي يُظهِر كيف أنّ الإنسان، إذا أحسن استعمال حرّيته، يستعيد الوحدة التي أفسدتها الكبرياء بتشويهها معنى الحرّيّة المسؤولة. تشكّل حادثة صلاة الربّ يسوع في جبل الزيتون قمّة هذا المسار (مر ١٤: ٣٦). فالله الذي «أخلّى نفسه آخذاً صورة عبد» (فل ٢: ٧)، ترك لهذا العبد أن يقرّر، بحرّيّة كاملة، ماذا تكون الخطوة التالية: هل يذهب إلى الصليب، أم يفضّل مرّة أخرى كبرياء اللحميّة على تجلّي الإنسان يسوع الناصريّ

بالجسد؟ آدم الثاني أثر أن يستعيد للخلقة بهاءها بالتكامل الحرّ مع الله، وبذلك استحقّ الجنس البشريُّ بأكمله الخلاص، ولم يبقَ على الفرد إلا أن يقبل هذه السيرة بحريته ليتلقّى النعمة التي سُكِّبَتْ عليه مجاناً. العظيم في القراءة اللاهوتية المستقيمة الرأي يكمن في الحفاظ على هذا الخطّ الواحد الذي يقوم على الحرية وعلى احترام الشخص الإنسانيّ انطلاقاً من ممارسته هذه الحرّية.

فبخشى هذه الحرّية بعض المقاربات التقوية لنموّ الإنسان في المسيح، وكأنّ ليس للخلاص من تأثير على حياة المؤمن. وتذهب هذه التقويّات إلى حدّ تقنين الممارسات العبادية كافة باعتبارها مرآة للأرثوذكسية وعنواناً لها. فتدخل حياة الكنيسة وحياة الأفراد في دوامة متحفية تناقض الحرّية، من جهة، وتحوّل دون تجليات مكونات الشخص المؤمن، من جهة أخرى. وهكذا أصبح نموّ الإنسان الروحيّ مرادفاً للاهتمام الحصريّ، بما يعود إلى النفس الإنسانية على حساب العقل والجسد. هكذا فإنّ الخوف (أو الحذر) من الحرّية جعل الكنيسة الأرثوذكسية، هنا وثمة، تدافع عن الجمود وتستعجن الجديد، وتكاد تكفر كلّ من يسوّل لنفسه أن يطرح سؤالاً نقدياً عن هذا الوجه التقويّ أو ذاك، تكفره لاعتبارها أنّ هذه الشكليّة في التقى هي التي تقودنا إلى ملء قامة المسيح.

العقل وفعل الاستنارة

يقودنا هذا الكلام إلى البحث في موضوع العقل كمقوّمه أساسية من مقوّمات الشخص الإنسانيّ، تسمح له باكتشاف الأمور على تنوعها، وبتحليل المعطيات كافة من مادّية ومعنوية، بغية فهمها والتعاطي معها، وباتخاذ المبادرة في التجديد، لما في ذلك من خير للإنسانية جمعاء. لا نجد في الكتاب المقدّس ما يدلّ على رفض العقل أو ازدراءه. بل، على العكس، لنا في كتابات العهد الجديد (بخاصة

رسائل بولس) أمثلة عديدة على استعمال العقل والمنطق من أجل إثبات فكرة، أو الدفاع عن موقف، أو برهان فرضية. بل أكثر من ذلك، ها هو يوحنا الإنجيلي يستعيد تعابير الفلسفة اليونانية ليطوعها من أجل البشارة، كما هي الحال في استعماله الفذ لتعبير «الكلمة» ليدلّ به على الأَقنوم الثاني، محوّلًا المقاربة التجريدية اليونانية لتعبير Logos بالاستناد إلى رواية الخلق، إذ إنّ الله خلق «بكلمته» (يو ١: ١-١٨).

ليس العقل، إذاً، في تضادّ مع الإيمان. الإيمان هو تسليم، هو نعمة معطاة للإنسان الذي يتفاعل معها. لذلك فالمعطى الإيمانى ليس مطروحًا للبحث لأنه، أساسًا، غير خاضع لأيّة عملية فكرية يقوم بها العقل بشكل طبيعيّ، إنّ من حيث المشاهدة، أو من حيث التحليل، أو من حيث الفهم. حتّى غير المؤمن لا يمكنه أن يناقش المؤمن في إيمانه، لأنّ الإيمان يختلف نوعًا عن الأمور الحسيّة والمجرّدة، إذ ينتمي إلى أنظمة الماورائيات التي لا يعترف بها غير المؤمن. لكنّ هذه الحجّة لا تعني أنه لا يمكن أن تناقش مفاعيل الإيمان. بل، على العكس، دور العقل هو تمامًا في فحص علاقة مترتبات الإيمان بالإيمان ذاته وبمستلزماته من حيث تماسكها. وهذا ما تحرص عليه استقامة الرأي.

تكمن المشكلة الكبرى، في بعض الأوساط الأرثوذكسية، في إعطاء الكثير ممّا هو عرضيّ صفة الإيمانى، للدفاع عنه باسم استقامة الرأي. الحقيقة أنّ الرحابة الفكرية هي من خصائص استقامة الرأي وليس العكس. فقد اتّخذت استقامة الرأي منحى واضحًا منذ قرون المسيحية الأولى بعدم مغالاتها في «العقدنة»، أي بعدم استسهالها إضفاء الصبغة العقديّة الملازمة للإيمان على أمور شتى في حياة الكنيسة. هذه الرحابة الفكرية هي التي سمحت لاستقامة الرأي بالحفاظ على الإرث العقديّ المثبت في المجامع السبعة، مع إمكان واسع لتفسير هذا الإرث والتعامل الحيّ معه حسب تطوّر الحضارة،

ووجود قامات لاهوتيّة مؤهّلة لهذا التفسير. فابتعدت استقامة الرأي، بسبب مقاربتها هذه لدور العقل، عن التزمّت العقديّ الذي نما في الفكر اللاتينيّ وتبعات هذا التزمّت، وحفظت ذاتها من الانفلاش الذي طال البروتستانتيّة كردّ فعل على السكولاستيّة اللاتينيّة. إنّ إعطاء العقل القدرة على التمييز بين ما هو من الإيمان وما هو من الأشكال التي تتطوّر مع الحضارة والتاريخ، أمر في غاية الأهميّة من أجل الشهادة في العالم.

فالعالم ليس وحدة ساكنة، لأنّ السكون خاصّ بالألوهة. ولأنّ العالم متحرّك، فلا بدّ أيضاً للشهادة فيه من أن تتممّ بالحراك عينه، وإلاّ وضعت نفسها خارج التاريخ، وبذلك تعيق عمل الروح في الكون. وحتىّ تكون الشهادة هادفة، لا بدّ من أن تكون حيّة، أي أن تعبّر عن ذاتها بحضور في العالم عبر الفعل والقول. في ما يعود للفعل، فقد أوضح الفصلان الثاني والثالث التباعد الحاصل بين الأرثوذكسيّة، كمنظومة تاريخيّة، واستقامة الرأي، كأساس للشهادة. لذلك سيتمّ التركيز هنا على إشكاليّة القول، طالما أنّ الكلام هنا هو على العقل والفلسفة.

فللغة وللتعبير الشفهيّ أو الكتابيّ بُعد تواصليّ أساس. ليست اللغة هدفاً بحدّ ذاتها، والتعبير عن الفكر بالكلمة ليس مجرد فذلّة فكريّة. إنّهما مرآة نشاط معرفيّ معقّد، الغاية منه التواصل مع الآخر باستعمال هذه التقانة الطبيعيّة التي زوّد الله بها الإنسان وميّزه بها عن سائر الخلائق. ولا يمكن للمرء أن يعبّر عن نفسه إلاّ عبر اللغة، ولا يمكنه أن يطوّر قدراته الفكريّة إلاّ عبر النشاط اللغويّ. فالله خلق بالكلمة: والكلمة فعل. ونحن على صورة الله لأنّه بإمكاننا أن ننطق بالكلمة، وبالكلمة نجدّد، ونعمل، ونواصل مع الآخر. اللغة (حتىّ الداخليّة منها، كما في الصلاة) هي وسيلة فكريّة تواصلية، وقد حدّد علماء اللسانيّات المقوّمات الأساسيّة لهذه الطاقة التواصلية بمصطلح «الفعل الكلاميّ».

هذا التلازم بين العقل واللغة يعطي للعقل دوراً مميّزاً في الشهادة في العالم لاستقامة الرأي. العقل يفحص الموروث على خلفيّة انتقائيّة، ويميّز بين ما هو من الإيمان وأساس، وما هو عرضيٌّ. ويفحص العقل الواقع الحضاريّ على ضوء هذا الموروث، ليرى كيف يطرّو مقولاته وكيف يستنبط وسائل شهاديّة جديدة. هكذا نلاحظ أمرين:

أ - الأوّل هو في الدور المفصليّ الذي للعقل في جعل التقليد الكنسيّ حياً من خلال مقارنة نقدية لا تستكين، لأنّ الله هو مرادها الأخير.
ب - الثاني هو في دور اللغة بصياغة الخطاب الشهاديّ الذي يتأقلم مع حاجات التواصل الآنيّة، جامعاً من الفهم المتبادل لمحتوى البشرى الهدف الوحيد للتعبير.

يتطلّب هذا الأمر، من الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم، إعادة نظر جذريّة في تعاطيها مع اللغة ومع العقل، حتّى، متى استنارنا، يكونا داعمين للحضور في العالم. أمّا الدفاع عن الجمود التقويّ، والشكليّ، والتعبيريّ، فهو دلالة على عدم قناعة كميّية بالقيامة، لأننا بدأ نكون قد ألهنا ضعفنا وألقينا وزره على المخلص الذي حرّرنا. إننا، بقبولنا الجمود وبدفاعنا النظريّ عنه (بحجّة المحافظة على الأصالة)، نكون قد أبطنا مفاعيل القيامة في الإنسان، في الإنسان ككلّ، فنحن عن العقل قدرته على الاستنارة، أي الطاقة على أن يصوغ للعالم اليوم فحوى البشرى الإلهية. لسنا عبثاً نردّد، في كلّ أحد تقريباً بعيداً عن خدمة سرّ الشكر: «اليوم صار الخلاص للعالم...»، فكيف نعبر عن هذه الآنيّة؟ هل باسترجاعنا الماضي بترداد بيغائيّ أم بتحديثنا إيّاه ليلائم مقتضى الشهادة؟ إنّ التكرار لاستنارة العقل ودوره هو تكرر لله نفسه.

الجسد وتجلي الإنسان

كما سبق وقلنا، وحتى تكتمل صورة المقاربة الفلسفية والإنسانية، لا بدّ أيضاً من التعرّيج على موضوع الجسد، هذه المكوّنة الأخرى للكائن البشريّ، للشخص، كما تتعرّف إليه استقامة الرأي.

إنّ إشكاليّة الجسد هي إحدى المسائل المطروحة على بساط البحث في العالم المعاصر، لأسباب عديدة. فنحن نعيش في زمن يتمّ فيه تشبيء الجسد والانحدار بمفهوم العلاقة به إلى حدّ اعتباره آلة ليس إلّا لذلك يهتمّ العالم اليوم بالجسد من الناحية الأخلاقية، وفق معايير اجتماعية يحتمها منطق المجتمع والتبدّلات التي تحصل فيه. هكذا يصعب الموقف من الجسد موقفاً سلبياً مبنياً على الخوف منه، وعلى ضرورة التنبّه إلى المخاطر التي يمكن أن تنتج من بعض التصرفات الخارجة عن المألوف.

الحقيقة، من وجهة نظر استقامة الرأي، أنّ الجسد، في الوحدة الداخلية للشخص، هو الوجه المنظور للأمتاهي الذي يشكّله الإنسان الفرد على حدّ قول المفكر الفرنسيّ Pascal. تكمن الجدلية حول الإنسان في هذا التوتر القائم بين محدوديته الفيزيائية والكيميائية، ولامحدوديته الكيانية، لكونه مخلوقاً على صورة الله ومثاله. لذلك، عندما لا يرى بعض المقاربات الرائجة في الكتابات الأرثوذكسية، وبخاصّة الرهبانية منها، في الإنسان إلّا الوجه الفيزيولوجي أو الاجتماعي وانعكاسهما الأخلاقي، يكون قد أغفل البعد الأهمّ في الإنسان، ألا وهو البعد الإلهي.

الله، في حكمته اللامتناهية، عرف عن نفسه بالتواصل. فهو تواصل مع آدم في الفردوس كما يذكر النصّ الكتابي (تك ٣: ٨-١١)، وتواصل مع الشعب العبريّ بواسطة الأنبياء في العهد القديم، وتواصل مع العالم بأسره، عندما «تمّ ملء الزمان» (غل ٤: ٤)، بواسطة ابنه الوحيد. لكن الأهمّ من كلّ ذلك أنّ الرّب يسوع، لما تكلم على الألوهة،

أسمائها «ثالثاً» معطياً صورة جديدة عن ديناميّة تواصلية، غير خاضعة لمحدوديّة عقلنا، لكنّها قابلة للتمثّل من قبل إنسانيتنا في سيرورتها التألّهية.

والجسد هو وسيلة التواصل المعطاة للإنسان، والتي تجعله قادراً على أن ينتقل من وضعه كفرد إلى كينونته كشخص، أي من الانغلاق إلى الانفتاح. لا يشابه هذا التواصل الاحتكاك الحاصل بين المخلوقات الأخرى التي لها وسائلها لنقل «المعلومة». إنّ العمل التواصلي على الصعيد الإنساني هو عمل معقول، وفاعل، ومتفاعل، لذلك فهو خاصّ بالطبيعة البشريّة، ويعبر عن تكامل أبعاد الشخص الإنسانيّ كافة. فالجسد، كمنظومة تعبيرية (بالكلام، والحركة)، يفيد بما في العقل وفي النفس معاً، ولذلك تعتبر المقاربة المستقيمة الرأي أنّ قيمة الجسد لا تحدُّ بفيزيائيةٍ خلافاً للعضويّ.

لقد تنبّه الكتاب المقدّس، وبخاصّة العهد الجديد، إلى هذا الأمر فاستعمل تعبيرين للكلام على هذا الغلاف العضويّ للشخص البشريّ: فهناك الجسد، وبالْيونانية (soma)، وهناك اللحم، وبالْيونانية (sarx). من الواضح أنّ بولس الرسول يستعمل هذين المصطلحين للدلالة على مفهومين مختلفين. فهذا الغلاف المنظور هو الجسد «هيكل الروح القدس» (١ كور ٦: ١٩) عندهما يعمل على ارتفاع الإنسان إلى الله. ويمكن لهذا الغلاف، بالعكس، أن يصبح مَقَرّاً للخطيئة، إذا طُعّت عليه لحميته. ويربط بولس الرسول أفعالاً، كالغضب والحسد، باللحمية (غلاطية ٥: ١٩). لذلك، وعند الكلام على النموّ الروحيّ للشخص، علينا أن نتذكّر أنّ موقع هذا الغلاف العضويّ كامن في طريقة استعماله وليس في ماهية له قائمة بذاتها.

من هنا تظهر ضرورة الوضوح والدقّة عند الكلام في الأوساط الكنسيّة، وبخاصّة من قبيل الوعّاظ، على الجسد. لا يجوز أن يتحوّل الخطاب الدينيّ إلى خطاب معادٍ للجسد بحدّ ذاته، لأنّ هذا الموقف

لا يجد لنفسه أساسًا في استقامة الرأي. وإذا ما أقمنا حاجزًا معرفيًا بين الإنسان وجسده، نعرض الشخص الإنساني إلى فقدان توازنه الداخلي، إلى فقدان التناغم الذي هو في أساس نموه في المسيح. أن نقيم الفرق بين الجسد واللحمية أمر أساس في التعليم المستقيم الرأي. هذا التعليم لا يعتبر تجسّد الكلمة انتقاصًا، بل، على العكس، يحمل التجسّد في طياته تعليمًا واضحًا، مفاده أنّ الجسد ليس بحد ذاته منبعًا للخطيئة أو للشرّ، بل على العكس، يمكن لهذا الجسد أن يساهم في تسامي الإنسان إلى حدّ صعوده إلى السماوات. أن يحافظ الخطاب الهينوي على الخلط بين التعبيرين يعني أنّ ليس للإنسان دور في خلاصه، وهذا منافٍ لللاهوت المشرقيّ.

كما سبق وقلنا حول اللغة وأهميّتها، إنّ التشديد على هذا الوجه التعبيريّ ليس مجرد شأن تقنيّ. إنّ أمر مفصليّ في التعليم، والتغاضي عنه بخفة يعرّض للخطر كلّ الدورة التربويّة لشعب الله. لا يمكن للمقاربة اللاهوتيّة أن تتحرّرت من ضغط الفلسفة اليونانيّة عليها إلا إذا التزمت موقف يوحنا اللاهوتيّ الذي جعل شخص الأفتوم الثاني واحدًا في ألوهيّته وإنسانيّته عبر استعماله تعبير «الكلمة»، «الذي صار جسدًا وحلّ بيننا» (يو ١: ١٤). بتعبير آخر، إنّ تنازل ألوهيّة السيّد، وفّر لإنسانيّته الطاقة على الإرتقاء؛ وهكذا، كلُّ إنسان مدعوٌّ إلى كمال هذا المثال المسيحانيّ. بهذا المعنى، يشارك الجسد في عمليّة التقديس التي هي غاية كل مؤمن. لذلك يشدّد اللاهوت المشرقيّ على أنّ القداسة ليست أمرًا تجريديًا، ولا تقوم على الطلاق بين الإنسان والعالم، خاصّة أنّ هذا الأخير مدعوٌّ بدوره، إلى أن يتجلّى في اليوم الأخير.

يمكننا، إذا، أن نقول هنا ما يلي:

أ - لا يمكن حصر الإنسان بغلافه العضويّ المنظور. فعقله ومشاعره وأفعاله، مع أنّها مرتبطة بغلافه العضويّ المنظور، إلا أنّها

مرتبطة أيضًا بعوامل أخرى خارجة عن حكم هذا الغلاف.
 ب - إنَّ عقل الإنسان ومشاعره ليسا مستقلين عن غلافه المادِّي المنظور، الذي يشكل وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي والتواصل معه بهدف معرفيٍّ أو تفاعليٍّ.

ج - إنَّ وحدة مكونات الشخص هي الكفيلة بتأكيد وحدانيته، وتالياً على مسؤوليته الشخصية عن أعماله وعن خلاصه.

د - إنَّ مشكلة بعض الأرثوذكسيين، اليوم، هي في تعاملهم السطحي مع هذا الموضوع، من دون النظر إلى نتائجه البعيدة المدى. فحصر الخطاب الدينيُّ بالبعد التقويِّ على حساب الجهد التربويِّ والرعايِّ، موضوع تساؤلٍ جدِّيٍّ حول استعداد الكنيسة الأرثوذكسيَّة اليوم لتخطيِّ قرون من الجمود في كلِّ ما له علاقة بالإنسان، بشكل عامٍّ، وبالجسد، بشكل خاصٍّ.

هل من سُبُل للتوصُّل إلى تفصيل متوازن لطاقة الإنسان المؤمن؟

في هذا الفصل، وتحت عنوان «الفلسفة والإنسان»، قاربنا عملياً كل ما له علاقة بالإنسان كوحدة متكاملة مترابطة. وقد وَضَعْنَا ذلك تحت عنوان «الفلسفة» لأنَّ هذه الأخيرة هي التي تهتمُّ بالنظر إلى الوقائع «من فوق»، وتبحث عن مسبباتها العميقة. وتسمح عمليَّة الفهم هذه بتخطيِّ الأشكال، لأنَّ هذه الأخيرة ظرفيَّة تحديداً ما يُوَدِّي حتماً إلى اعتماد سيرورات تغييرية جدِّية، فيها يكمن بيت القصيد.

هل الكنيسة الأرثوذكسيَّة جاهزة لمواجهة عمليَّات تغييرية تتحدَّى الشكل لمصلحة استقامة الرأي؟ إنَّ ما جاء في دراسة المعايير يُظْهِر، على صعيد البُعد الفلسفيِّ للأمر، ما يلي:

أ - طغيانَ الشكل على الجوهر في التعاطي مع الشأن الديني بشكل عام، والتناقض بين الخطاب اللاهوتي، من جهة، (بخاصة في ما يعود إلى المحبة ومفاعيلها في الحياة)، وحياة الجماعة الكنسية، من جهة ثانية.

ب - غياب البعد التعليمي حول الإنسان ودوره، هذا التعليم المدعو إلى أن يستند إلى أسس استقامة الرأي، كما هي متأصلة في الكتاب المقدس والتقليد الشريف.

ج - إعطاء صفة الإطلاق لمظاهر أو أقوال متوارثة، تعود إلى الإنسان من حيث كينونته، وربطها بالتقاليد الوضعية على حساب التقليد الشريف الذي هو دينامي نوعاً وفي خدمة الشهادة.

د - التركيز على مركزية القرار التي تتم على حساب تضافر الفعل الإنساني المتمثل بدور كل مؤمن في حياة الكنيسة، كما يبين ذلك التعليم حول المواهب.

هـ - عدم تفعيل مفهوم الحرية في الفضاء الكنسي، ما يحصر مشاركة المؤمنين بالأداء الصلاتي.

تدل هذه الأمور على أن الموقف الكنسي الرسمي غير المعلن، من المعايير التي استعرضنا، هو موقف فلسفي وليس موقفاً عابراً. فعملية الجمود المتمثلة بالتقيّد بالترداد الشكلي، وعدم استثمار المواهب التي تظهر هنا وهناك، إلا استثنائياً، وشبه الغياب عن الساحة الحضارية في محاكاة الحداثة والتفاعل معها، هي ظواهر عميقة، ربّما شكّل الخوف خلفيتها الأساس. وممّ الخوف؟ سؤال طبيعي وضروري.

الخوف من المساءلة النقدية التي يمكن أن يأتي بها العقل، فيسأل عن الأسباب الكامنة وراء الهوة القائمة بين حال الأرثوذكسية واستقامة الرأي. إن مساءلة نقدية كهذه ستجعل الدعوة إلى التغيير أمراً لا مفرّ منه.

الخوف من مقارنة فلسفية عميقة للأمور، تُظهر كيف أنّ الإدارة الكنسية، ولعصور، تنكّرت لخصوصية المسيحية كجواب كيانى عن التساؤلات حول الإنسان، والمجتمع، والخليقة ككل. هكذا مقارنة ستحتّم اعتماد سيرورات تربوية مغايرة تماماً للواقع الأرثوذكسيّ اليوم.

الخوف من مساءلة صريحة حول أسباب الاحتفاظ بواجهات ظرفية غلّفت الكنيسة الأرثوذكسية تاريخياً، واجهات تُعطّل خطاباً مستمى من استقامة الرأي. هكذا مساءلة ستؤدّي إلى زعزعة صورة مشوّهة للأرثوذكسية ترتاح إليها الإدارة الكنسية.

هل في هذا الكلام تحامل؟ لا! فلولم يكن هذا الاستنتاج صحيحاً:
أ- كيف نفسّر الجمود المستشري في الأوساط الكنسية الأرثوذكسية؟
القول إنّ هذا هو التقليد مردود، أصلاً، كما سبق وذكرنا.

ب- كيف نفسّر غياب أيّ مسعى، على صعيد الأرثوذكسية العالمية، للاستفادة من طاقات الأشخاص التي تظهر على مستوى الأفراد في هذه الكنيسة أو تلك؟

ج- كيف نفسّر عدم استيعابنا الفكر التجديديّ الفذ الذي يظهر في بعض الكنائس (كما كانت الحالة في أنطاكية) لثميره في خدمة الشهادة؟

د- كيف نفسّر الغياب الأرثوذكسيّ عن الفعل الحضاريّ العالميّ؟
هـ- كيف نفسّر عدم تطوير أسس العمل والتعامل بين الكنائس الأرثوذكسية، إلا في حالات قليلة وعزيزة؟

طبعاً لا يفسّر الخوف من المقاربة الفلسفية والإنسانية كلّ شيء. لذلك لا بدّ من التوسّع في الأمرين الآخرين، ألا وهما الموقف من التاريخ، والتعامل مع السلطة والمال.

الفصل السادس

التاريخ والتعامل مع الماضي

تكمن أهميّة التاريخ، من حيث هو تعرّف إلى أحداث مضت، في أنّه غير قابل للإلغاء أو التغيير؛ وبهذا المعنى، التاريخ موضوعي ما لم يدخل عليه التأويل الإيديولوجي، أو القراءة المجتزأة، أو التشويه المتعمّد بتجاهل بعض المعلومات. لكنّ واقع الحال أنّ التعامل مع التاريخ يدخل في هذه التجاذبات كلّها لأسباب ظرفيّة، دينيّة وسياسيّة واجتماعيّة، ويصبح المرء، عند ذلك، أسيراً للمقاربة التي اعتمدها، ويتحمّل ما ينتج عن هذه المقاربة من انعكاسات عمليّة. فالتاريخ ينتمي إلى الماضي كسلسلة حوادث، لكنّه مرافق لحاضر الإنسان على أكثر من صعيد، ولذلك فانعكاسات مقاربه مهمّة للغاية على صعيد حياة الأفراد والشعوب.

الكنيسة، في حياتها على الأرض، مجموعة بشريّة خاضعة للضغط الاجتماعيّ، وللمفاهيم الحضاريّة السائدة، ولشبكة العلاقات التي تربط هذه الجماعة وأفرادها بالجماعات الأخرى. من هذا القبيل لا بدّ من أن نقراً، بجرأة وموضوعيّة، معالم تعامل الكنيسة الأرثوذكسيّة مع التاريخ. إنّ قول السيّد «لَوْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالَمِ لَكَانَ الْعَالَمُ يُحِبُّ خَاصَّتَهُ. وَلَكِنْ لَأَنَّكُمْ لَسُتُّمْ مِنَ الْعَالَمِ، بَلْ أَنَا أَحْتَرْتُكُمْ مِنَ الْعَالَمِ لِذَلِكَ يُبْغِضُكُمْ الْعَالَمُ» (يو ١٥: ١٩) يعني، في ما يعنيه، أنّ استقامة الرأي تتبني الموضوعيّة وتتخذها موقفاً منسجماً ومتناغماً مع دورها في العالم؛ هي لا تشوّه التاريخ لأنّها صادقة، وليست مضطّرة إلى

استعماله إيديولوجياً، إذ ليس لها إيديولوجيا (بالمعنى الفلسفي للكلمة) لكون خلاص الإنسان هو هدفها، ولا تُؤوِّله لخدمة آنية لأن مرادها يتحقق في اليوم الأخير. من هنا أن استقامة الرأي تقارب التاريخ بموضوعية كاملة، أي تتبني مفهومه العلمي، وتسعى لتلمس الحضور الإلهي فيه كنفحة من عل ليس إلا.

هذا لا يعني أن تراكم الأحداث التاريخية لا يؤثر في المجموعات البشرية وفي رؤيتها لنفسها. وهناك حاجة ماسة إلى رؤية نقدية لهذا التأثير، حتى تبقى المجموعات البشرية بمنأى عن الآثار السلبية التي تنتجها مرحلة تاريخية ما. يبدو الأمر، طبعاً، على شيء كبير من الصعوبة. لكن المطلوب من الكنيسة أن تتصرف بأسلوب مغاير لأسلوب باقي المجموعات، وذلك بسبب بُعدها الأخروي. إن السؤال الذي نطمح إلى معالجته هنا، هو عن علاقة الكنيسة الأرثوذكسية اليوم بإرثها التاريخي، ومدى تعاملها معه وفق مستلزمات استقامة الرأي.

التاريخ ودوره في بلورة الهوية

للتاريخ دور مهم في الرؤية التي تبلورها كل مجموعة بشرية لنفسها. وتبني هذه الرؤية على سلبيات كما على إيجابيات ناتجة من حوادث تاريخية. كما تستند إلى معطيات اجتماعية وحضارية يحتمها محيطها الجغرافي ومحيطها الإنساني. الأكيد هو أن مجموعة الأحداث لا تكفي لتفسر الإحساس بهوية انتمائية عند مجموعة من المجموعات. فإن الإرث الحضاري يُؤدّي دوراً أساسياً في بلورة هذا الشعور حتى لو أن المقاربة التاريخية الرائجة لا تعطيه الأهمية التي يستحقها. طبعاً، يمكن لمجموعة من المجموعات أن تخسر هذا الرافد الحضاري، لكنه يبقى راسخاً في ذاكرتها الشعبية، حتى لو اضمحل وقعه الحياتي. كما يمكن لمجموعة ما أن تعيد النظر في ما

اعتبرته خصوصية من خصوصياتها، تحت وطأة الثقافة والتواصل الحضاري. إن دل كل ذلك على شيء فعلى أهمية الإرث التاريخي، بمعناه الواسع، في بلورة رؤية المجموعات لنفسها ومقومات تمايزها.

لا بد، هنا، من سؤال منهجي حول ما الذي يشكل التاريخ. هل الأمر مرتبط فقط بما تأتي به كتب التاريخ، أو إن الأمر أوسع من ذلك؟ هناك ميل، في التأريخ الكلاسيكي، إلى حصر التأريخ بالحوادث والشخصيات، وبخاصة الشخصيات السياسية. التأريخ للفكر وللتطور الحضاري حديث العهد نسبياً، ويبقى مجتزأ في المؤلفات التاريخية الرائجة، هذا عدا الكتابات التاريخية المؤدجة التي تؤدي دوراً كبيراً في تشويه التاريخ^(١). ينطبق هذا الأمر أيضاً على التأريخ الكنسي^(٢). فمن غير الممكن أن نتعرف إلى حقيقة التاريخ الكنسي للاستفادة منه، في فهمنا الحاضر وتحضيرنا المستقبل، إلا إذا نظرنا إليه هذه النظرة الشمولية التي تضعه في إطاره الحضاري، من جهة، وفي سياق تطور الفكر الكنسي، من جهة أخرى.

من الواضح، مثلاً، أن الانتماء اللغوي يشكل عاملاً أساسياً في تشكيل هوية الكنائس المستقلة. لكن قراءة هذا العامل، بالاستقلال عن مقومات حضارية أخرى، وعن سياق تاريخي معين، وعن خلفية الشهادة في العالم، تعرض الكنائس المستقلة للوقوع في الانغلاق

(١) القصور في كتابة التاريخ بشكل جيد وفي تعميم القراءة الموضوعية للتاريخ، يؤدي إلى اعتماد الروايات الشعبية كمرجع من قبل المجموعات، ما يؤثر سلباً في رؤية هذه المجموعات لنفسها ولعلاقاتها مع الآخرين.

(٢) كما تجدر الإشارة، هنا، إلى أن تاريخ الكنسية يختلف جذرياً، من حيث ماهيته، عن التاريخ المدني من منظرنا كمؤمنين. وكون الكنيسة مجموعة بشرية تحيا في هذا العالم، لا ينفي عنها الصفة الأسرارية كجسد المسيح. يجعلنا هذا الوعي نتنبه إلى إعادة ترتيب الأولويات في قراءتنا لتاريخ الكنيسة، فتعطيه «وظيفة» خلاصية، تختص به من دون غيره من تواريخ المجموعات البشرية الأخرى.

العرقِيّ (Philetism)، الأمر الذي يتنافى والكيونة المسيحيّة. ينسحب الأمر عينه على المؤلّفات الكنسيّة من فكر لاهوتيّ، ونصوص طقسيّة، وقرارات مجمعيّة. هذه كلّها تشكّل جزءاً من الإرث التاريخيّ للجماعة الكنسيّة، ومكوّنة أساسيّة لهويّة هذه المجموعة أو تلك. هذه التراثات الغنيّة، التي تختلف من كنيسة إلى أخرى، تشكّل مجتمعةً خلفيّة فكريّة مميّزة بسبب تنوعها الإنسانيّ^(٢). لكنّ عدم التعرّف إلى السياق التاريخيّ أو الحضاريّ الذي ساهم في ظهور هذه الكتابات يعرّض المؤمن لقراءتها بشكل مغلوط، فيحملها معاني لا تحملها أساساً، ويبقى أسير حرف لا يمتّ لحياته الآن، أي لواقعه الراهن بصلة. بل أكثر من ذلك، إنّ غياب الرؤية الشاملة يجعل من الهويّة التاريخيّة هدفاً يحدّ ذاتها، وهذا أمر خطير في الحياة العامّة ومرفوض تماماً في الحياة الكنسيّة، لأنّه يتنافى ومبدأ الانفتاح الذي تقوم عليه استقامة الرأي من منطلقي المحبّة والخدمة.

التاريخ وخطر الوقوع في متحفينته

يُظهِر الاطلاع السريع على المحطّات التاريخيّة الأساسيّة، منذ فجر التاريخ المدوّن، أنّ موضوع الهويّة شكّل أحد الأسباب المباشرة لتوق هذا الشعب أو ذاك، إمّا إلى السّيطرة على محيطه باسم فوقيّة مؤدلجة (كما في الحرب العالميّة الثانية، وما يسمّى اليوم سياسياً باليمين المتطرّف)، أو إلى التوسّع الجغرافيّ لأسباب اقتصاديّة (كما في المسعى الاستعماريّ الذي بقيت آثاره حتّى النصف الأخير من القرن الماضي). كما أنّ موضوع الهويّة كان أيضاً وراء مسعى انغلاقيّ

(٢) ما سُمّي، مثلاً، بالمدرسة الأنطاكيّة ومدرسة الإسكندرّيّة في التفسير الكتابيّ، يدلّ على روافدك هذه. هذه هي الحال أيضاً في الفرق ما بين الكتابات اللاهوتيّة وبعض الكتابات الرهبانيّة التقويّة.

مسالم، فأدّى إلى قيام سور الصين، أو إلى انغلاق مدمر أدى إلى قيام دولة يهودية، تحبس نفسها وراء الجدران، وذلك على حساب الشعب الفلسطيني. تنتج هذه الأمور من رؤية متحفية للماضي، وكأنه قابل لإعادة نفسه بشكل مستمر، وكأن كل المعطيات المحيطة بهذا الماضي جامدة وغير مدعوة لتتبدل هي أيضاً^(٤). من هنا كانت الضرورة لمقاربة إشكالية التاريخ بطريقة جديدة على كل صعيد. يتوجب هذا الأمر أيضاً على الكنيسة كمجموعة بشرية تخضع، في حياتها اليومية، للضغوط عينها التي من شأنها أن تجعلها أسيرة ماضيها. ما العمل إذا؟

يكن الحل، ربما، في مقاربة الشأن التاريخي انطلاقاً من موقف نقدي إيجابي، أي:

أ - أن نتعرف إلى التاريخ (كأحداث، وشخصيات، ومعطيات علمية ثابتة) على حقيقته وليس على تصوّر مجتزأ له.

ب - أن نرى في التاريخ أبعد من مجرد سلسلة أحداث، وتراكم سير.

ج - أن نقرأ الحوادث والسير على الخلفية الحضارية والاجتماعية التي رافقتها، مستفيدين من «علم التاريخ» كجزء لا يتجزأ من العملية المعرفية.

د - أن تكون لنا الجرأة لتنعاطى الكتابة التاريخية بمقاربه جديدة، بعيداً عن الترداد المألوف الذي يراعي الهوية المؤدّجة على حساب الحقائق الوضعية.

(٤) على سبيل المثال لا الحصر، كان على ألمانيا وفرنسا أن تعيدا النظر في قراءتهما للعداء المستحكم بينهما والذي دام قروناً، وأن تتخذوا الخطوات الضرورية لتفاعل جديد بين شعبيهما. فأدّى ذلك إلى وجود سياق تاريخي جديد كان له الدور الكبير في تغيير وجه أوروبا.

هـ - أن نبحث في التاريخ بشكل علمي لنستعيد، بقدر الإمكان، وضوح الخلفيات، وبخاصة الخلفيات الحضارية والاجتماعية، التي رافقت الأحداث وحياة الشخصيات.

و - أن نكتب تاريخ الكنيسة ونحن مدركون تمام الإدراك سبب وجود الكنيسة في العالم، فلا نجردّها من هدفها الخلاصي. فالكنيسة، كمنظومة إلهية-إنسانية (Theanthropic)، نظرة خاصة إلى التاريخ وإلى الحدث التاريخي.

هذه الأمور مهمة جدّ ذاتها، وبشكل عامّ. لكنّها ترتدي أهمية كبرى بالنسبة إلى التاريخ الكنسي، لأنّ الكنيسة ليست مفصولة عن العالم، وليست مدعوة لتكون كذلك. من هنا لا بدّ للكنيسة من أن تكتب تاريخها ساعة لتجنب خطرین متوازيين:

أ - يتمثل الخطر الأول بمقاربة المؤرخين «السياسيين» للواقع الديني. فمنهم من يعتبره معلّمًا ثقافيًا لا غير، وهذا يتنافى وحقيقة الدور الذي تقوم به الأديان في حياة الشعوب، وقد اعتمد العديد من المؤرخين الأوروبيين هذا الموقف. ومنهم من يقف منه موقفًا معاديًا ويسلّط الأضواء على السلبيات التي ترافق حياة المجموعات الدينية، فيجعل منها أساس كلّ علة في المجتمع، كما كانت الحال مع المؤرخين الرسميين للاتحاد السوفياتي. ومنهم من يجرى هذا التاريخ متجاهلاً وحدته، وهذا ما فعله عدد من المستشرقين.

ب - يتمثل الخطر الثاني بمقاربة المؤرخين الدينيين للشأن الديني. فمنهم من قرأ هذا التاريخ قراءة سياسية فقط، وهذا ما فعله بعض المؤرخين في العصر البيزنطي، فاختلط تاريخ الكنيسة عندهم وتاريخ الامبرطورية. ومنهم من تجاهل الواقع السياسي، فأرّخ للكنيسة وكأنّها قائمة بحدّ ذاتها بالاستقلال عن السياق الثقافي والحضاري، ونجد هذا النمط مثلاً في التأريخ لأنطاكية في بعض الكتب التي صدرت في القرن الماضي.

قد يبدو أنّ التشديد هنا هو على محتوى النصوص التاريخية والتعامل معها بشكل نظريّ وتجريديّ. الحقيقة هي أنّ الأمر عكس ذلك تمامًا. فالأمر يتعلق، أساسًا، بالتأثير الذي كان للوزر التاريخي على حياة الكنيسة، هذا الوزر الذي يجعل الكنيسة، في العديد من الأحيان، تتناقض مع هويتها التي تجد جذورها في الإعلان الإلهي. في ما يلي، نسلط الضوء على أوجه مرتبطة بالتاريخ يمكن أن تكون قد انعكست سلبًا على حياة الكنيسة معيقة شهادتها.

الانعكاسات السلبية للمفاهيم الموروثة

يمكن اعتبار نعت أمر ما بالسلبيّ موقفًا منحازًا أصلاً ويفتقر إلى الموضوعيّة. هذا صحيح في حال عدم الاحتكام إلى معايير تسمح بإطلاق حكم نوعي على الموضوع قيد التقويم أو الدراسة. في المقاربة التي اعتمدنا، سعينا إلى أن نتجنّب، ما أمكن، الحكم القيمي، وذلك من أجل البناء. لذلك كل من سيلي من تفسير لحال الكنيسة الأرثوذكسيّة، على ضوء الموقف من التاريخ، لا يمتد إلى الأشخاص بصفة، بل فقط إلى واقع الحال، على نحو ما تمّ إيضاحه وتبسيط الضوء عليه في الفصلين الثاني والثالث. لذلك، فتعبير «انعكاسات سلبية» يطال الشأن الراجح في الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم والذي لا يتناغم واستقامة الرأي.

أول هذه الأمور هو ارتباط الكنيسة الأرثوذكسيّة بمفهوم الأباطوريّة البيزنطيّة، وبعناصرها الحسيّة التي توظفها للتعبير عن هوية جماعيّة. فهي تعيش، حتّى اليوم، وكأنّ هذه المنظومة السياسيّة قد تركت لها مهمّة تأمين استمراريتها عبر الزمن:

أ - هذا قائم في الشكل أوّلاً: فلباس الأساقفة في الخدمة الإلهيّة هو لباس الأباطور، ولباس الكهنة هو لباس البلاط. طبعًا، لقد أعطيت لهذا اللباس، حتّى في أدقّ تفاصيله، معانٍ كنسيّة، لكنّ هذا

لا ينزع عنه صفة التبعية التاريخية لعهد مضى، لسنا مضطرين إلى تأمين استمراريته. وظاهرة الشكل هذه تتسحب على النسر ذي الرأسين الذي يتصدّر داخل الكنائس، وكأننا لم نشف من العقدة البيزنطية المهيمنة على الكنيسة.

ب - هذا قائم في الخطاب الكنسي أيضًا: فلم تتوقف الأوساط الكنسية الإدارية عن الكلام على رومية الأولى، ورومية الثانية، ورومية الثالثة. فكأن الكنيسة الأرثوذكسية لم تستوعب، بعد مرور قرون على سقوط القسطنطينية، وما يقارب القرن على سقوط الأمبراطورية الروسية، أن استقامة الرأي لا تستقوي بالنظم السياسية الحاكمة، لكنها تقوى بشهادتها في العالم عبر مفهوم حيٍّ لأنظومة الكراسي المستقلة.

ج - هذا قائم في القوانين أيضًا: فبمنطق استمرارية النظم السياسية، كما كانت في القرنين الخامس والسادس، ما نزال نعتبر كل المناطق التي هي «وراء البحار» أرض بربر تخضع، بسبب ذلك، للبطريرك المسكوني، رغم تعارض هذا الأمر مع مقتضى الشهادة في أنحاء العالم كله، وتعارض هذا الواقع حتى مع نصوص قانونية أخرى.

د - هذا قائم في الصلوات أيضًا: فما نزال نستهل خدمنا الأسرارية بتعبير «مباركة هي مملكة الأب والابن والروح القدس». فماذا يعني تعبیر «مملكة» اليوم^(٥)؟ ما هو المفهوم الذي تطوى عليه هذه الكلمة؟ أليس من الممكن إبدالها بتعبير «ملكوت» وهو المعنى الكتابي الذي قصده الربُّ ويدلُّ على حضور الله في العالم، ويرفع أيَّ التباس دهريٍّ؟

(٥) هذا يعيدنا إلى ما سبق وذكر في الفصل السابق عن اللغة وأبعاد الألفاظ الدلالية في زمن معين وفي وضعيات معينة. إن ورود بعض التعبيرات في الكتاب المقدس لا يغنيننا عن وعينا طريقة استعمالها في الليتورجيا اليوم.

ثاني هذه الأمور هو ارتباط الحياة الكنسيّة الأرثوذكسيّة، تحت وطأة الإرث التاريخي، بحرفيّة النصوص على حساب دورها في تنشئة الأشخاص في المسيح. فالكتابات الأبائيّة، والمؤلّفات اللاهوتيّة، والنصوص الطقسيّة، وُضعت جميعها لهدف واحد: التنشئة في المسيح، أي مساعدة المؤمنين على الارتقاء في حياتهم الروحيّة، ومساعدة الكنيسة على أن تكون في العالم عروس الله، جسده الحيّ، ففضل إلى ملء قامة المسيح. نحن اليوم:

أ- نشهد استعمالاً كثيفاً للكتابات الأبائيّة والمؤلّفات الرهبانيّة بشكل يتعارض والهدف الذي وضعت من أجله. فكما سبق وقلنا في الفصل السابق، اللغة (تعبيراً وسياقاً) ليست الهدف من التآليف. الهدف من تدوين أي نصّ (حتى الكتاب المقدّس) هدف تربويّ، مربوط بزمان ومكان وحضارة. إنّ استعمال هذه النصوص، من دون مَوْضَعَتِهَا، هو عبادة للتاريخ، هو شَرَك من حيث الإيمان، إذ يصبح هذا النصّ بمستوى الإيمان، وهذا غير مقبول. أدّى تعاملنا الخاطئ مع التاريخ (رغم حسن النيات) إلى استلاب شخصيّة المؤمن باستنساخه صورة لا توافق حضوره الفاعل في عالم اليوم.

ب- نشهد جموداً في النصّ الطقسيّ فنعامل معه، رغم ما فيه من عمق، على أنّه نصّ منزل غير قابل للتغيير أو التجديد، وكأننا، بسبب رؤيتنا للتاريخ، قرّرنا أن نجمّد عمل الروح القدس في المؤمنين، ونمنع عنهم الإبداع. فلا نعدّل اللغة لتصبح مفهومة ومُدركة معرفياً من قِبَلِ المؤمن (نستعمل، في بعض الكنائس، اللغات القديمة على حساب اللغات الحديثة، بخاصّة روسيا واليونان، أو نستعمل في الخدم لغة أجنبيّة، كما في أنطاكية، تحت تأثير بعض التيارات المهلّنة، أو نستعمل لغة غريبة عن المؤمنين كما في بعض كنائس المهاجر)، ولا نُتيح الفرص لتأليف جديد يجدد المقاربة الطقسيّة ويعطيها حضوراً

أكبر في معاناة المؤمنين^(٦).

ج - نشهد جموداً في الأداء الطقسي، ما يجعل الشكل المسرحي يطفئ عليه؛ هذا عدا إقصاء المؤمنين عن المشاركة فيه. يشكل الضغط التاريخي الثقل الأكبر في الحفاظ على هذه المتحفية في الطقوس باسم التقليد. ومن الصعب علينا قبول تبرير هذا الجمود بأنه من مستلزمات اللاهوت، أو مبادئ الرعاية، أو الإيمان. ولا يبرر هذا الواقع، برأينا، إلا شيء من تأليه التاريخ.

بل أكثر من ذلك، لا يرجع هذا الجمود الأداء إلى المعطيات التي كانت في أساسه ليُفهم القصد منها فيحافظ على ما هو في الأساس ويتمّ التفاوض عملاً هو عرضي. لو دخلت الكنيسة الأرثوذكسية في هذه السيرة النقدية لكننا طوّرنا طقوسنا من أجل خدمة رعائية فضلى. لكننا جمّدنا الطقس، وتغاضينا عن معرفته بالعمق، فخرسنا، بهذه الطريقة، حتى، إيجابيات الماضي.

ثالث هذه الأمور هو ارتباط الكنائس الأرثوذكسية المستقلة بالإرث اللغوي، ليس كأداة تواصل وتبشير، بل كأداة تأكيد لهوية إثنية على حساب ضرورات الشهادة. لا يمكن تفهيم التلكؤ الأرثوذكسي في معالجة وضع الأرثوذكس في المهاجر^(٧)، إلا على خلفية التأثير التاريخي للانتماء الإثني. فالإدارة الكنسية مصرّة على أن تعتبر الانتماء إلى إثنية ما يسمّى بالكنيسة الأمّ أولى من الانتماء إلى استقامة الرأي. فلو لم يكن الأمر كذلك، كيف نفسّر تأكيد الانتماء

(٦) على سبيل المثال لا الحصر، لا ندخل، إلا نادراً، تعديلات على الطلبة السلامية الكبرى لتخاطب واقع الشعب المؤمن ومعاناته، أو لتخاطب الجديد الحضاري.

(٧) المقصود بالمهاجر البلاد التي لم تكن الكنائس الأرثوذكسية قائمة فيها تاريخياً، كالأميركيتين وأوروبا الغربية، وأستراليا، والتي انتقل إليها المؤمنون الأرثوذكسيون من مختلف الكنائس بسبب الهجرة، خاصة من اليونان، وتركيا، وآسيا الصغرى، ومصر والشرق الأدنى.

التاريخي على حساب الانتماء إلى الوحدة الشهادية^(أ) التي تشكلها الكنائس الناشئة في بلاد المهجر؟

مستقبل التعامل مع الإرث التاريخي

من المؤسف طبعاً أن نكون في الكنيسة الأرثوذكسية قد اعتمدنا هذا الموقف من التاريخ. هل من مسببات له؟ وهل هو فعلاً يفسر التواعد القائم بين هذا الموقف واستقامة الرأي؟

الأمثلة التي ذُكرت في هذا الفصل، وما جاء في الفصلين الثاني والثالث، في ما يعود إلى حال الكنيسة الأرثوذكسية بالاستناد إلى المعايير المطروحة، بحاجة إلى تفسير. يعتبر البعض الأمور التالية كافية لتبرّر هذا المشكك بالموروثات على حالها، ولرفض البحث بتطويرها باتجاه مستلزمات استقامة الرأي:

أ - يمكن أن تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية الصعبة، التي مرّت بها الكنائس الأرثوذكسية عبر التاريخ، أرخت بثقلها على طاقة الكنائس على إطلاق المبادرات من أي نوع كانت، فحوّلت الواقع تدريجياً إلى جمود اعتُبر مع الزمن ملازماً للإيمان.

ب - يمكن أن يكون تسارع الأحداث، والجديد الحضاري، والتبدلات الاجتماعية والسياسية عاملاً مهماً أيضاً، لم تستطع الأرثوذكسية مواكبته بشكل جيد، بخاصة في القرن الماضي. فكان الدفاع عن الجمود، كجزء من الهوية الأرثوذكسية، ردّ فعل الإدارة الكنسية عليه.

ج - يمكن أن يكون بعض الأوساط الكنسية قد اعتبر أنّ كل تغيير في الموروث يشكل خطراً على صورة الأرثوذكسية كحافطة لنقاوة

(أ) خلافاً للقوانين، وخلافاً لمبادئ الشهادة الواحدة وفاعلية الرعاية، توجد في مدينة نيويورك مثلاً ثمان مئوربوليات تابعة للكنائس الأم، أي للكراسي التاريخية.

الإيمان. لكنّ هذا الكلام لا يثبت عندما يُفحص على ضوء استقامة الرأي ومستلزماتها الإيمانيّة.

هـ - يمكن أن يكون بعض المرجعيّات الدينيّة قد اعتبر أنّ الوضع التاريخي القائم يحافظ لها على نوع السلطة التي تمارسها تحت غطاء الإيمان، أو التقوى، أو الإرشاد ...

و- يمكن أن يكون الجوّ المسيطر في الكنيسة هو الخوف من المجهول الذي يمكن أن يؤول إليه أيّ تغيير، انطلاقاً من التجربة البروتستانتيّة في العربيّ، فيكون الجمود والتحجج بالتاريخ هو الوسيلة الفضلى لتجنّب ذلك.

يشكّل ما جاء في (٦-٢)، أعلاه، مدخلاً يسمح بتخطّي السليبيّات، ليس من حيث الشكل بل من حيث زعزعة الخلفيّة الفكريّة، التي هي الأرضيّة النظرية التي يستند إليها الدفاع عن الشكل. يتطلّب اعتماد هذه المقاربة قناعة جماعيّة تتبنّاها الكنيسة الأرثوذكسيّة إذا ما قرّرت أن تعيد للعروس بهاءها، كما أراد لها الختن. فالبرقع الذي وُضع على وجه العروس لسنوات لا بدّ من أن يُزال.

لا يستدعي قبول هذا الأمر إجماعاً من الكنائس حتّى تتمّ المباشرة به. بل يمكن أن تأتي المبادرة من أيّة كنيسة من الكنائس، فتأخذ موقع الريادة في الأرثوذكسيّة العالميّة. من الممكن أن تأخذ أنطاكية على عاتقها هذه المبادرة لأنها الأقلّ تأثراً، إن من حيث اللغة أو من حيث الإرث الحضاريّ البيزنطيّ، بإشكاليّة الجمود التي تمّ عرضها. ©

الفصل السابع

السياسة والمال والتعامل مع السلطة

السياسة، كفن إدارة شؤون المدينة، هي جزء لا يتجزأ من التاريخ. وكما قاربتنا إشكالية التاريخ من حيث تأثيره على حياة الكنيسة، وانعكاس هذا التأثير على تعامل الكنيسة مع نفسها ومع العالم، سنقارب موضوع السياسة وارتباطها بالمال، وإشكالية الهمم حول مصالح الجماعة المؤمنة. كان على الكنيسة أن تتعامل، على مدى ألفي سنة، مع معطيات سياسية متنوعة، وكانت لهذه الأخيرة مواقف مختلفة للغاية تجاه الكنيسة، ذهبت من الاضطهاد إلى اعتبار المسيحية دين الدولة. كان لا بد للمسؤولين الكنسيين من اعتماد أساليب تعامل قادرة على أن تخاطب هذه الظروف على تنوعها. لكن السؤال الذي طرحناه في الفصل الرابع، والذي هو موضوع هذا الفصل، يهتم بمدى الأثر الذي تركته الأساليب المعتمدة على انسجام الكنيسة الأرثوذكسية في حياتها، على هذا الصعيد، مع استقامة الرأي.

من ناحية أخرى، يمكن أن يتبادر للذهن أن موضوع المال قد أقحم هنا إقحاماً، إذ إن دور السلطة السياسية المباشر، في إدارة الشؤون العامة، مغاير للدور غير المباشر للمال كعامل اجتماعي. هذا الأمر صحيح إلى حد. لكن، يُظهر واقع الحال تلامساً على خطين هما: الارتقاء والنفوذ الاجتماعيان، من جهة، والشراكة في السلطة السياسية، من جهة أخرى. فالارتقاء والنفوذ الاجتماعيان

الذان توفرهما حيازة المال، يمهدان السبيل إلى الشراكة في السُّلطة السياسيَّة للطامعين بها، بالمقابل، تسهّل السياسة للطامعين بالمال ظروف الاغتناء به. لكنّ ما يهْمُنَا هنا هو النظر إلى مدى وجود تأثير سلبيّ لهذا التلازم على حياة الكنيسة.

السُّلطة السياسيَّة كفضاء حتميٍّ لحياة الكنيسة

السياسة، كأنظومة اجتماعيَّة، هي قائمة دومًا لحسن إدارة حياة الجماعة، ولو اختلفت تاريخيًّا بتعقيدها، أو قواعدها، أو اتّسع مفهومها. من هذا القبيل، السياسة لازمة الحضور في المجتمعات، وقد رافقت نشوء المدينة، بشكل خاصّ، والحركة الحضاريَّة، بشكل عامّ. لذلك، تشكّل السياسة الخلفيَّة العلائقيَّة للأفراد في مجتمع معيّن، وللمجموعات في ظلّ سياق حضاريٍّ محدّد. وليس من سياسة من دون سلطة، لأنّ حسن إدارة الجماعات يرتبط حتمًا بآليات اتّخاذ قرارات ومتابعة تنفيذها، وهذا يتطلّب وجود مرجعيّات تنفيذيَّة واضحة الصلاحيّات. لكن، على مرّ التاريخ، ارتبط مفهوم السلطة بالإيديولوجيا التي هي وراء النظام السياسيّ القائم. فمن سلطة رئيس العشيرة إلى السلطة المنبثقة عن نظام انتخابيٍّ، عرف التاريخ تنوعًا كبيرًا في أشكال السلطة أو الحكم؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر: السلطة المطلقة غير الخاضعة للمحاسبة لأنها إلهيَّة المصدر (الملكويَّة قبل الثورة الفرنسيَّة، أو سلطة ولاية الفقيه)، والسلطة المركزيَّة غير القابلة للمحاسبة (كما في أنظمة الحزب الواحد، كما في الحكم الشيوعيّ)، والديمقراطيَّة (رئاسيَّة كانت أم غير رئاسيَّة) حيث تتعدّد السلطات وتتوازن سياسيًّا.

كان على الكنيسة أن تعيش في ظلّ هذه الأنظمة، ليس لها في ذلك خيار، لأنّه «أَمَّا ابْنُ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ لَهُ أَيَّنَ يُسَيِّدُ رَأْسَهُ» (لو ٩: ٥٨). إنّ العيش في ظلّ نظام سياسيٍّ يعني التعامل مع السلطة المشرفة على

تطبيقه، والسلطة النافذة ليست بالضرورة أمينة لروحية النظام الذي هي مؤتمنة عليه، ولا تتعامل دومًا مع الأفراد والمجموعات بموجب هذه الروحية. يرتهن التنفيذ، في العديد من الأحيان، لمزاجية الأشخاص ومواقفهم غير الموضوعية، ولقناعات لديهم مبدئية أو عقائدية. لذلك، على المسؤولين الكنسيين أن يتعاملوا عمليًا مع فضاء اجتماعي يتأثر بالسلطة الحاكمة أكثر مما يتأثر بفلسفة النظام. يمكن، إذًا، أن يتحول أمر علاقة الكنيسة بالسياسة إلى إشكالية العلاقة بين سلطتين، السلطة الزمنية والسلطة الكنسية، على اختلاف مفهوم «السلطة» في كل منهما. فبينما السلطة الزمنية هي سلطة حاكمة (بالمعنى الإيجابي للكلمة)، السلطة الكنسية هي سلطة راعية (بالمعنى اللاهوتي للكلمة). وتتفاقم المشاكل، أحيانًا، بين السلطتين بسبب الهدام التجانس بين هذين المفهومين: فمتى ساء فهم السلطة الزمنية للسلطة الكنسية^(١)، أو متى ساء فهم السلطة الكنسية للسلطة الزمنية^(٢)، أو متى ساء فهم السلطة الكنسية للسلطة الزمنية^(٣)، حصل خلل ما في حياة الكنيسة. لذلك، لا يمكن أن نقارب موضوع هذه العلاقة مقاربه نظرية فقط، إذ لا بد من أن ننظر أيضًا إلى الأمر بتعقيداته الفعلية، والتي تنعكس سلبيًا على حياة المؤمنين، وعلى نظرة المؤمنين للكنيسة وللسلطة المدنية، وعلى نظرة غير المسيحيين للكنيسة.

-
- (١) إذا اعتبرت السلطة الزمنية مثلاً أن السلطة الكنسية هي سلطة منافسة، كما كانت الحال في أوروبا إبان الثورة الفرنسية.
- (٢) إذا اعتبرت السلطة الكنسية مثلاً أنها سلطة فوقية غير خاضعة للمحاسبة، كما كانت الحال في أوروبا في ظل محاكم التفتيش.
- (٣) إذا اعتبرت السلطة الكنسية مثلاً أن السلطة الزمنية داعمة لها حتى في شؤون الإيمان، كما كانت الحال في بيزنطية.

المال كداعم أساس للسلطة الحاكمة

العلاقة بين السلطة الزمنية والمال علاقة قويّة للغاية، لأنّ المال عصب إداري مهمّ، ولا يمكن لأيّة سلطة زمنيّة أن تعمل لصالح شعبها بالاستغناء عنه. من هذا القبيل فالمال وسيلة إيجابية لارتقاء المجتمعات، وله أن يُفعل لما فيه خير الإنسان والمجتمعات. لكن، وبسبب إشراف صاحب السلطة الزمنيّة على الشأن الماليّ أيضاً، يفوق الخطر في سوء استعمال المال، فلا تسخر السلطة الزمنيّة المال لخدمة المجتمع، بل تسخره لخدمتها بألف حجة وحجّة، والتاريخ مليء بأمثلة من هذا القبيل. لذلك، طوّرت الأنظمة السياسيّة المتقدّمة أساليب مراقبة ومحاسبة تسهر على حسن استعمال المال العامّ. لكن، رغم وجود هذه الضوابط، يبقى المال في يد السلطة الزمنيّة عاملاً أساسياً في صوغ علاقاتها بالمجتمع. من هذا المنظار، وبالنسبة إلى الكنيسة^(٤)، يمكن أن يكون المال عاملاً حاسماً في تعاطيها مع السلطة الزمنيّة.

الكنيسة في حياتها في العالم بحاجة إلى مشاريع ذات بُعد رعاييّ مهمّ، وهذه المشاريع لا تدخل في مفهوم الشأن العامّ لتغطّيها الدولة المدنيّة أو تصرف عليها. إنّ إنشاء مشاريع كهذه يتطلّب من الإدارة الكنسيّة التفتيش عن مصادر تمويل من الجماعة المؤمنة ومن خارجها. كذلك الأمر بالنسبة إلى معيشة خدام الكنيسة، فهم بحاجة إلى حدّ أدنى من الاستقرار ليستمرّوا في رعايتهم بشكل لائق. بيوت العبادة أيضاً بحاجة إلى تطوير وصيانة وترتيب لتتمكّن الجماعة المصلية من الاجتماع فيها والتلاحم. ويمكن أن نذكر حاجات أخرى هي جميعها ضروريّة وتتطلّب تمويلاً. لذلك اعتمدت الإدارة الكنسيّة،

(٤) لن نتوقّف هنا عند سوء استعمال المال في الكنيسة لأنّه ليس بيت القصيد. لكنّ هذا لا يعني أنّ منطق السلطة الزمنيّة، إذا ما انسحب على السلطة الكنسيّة، لا يسحب معه مخاطر سوء استعمال المال في ممارسة حسن الإدارة داخل الجسم الكنسيّ.

تاريخياً، سبلاً مختلفة لتغطية حاجاتها الملحة، منها على سبيل المثال
لا الحصر:

أ - طلب دعم السلطة الزمنية لتأمين هذه الحاجات، ما يسمح
للإدارة الكنسية بالقيام بواجبها الكنسي بشكل أفضل من الذي
توفّره لها طاقتها الذاتية.

ب - قبول تبرعات المتمولين (من داخل الجماعة أو خارجها)
للمساهمة في سدّ هذه الحاجات، الإنشائية منها والعادية.

إذ نذكّر هنا بهذين الأمرين، فإنّنا ذلك فقط لأنّهما شكلاً،
تاريخياً، نقطة تقاطع وتأثير متبادل بين السلطة الزمنية والتمولين،
من جهة، والسلطة الكنسية، من جهة أخرى. أصبح المال، بسبب
المفهوم المغلوط للسلطة، عنصر ضغط تسلطيّ عوض أن يكون مسهلاً
للخدمة، وأصبح على السلطة الكنسية، تالياً، أن تسهر على نفسها
باستمرار حتّى لا تقع في تجربة المسايرة للسلطة المتمثلة بالمال، و/
أو للسلطة المتأثرة به. هل هذا الأمر سهل على السلطة الكنسية؟ لم
تعمل الكنيسة الأرثوذكسية بشكل عام، ولا الكنيسة الأنطاكية بشكل
خاص، على رصد تجربتها في هذا المجال، ولذلك نحن ما نزال نفتقر
إلى ما يمكن أن يشكل أطراً توجيهية لأيّ سلوك مستقبليّ.

الموقف من السلطة:

بين الحفاظ على الشعب والحفاظ على الشهادة ©

حقيقة الأمر أنّ الكنيسة وعت هذه المعضلة وتحسّبت لها منذ
نشأتها. فقد تكلم الرسول بولس على السلطة المدنية وطريقة التعامل
معها، وتكلم الرسول يعقوب على أصحاب المال والجاه وطريقة
التواصل معهم ضمن الجماعة. لم يقتصر هذا على العصر الرسوليّ:
قبل تنصّر قسطنطين الكبير كان على الكنيسة أن تتعامل مع السلطة
المدنية التي كانت تقبل المسيحية أو تضطهدها، حسب الظروف. وبعد

قسطنطين تبدلت الحال بشكل جذريّ، حتّى ولو لم يكن هذا التبدل دومًا لصالح الكنيسة في خدماتها المستقيمة الرأي.

في جميع الأحوال، كان على الإدارة الكنسيّة أن تعي البعد الرعائيّ وسلطتها الكنسيّة، وتعمل بموجبه مدافعة عن حياة الجماعة، ومسهّلة حضورها الشهاديّ. هذا يعني أنّه كان على الكنيسة أن تتعاطى مع السلطة المدنيّة (سياسيّة كانت أم ماليّة) وتتواصل معها من دون أن تعطىها غطاءً لتصرّفاتها. تكمن الصعوبة في هذا الأمر في شقين:

أ - يمثّل الشقّ الأوّل بالصعوبة التي يتطلّبها الحفاظ على هذه الحدود، فلا يقع المسؤول عن الجماعة الكنسيّة في المراوغة والمسايرة والتملق، بل يحافظ على أمانته الإنجيليّة رغم تعاطيه الإيجابيّ مع ذوي السلطان (يمكن أن يكون التمثل بيوحنا الذهبيّ الفم هنا مدعاة تأمل).

ب - يمثّل الشقّ الثاني بهي استعداد صاحب السلطة المدنيّة لتجزئة هذا التعامل، فيقبل أن يعطى من دون أن يُراعى في الأمور كافة التي يقوم بها. حدّة الإنجيل لا تناسب دومًا أصحاب السلطان (ويوحنا المعمدان دفع حياته ثمّن واقع كهذا).

طبعًا، يزداد الأمر صعوبةً عندما يكون على الكنيسة أن تتعاطى مع طغاة، أو مع من ينتمون إلى إيمان آخر، أو أن تتحرك في ظل نظام سياسيّ دينيّ أو معاد للدين... كان على الكنيسة الروسيّة، مثلاً، أن تمرّ بتجربة مرّة أثناء الحكم الشيوعيّ، ولم يكن من السهل على المسؤولين، حينذاك، أن يُصرّحوا بصعوباتهم، ومخاوفهم، وسياساتهم غير المعلنة. يمكن الكلام أيضًا على تجربة الكنيسة في ظلّ حكم الإفرنج للمشرق، أو في ظلّ الحكم العثمانيّ... حتّى اليوم لم تُكْتَبْ بعدُ الأمثلة التي يمكن أن تتعلّمها الأرثوذكسيّة العالميّة من كلّ هذه الحقب التاريخيّة. لو فعلنا لكنّا استفدنا منها لتحضير المستقبل انطلاقًا من قراءة نقدية لتاريخنا.

لكن، ومن أجل حصر الموضوع في اتجاهين عامين، سنوسّع المناخين التاليين: المناخ الجماهيري والذي تكون فيه الأرثوذكسيّة «دين الدولة»، والمناخ الشهاديّ الذي يكون فيه الحكم المدني حكمًا معاديًا للكنيسة.

الفكر الجماهيري ومبدأ دين الدولة

ويشكل هذا النوع من العلاقة أحد الأوجه الأساسية التي عرفتها الكنيسة الأرثوذكسيّة بعد تنصّر قسطنطين. تبدّل هذا الوضع تدريجيًا، في الكراسي الشرقيّة، تحت وطأة العثمانيين بعد سقوط القسطنطينيّة، إلى أن طال الكنائس كلّها في الشرق، وفي جنوب أوروبا وشرقها (باستثناء روسيا تقريبًا). عايشت الأرثوذكسيّة إذًا هذا الوضع «الأكثرّي» لفترة طويلة من الزمن، إذ استمرّ في الأمبراطوريّة الروسيّة حتّى مطلع القرن العشرين وانتصار الثورة البولشيفيّة.

الصورة التي تريد الكنيسة الأرثوذكسيّة أن تقدّمها عن هذه الفترة، هي صورة مجمّلة تحت عنوان التصفونيّة بين السلطة المدنيّة والسلطة الكنسيّة. يصح هذا الكلام من حيث المبدأ، لكنّه لا ينطبق فعلاً على واقع الحال إذا ما أردنا أن ننظر إلى حياة الكنيسة من منظار خدمتها للعالم وأمانتها للبشرى الخلاصيّة فالعلاقة بين السلطة المدنيّة والسلطة الكنسيّة ينبغي أن تؤسّس على الجدليّة وليس على التناغم: لا يخدم التناغم، بالضرورة، استقامة الرأى، حتّى لو أتى، في بعض الأحيان، بثمار إيجابيّة (ألم يدفع يوحنا الذهبيّ الفم حياته ثمن «تناغم» مبدئيّ؟)، بينما الجدليّة هي التي تسمح للكنيسة بأن تحافظ على استقلاليتها فتتظر إلى الأمور بشكل نقديّ موافق لاستقامة الرأى.

صحيح أنّ وجود السلطة المدنيّة المساندة للكنيسة سمح بالدعوة إلى المجمع المقدّسة. لكن، هل كان من الطبيعيّ أن يترأس الأمبراطور

هذه المجامع؟ وهل كان بالإمكان الطلب ممن دعا إلى الاجتماع ألا يتراًسه؟ وكيف لا يكون لرأيه الشخصي وزن في النقاش؟ وأليس هذا ما أدى إلى اضطهاد جسدي لمن لم يقبلوا بقرارات المجامع؟ وأليس هذا ما جعل الكنيسة تعرف شقاوات داخلية حصلت وفق اتجاه الأباطور العقدي كما في حرب الأيقونات؟ هل توقفنا عند هذا الموضوع وقومناه نقدياً، وبيننا اليوم من ما يزال ينادي بالسمفونية هائلة ويتغنى بها؟

أسئلة أخرى كثيرة لا بد من أن تطرح بسبب هذا «التناغم» الذي للسلطة المدنية فيه كلمة الفصل:

أ - ألم تستمر الكنيسة بالسلطة المدنية لتفرض معتقداتها على غير المسيحيين، وتضطهد اليهود، وتبتر جسم الكنيسة؟ (كما حصل هذا تاريخياً في الإسكندرية مثلاً).

ب - ألم تسكت الكنيسة عن طغيان السلطات المدنية، كما فعل القياصرة الروس لما ألغوا مقام الطيريك فترأس ممثل القيصر المجمع المقدس؟

ج - أما سككت الكنيسة عن سوء استعمال السلطة، والمال، ورضخت للتمييز الاجتماعي القائم وشاركت في بعض أوجهه؟ أليس اعتبار يوحنا الذهبي الفم^(٥) وباسيليوس الكبير^(٦) قديسين من الكنيسة المستقيمة الرأي دليلاً على أنهما كانا نموذجين لوضع خاص غير معمم في الكنيسة؟

د - أليس تطوير فكرة «الحرب المقدسة، أو المبررة» عند أقلية من

(٥) وقد نُفي بسبب موقفه الصلب من موضوع الفقر بعامة، ومن فحشاء البلاط بخاصة، وحكم عليه مجمع «لصوصي».

(٦) الذي جعل من خدمة الفقير بمؤسّسات ترعاها الكنيسة أسلوب بشارته الأول فخصّص الامبراطور آنذاك مداخيل معينة لدعم جهوده.

الآباء من نتائج هذا التناغم، وضرورة الدفاع عن «الجيش» وذكرها في الصلوات^(٧)؟

ليس المجال هنا للاستطراد في الأمثلة، لكنّها ضروريّة لندخل في مناقشة، بالعمق، لما يمكن أن ندعوه «دين الدولة»، فتكون الدولة فيه حافظة لإيمان على قياسها، عوض أن يكون الإيمان المستقيم الرأي محكاً لأهليّة السلطة المدنيّة أن تسوس شؤون المدينة. الكنيسة مدعوة إلى أن تكون ضميم الدولة، لا أن تحكم بواسطتها. والدولة مدعوة إلى أن تكون عادلة مع كلّ أبنائها، فلا تميّز، باسم الدين، بين رعاياها. ربّما كان هذا الموقف جوهر ما قاله السيّد «أعطوا إذاً ما لقيصر لقيصر وما لله لله» (لو ٢٠: ٢٥)، أي إنّ الكنيسة لا تحل محل قيصر، ولا يحل قيصر محل الله، وهما ليسا على المستوى ذاته لتتكلّم على التناغم والسمفونيّة. الكنيسة المستقيمة الرأي نبيّة في العالم ليس إلاّ إنّ ما لا نزال نشهده من معالم في أبنية الكنائس الأرثوذكسيّة (كالنسر ذي الرأسين الذي يرمز إلى الأمبراطوريّة البيزنطيّة)، أو نعايشه من تعامل مع أهل السلطة والنفوذ المالي، أو نشهده من غياب للفكر النقديّ على صعيد مصالح الشعوب، إنّ دلّ على شيء فعلى أنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة، بشكل عامّ، لم تضع لنفسها معايير وضوابط لكيفيّة تعاملها مع أهل الحكم في البلدان المدعوة «أرثوذكسيّة»^(٨)، أو «مسيحيّة» بشكل أعمّ.

(٧) حافظنا حتّى اليوم على بعض هذه الأوجه التي تدعوا إلى الصلاة من أجل الجيش. وكم كان غريباً عليّ شخصياً وقع الصلاة في الذبيحة الإلهيّة لجيش الولايات المتّحدة، وكانت طائراته، في حينه، تقصف الأبرياء في الفيتنام!

(٨) على سبيل المثال لا الحصر يجدر بالأرثوذكسيّة اليوم التوقّف نقدياً عند التعامل التاريخيّ في اليونان بين السلطة الكنسيّة والسلطة المدنيّة. ربما أفادت دراسة علميّة ورضينة لهذه العلاقات وتقلّباتها وانعكاس هذه التبدّلات على حياة الكنيسة الداخليّة وعلى الرعاية، الأرثوذكسيّة جمعاء في حياتها اليوم وفي تصوّرها المستقبليّ لحضورها في العالم.

الفكر الشهادي وتجربة المساومة

نقيض هذا الواقع هو وجود الكنيسة في ظل نظام سياسيٍ معادٍ. ويمكن هنا التعرف على ثلاثة أشكال مختلفة:

أ - الشكل الأول هو النظام السياسي الذي يضطهد الكنيسة جسدياً، كما حصل في القرون الأولى، أو في بعض حقبة تاريخ الاتحاد السوفياتي، أو كما يحصل، في ظل بعض الدعوات الأصولية التي لا تعترف للمسيحيين حتى بحرية العبادة والمعتقد.

ب - يتمثل الشكل الثاني بنظام سياسيٍ يقبل بوجود الكنيسة لكن لا يمنح المؤمنين كل حقوقهم كمواطنين متساوين، بالحقوق والواجبات، مع إحتوتهم في المواطنة ومع المنتمين إلى الدين الأكثرية. هذه هي الحال في ظل الدولة التي تحكمها النظم الإسلامية حيث يُعتبر المسيحيون «أهل ذمة»، أو في ظل دولة يهودية لا يحق للمسيحيي فيها أن يشغل الوظائف أو المراكز التي ينص عليها نظام الدولة.

ج - يتمثل الشكل الثالث بنظامٍ تجاهل وجود الكنيسة، ويحرم عليها، باسم العلمنة، والحرّيات، والمساواة، ممارسة بعض أنشطتها، كما كانت الحال في فرنسا في مطلع القرن العشرين.

رغم الاختلاف الفكري بين هذه الأشكال الثلاثة، إلا أنها جميعها تضع الكنيسة أمام مسؤولية كبرى هي عيش الأمانة للإيمان في أجواء ضاغطة تحرم المؤمن من أبسط حقوقه كمواطن، وتذهب إلى حدّ تعريضه للخطر الجسدي. عرفت الكنيسة الأرثوذكسية عملياً الشكلين الأول والثاني، وتجربتها محدودة مع الشكل الثالث. لكن، رغم ذلك، نحن لا نعرف أي شيء عن حياة المؤمنين في هذه الظروف: الضغوط التي يتعرّض إليها المؤمن في حياته اليومية ومعيشته، والوضعيات التي على المسؤول الكنسي أن يعالجها مخيراً بين شرّين. نعرف قليلاً عن هذه الأوضاع وكيف تعاملت معها الكنيسة كجماعة وكمسؤولين.

كما نعرف القليل عن بعض الذين استشهدوا هنا وهناك دفاعاً عن إيمانهم، ومنهم الأساقفة، والكهنة، والرهبان، والراهبات، والعلمانيون. كما أننا لا نتكلم صراحة على معاناة المؤمنين في بعض البلدان حيث ارتضوا أن يعيشوا على هامش المجتمع فشكّلوا وحدات مغلقة يتضاءل عدد أفرادها تدريجياً إلى أن تذوب تماماً، كما هي الحال في تركيا، وإيران، وعدد من البلدان العربية في المشرق والغرب.

نعرف، طبعاً، أن كثيراً هجروا الكنيسة واعتنقوا ديناً آخر، وكان على المسؤولين الكنسيين أن يعاينوا هذا الأمر بمرارة وألم، لكن بصمت أيضاً. كما نعرف اعتماد الكنيسة سياسة «رسمية» في مهادنة السلطة والقبول بالأمر الواقع حفاظاً على حياة المؤمنين. هنا أيضاً، إذاً، كما في الحالة السابقة، لم تراكم الكنيسة الأرثوذكسية خبراتها. ونحن، في أنطاكية بنوع خاص، تجاهلنا الوضع السياسي فارتضينا أن يبقى حيننا إلى الوضع «الأكثر» السابق ذكره، وقبلنا بالسلطان (ولاحقاً بالدولة المدنية)^(٩) حكماً في شؤون الكنيسة.

أمّا في مجال الحضور المجتمعي، فقد استغفينا عن دورنا كأبناء وشهداء، وانحصر دور الكنيسة، في ظل حكم كهذا، في الأداء الليتورجي. والخوف من المواجهة أدّى بنا إلى أن تكون شهود زور في كثير من الأحيان، وما عاد الدفاع عن الإنسان المظلوم هاجساً أساسياً عندنا، فانحسرت روح الشهادة، وأصبح الوعظ حول التقويات ملاذنا الأخير. وقد أثار ذلك في الكنيسة الأرثوذكسية إلى حدٍّ أنه أصبح جزءاً من هويّتها في عالم اليوم، فغابت عن ساحة الشهادة في العالم.

(٩) كان السلطان هو من يُصادق على انتخاب البطريرك. والآن، في عدد من الدول، يرتهن إقرار أنظمة الكنيسة، وحتى انتخاب البطريرك، بقبول الدولة بذلك.

الواقع الكنسي في نهاية القرن العشرين

عرفت نهاية القرن العشرين، على صعيد السياسة العالمية، تغييراً أشبه بالزلزال، وما تزال آثاره تتفاعل حتى الآن في هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فباستثناء حالات قليلة جداً خارج العالم العربي، سقطت كل الدكتاتوريات وأنظمة الحزب الواحد، وبدأ الفكر الديمقراطي، القائم على مبدأي الانتخاب الشعبي وتداول السلطات، يصبح الأكثر انتشاراً في العالم. في الوقت عينه سقط الفكر الشيوعي كأنظومة اقتصادية، ورغم وجود خجول لنظم اشتراكية، أصبح النظام الاقتصادي السائد هو النظام الرأسمالي تحت اسم «اقتصاد السوق». أخيراً وليس آخراً، وبعد تحضير حثيث دام عقوداً طويلة، بسطت سلطة جديدة ذاتها على العالم، ألا وهي سلطة الإعلام بواسطة التقانات الحديثة، وتخطت هذه السلطة الدول والمنظمات الدولية بما يسمّى اليوم الشبكات الاجتماعية.

وجدت الكنيسة الأرثوذكسية نفسها أمام واقع جديد متعدّد الأوجه، مع انعكاسات لا تحصى على صعيد الفكر، وتبادل المعلومات، والتأثير على مواقف الناس. لم تعطِ الأرثوذكسية لنفسها فسحة أو حتى فرصة لدراسة هذه الوقائع على ضوء استقامة الرأي. لذلك تعاملت مع هذا الواقع بمنطق قوّة الاستمرار التاريخي، والجمود الذي ميّز القرون السابقة. لكن، وفي ظلّ التسارع الذي يعيشه العالم، لا يمكن للكنيسة الأرثوذكسية أن تحافظ، بالتعاطي مع الأمر العام، على المقاربات الموروثة وكأنّ كلّ هذه التغييرات لم تحصل، فتبقي المؤمن وحيداً في تفتيشه عن الموقف المستقيم، الذي يجدر به أن يتّخذه من هذا الأمر أو ذاك. طبعاً، ليس دور الكنيسة أن تحدّ حرّيّة المؤمن في تعاطيه مع الشأن العام، لكن لها أن تتخذ مواقف نبويّة متجانسة مع القضايا الكبرى التي يطرحها النظام الكوني الجديد.

كثيرًا ما اعتدنا أن نرى من مسؤولين كنسيين أرثوذكسيين، وباسم التقليد، موقف الرفض أو اعتبار الشيطان مصدرًا لكلِّ التحوُّلات في العالم، وكأنَّه من المسلمَّ به أنَّ كلَّ تغيير هو شرٌّ. هل يجب أن ننتظر عشرات السنين لكي نستنبط أطر تعامل جديدة مع العالم الجديد، والمؤمنون اليوم يَسألون ويُسألون؟ آخرون طالبوا بنهاية الدكتاتوريات! آخرون يطالبون بمنطق شراكة الشعوب بالقروات! آخرون يطالبون بأخلاقيات الإعلام والإعلان! ونحن نعظُّ! فاتنا أن في تاريخنا رهبانًا قادوا ثورات سلميةً ضدَّ المغتصبين. فاتنا أن مفكرين مستقيمي الرأي كبارًا طرحوا الصوت بشأن عدد من الإشكاليات الخلقية! فاتنا أن الجماعة المستقيمة الرأي عرفت شهداء ماتوا من أجل خدمة الفقير!

في الحقيقة يبدو أن الكنيسة الأرثوذكسية اليوم مرتاحة إلى الاستمرار، في تعاطيها مع السياسة والمال، على النمط الذي ورثته، والذي همَّشها في كلِّ الوضعيات التاريخية التي عرفتھا، فاستكانت إلى منطق الهروب إلى الأمام، بحجة أنَّ ملكوت الله ليس من هذا العالم، بينما هي، وفي كثير من الأحيان، كما سبق وذكرنا في الفصول السابقة، تهادن أهل السياسة وأهل المال في منطقتهم بعيدًا عن كلِّ روح شهادية.

هل من تطلُّعات مستقبلية ممكنة؟

ليس من الممكن اختزال ألفي سنة من حياة الكنيسة، بدأت بالاضطهاد في ظلِّ الأباطورية الرومانية، وانتهت باضطهاد من نوع آخر تحت وطأة اللامبالاة والتهميش. لكن لا بدَّ من ملاحظة أساسية، وهي أنَّه، رغم اختلاف الظروف والوضعيات التي عرفتھا الكنيسة في الألفين الأول والثاني، لا وجود في الأدب الكنسي الرسميِّ لما يسمح لنا بالقول إن الكنيسة الأرثوذكسية راکمت هذه الخبرات،

وانتهت إلى خطوط عريضة واضحة ومَرِنَة تحدّد معالم التعامل مستقبلاً مع السياسة والمال وأهلها.

يحلو للبعض أن يعتبر الكتابات التي تركها مفكِّرون كنسيُّون على مدى العصور كافية لتسدَّ الثغرة التي ذكرت. لكن، ومع أهميَّة الشخصيات التي تركت لنا هذا الإرث، إلاَّ أنَّ آراءهم تبقى آراءً شخصيَّة لا تخاطب الواقع الراهن على حقيقته، ولا تحلُّ التاريخ بالوضوعيَّة اللازمة. هذا لا يقلُّ من أهميَّة هذه الآراء وضرورة أخذها في الاعتبار؛ لكن لا بدَّ من أن نعترف بأنَّ الحاجة اليوم، لتكون الكنيسة ضمير عالمي السياسة والمال، هي لأكثر من ذلك. لا تنتج هذه الحاجة من مصطلح دنيويّ يتَّسم بالدهريَّة ومنطق التسرُّع، بل تنتج من وعي لضرورة أن نشهد، في ظروف معيَّنة وبشكل مُلِحٍّ، للرجاء الذي فينا، وذلك على أسس استقامة الرأي وليس على أساس الآراء والانطباعات الشخصيّة. من هنا كُنَّا بحاجة، ربَّما، إلى عدد من المبادرات، كأن نبادر، على سبيل المثال لا الحصر، إلى:

أ - التعرف إلى المواقف التاريخيَّة التي عرفتها الكنيسة بعلاقتها مع السلطة، ودراستها وتقويمها على ضوء استقامة الرأي.
ب - استعادة الموقف الإنجيليِّ من المال، والتعامل معه على أنَّه أساس حياة الجماعة والأفراد، ودراسة طريقة شهادة الكنيسة لهذا الموقف.

ج - الأخذ في الاعتبار حقيقة العولمة في القرن الجديد، وما يتوقَّب على ذلك من إيجابيات وسلبيَّات، ودراسة مستقبل الحراك الكنسيِّ في هذه الأجواء المستجدَّة لتكون أمينة لاستقامة الرأي.

الفصل الثامن

أسس ممكنة لمقاربة جديدة للتوجه اللاهوتي

لا يهدف هذا الكتاب إلى انتقاد مجاني يطال الوضع الكنسي، إذ لا يؤدي موقف انتقادي كهذا إلى بناء جسد المسيح، ولا يفسح المجال لتصور بعيد المدى لمستقبل الكنيسة المستقيمة الرأي. في ما سبق، سعينا إلى التعرف إلى حال الكنيسة الأرثوذكسية العالمية، عموماً، والأنطاكية، خصوصاً بالرجوع إلى معايير مستقاة من الكتاب المقدس، لها بُعد تأسيسي على مستوى ماهية الكنيسة العضوية. بعد ذلك، تم تحليل الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع من التباعد بين حال الكنيسة الأرثوذكسية واستقامة الرأي المرجوة، بالرجوع إلى ثلاثة عناصر محددة. يمكن أن يتسم هذا التحليل بالمحدودية، بمعنى أنه يحدّد الكنيسة في شقّها المنظور ولا يأخذ في الاعتبار بعبءها غير المنظور وهو غير قابل لا للوصف ولا للتحليل. يكمن الجواب عن ذلك في مثل الدينونة: «يَارَبُّ، مَتَى رَأَيْتَكَ جَائِعًا أَوْ عَطْشَانَ أَوْ غَرِيبًا أَوْ عُرْيَانًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مَحْبُوسًا وَلَمْ نَخْدَمْكَ؟» وكان جواب السيد: «الْحَقُّ أَقُولُ لَكُمْ: بِمَا أَنْتُمْ لَمْ تَفْعَلُوهُ بِأَحَدٍ هَؤُلَاءِ الْأَصَاغِرِ، فَبِي لَمْ تَفْعَلُوا.» (متى ٢٥ : ٤٤ و ٤٥) أي، بمعنى آخر، إن الكنيسة مسؤولة عمّا يُرى، لأنّ هذا مضمّار شهادتها لمسيحها في العالم؛ أمّا النيّات فهي متروكة لله، «فَإِنَّ فَاحِصَ الْقُلُوبِ وَالْكَلَى اللَّهُ الْبَارُّ» (مز ٧: ٩). لذلك سنحاسب على استقامة رأينا وعلى ترجمتها في العالم، من هنا كان لا بدّ من تحليل يتخطى النيّات لتأتي الشهادة على حسب قلب الله.

ربَّ قائل إنَّ كلَّ كلام بغير الله لَغَوٌ، والمطلوب واحد هو المحبَّة! هذا موقف صحيح، وكم يكون جميلاً أن نُبقي أنفسنا على هذا المستوى من التعامل، فلا نحتكم إلا للمحبَّة في تعاملنا مع أنفسنا ومع العالم. ولذلك، في أوَّل فصول هذا الكتاب، اعتمدنا المحبَّة كمرجع معياريٍّ لدراسة حال الكنيسة الأرثوذكسيَّة اليوم. لكنَّ المحبَّة بحاجة إلى ترجمة، وبخاصة إلى صَوْنٍ من سوء الاستعمال^(١). لذلك، وانطلاقاً من المحبَّة كركيزة أساسية، سيسلِّط هذا الفصل الضوء على ما يمكن أن يشكِّل مخارج للتداول تأخذ في الاعتبار بعض المسلَّات:

أ - اللاهوت ليس هدفاً بحدِّ ذاته، بل هو وسيلة تساعد المؤمن على إدراك مستلزمات الإيمان على صعيد التعبير، وعلى صعيد الحياة الشخصية، وعلى صعيد حياة الجماعة.

ب - اللاهوت، في استقامة الرأي، ليس حكراً على أحد. كلُّ مؤمن، باقتباله سرِّ المعموديَّة، وبفعل سرِّ الميرون فيه، وبحلول الروح عليه وفي قلبه بسرِّ الشكر، مدعوٌّ إلى أن يكون «الهيأ». وبهذا المعنى الحيِّ لكلمة «لاهوت» (وليس بمعناها الحصريِّ) هو يتكلَّم بالإلهيات.

ج - يبقى دور الشقِّ العلميِّ من اللاهوت وهو دورٌ أساسيٌّ لفهم التراث الكنسيِّ فهماً صحيحاً. وليس لهذا الوجه العلميِّ من اللاهوت، على أهميَّته، أن يستعلي في برج عاجيٍّ بعيد عن متناول المؤمنين، بل عليه أن يسهِّل عليهم إدراك استمراريَّة استقامة الرأي به. نسَمِّيه «التقليد الشريف».

(١) وقع خلاف منذ بضع سنين بين مجموعة من المؤمنين. دعا أحد المسؤولين هؤلاء للتباحث بموضوع الخلاف بانفتاح ومحبَّة وفق ما أوصى به الربُّ. فما كان من أحد المجتمعين إلا أن خاطب الحاضرين بقوله: «نحن لسنا إخوة، نحن مشروع إخوة»، هالني ما سمعت من هذا الشخص الذي نسي أننا نتناول من الكأس الواحدة، وأن ما من أحد في استقامة الرأي قائم على الآخر إلا بمقدار ما يحبُّه، ويناقشه، ويقبل بأن يكون مختلفاً عنه إذا كان ذلك لمجد الله!

د - حَدَّدَ دستور الإيمان أطرَ الإيمان المستقيم الرأى، والأُمُور التي يخرج من لا يؤمن بها من استقامة الرأى وعنّها. كل ما ليس منصوصاً عليه في دستور الإيمان قابل للنقاش من أجل خدمة كنيستى فضلى. وبالأخصّ، الأشكال، على تنوعها، ليست جزءاً من الإيمان المستقيم الرأى.

هـ - الكنيسة شاهدة في العالم ومدعوة إلى الاستشهاد بسبب هذه الشهادة. ونحن مدعوون إلى أن نفحص، بتمعن، كل موقف متشبه بهذا النهج، من حيث الشكل أو الفكر، حتى لا نساوم على الأقداس.

إعادة اكتشاف معاني التعبيرات اللاهوتية ومكانتها في بناء جسد المسيح

لا تكمن المشكلة الكبرى بالتعاطي مع اللاهوت في اللاهوت ذاته. فاللاهوت، كأى علم، لا يحمل في طياته ما يجعله إيجابياً أو سلبياً بحدّ نفسه. وقد عرفت الكنيسة اللاهوت كمجموعة تعابير، أو تفاسير، أو تعاليم، قبل أن يُنظَم اللاهوت ليصبح مادة دراسية، ويتحوّل إلى اختصاص جامعيّ. يوحناً الإنجيلي هو أوّل من دُعِيَ باللاهوتيّ وذلك لفرادة ما جاء به إنجيله من حيث الكلام على الألوهة. عندما حدّد آباء المجامع العقيدة قاموا بعمل لاهوتيّ فذ، فاستطاعوا أن يستعملوا تعابير عصرهم ليتمكّن الشعب المؤمن، بكلّ فئاته، من التعرّف إلى الفحوى الأساسية للإيمان. كبار مؤلفي النصوص الليتورجية سكبوا علماً لاهوتياً عظيماً في صوغهم القطع التي بمحتواها ترسّخ المصليّ في إيمانه. وعندما يقول الرسول بطرس إن كل واحد منا يجب أن يكون قادراً على التعليم وعلى التعبير عن سبب الرجاء الذي فيه، يعني تماماً أن اللاهوت وظيفته حياتية لا بدّ من أن يستعيدها التعامل اللاهوتيّ اليوم في الكنيسة الأرثوذكسية، لتكون استقامة الرأى هي الحكم في وسط الجماعة.

أقول هذا لسببين أساسيين هما على القدر عينه من الخطورة بالنسبة إلى الجماعة المؤمنة في حياتها في العالم وفي نموها في المسيح:

أ - الخطر الأول يكمن في موقف المؤمنين اللامبالي من الفكر اللاهوتي، وكأن الأمر لا يخصهم ولا يعينهم، وهو وقف على علماء تجريديين، إذ لا تماس له بحياتهم. فماذا يعينهم إن كان الله ثالثاً أم لا؟ وما أهميَّة أن تكون القيامة حقيقية أم لا؟ وما علاقة كل واحد منهم بأن يقال إن الكنيسة جسد المسيح أم لا؟

ب - الخطر الثاني يكمن في موقف الإكليريكيين الذين، عندما يتكلمون في اللاهوت، يستعملون تعابير لا يفهمها المؤمنون، فيرسخون عندهم القناعة بأن اللاهوت ترف ليس إلا. فهل من الضروري أن يفهم المؤمن ويستتير عقله، ما دام الآباء يفعلون ذلك نيابة عنه؟ أليست الأهميَّة لانسحاق القلب، فلا يبقى للعقل إلا أن يطيع خبرة الروحانيين؟

أدى الموقف الثاني إلى حصول شرح حقيقي بين جماعة المؤمنين، المنوطة بها المحافظة على الإيمان لكونها مصدر «ضمير الكنيسة»، واللاهوت المرتبط بحياة المؤمن. فنتج من ذلك الموقف الأول الذي حوّل المسيحية، في أذهان المؤمنين، إلى مجموعة من القواعد الأخلاقية، والعادات الليتورجية، على حساب النمو في المسيح ولا بد، هنا أيضاً، من الإشارة إلى أمر في غاية الأهميَّة، ألا وهو علاقة التعبير اللاهوتي بالبشارة في العالم. فقد تطوّر الخطاب اللاهوتي في فضاء معين هو الفضاء الكنسي بمعنى الضيق، وكأن هذا الخطاب موجّه فقط إلى جماعة المؤمنين في المسيح. وقد تم، بسبب ذلك، الاستغناء عملياً عن وجهين شهاديين مهمين:

أ - التأكد من أن الخطاب اللاهوتي ما يزال يحمل في طياته

الطاقة على الشهادة ليسوع المسيح، فيحمل الإنجيل، لكونه «البشرى السائرة»، إلى العالم. من المستحسن هنا استذكار موقف بولس الرسول (المعبر عنه في سفر الأعمال) لما أراد أن يبشّر الأثينائيين، فجاءهم بكلام يستطيعون أن يفهموه حتى يقرب البشرى من عقولهم من دون استبعاد الشهادة التي يؤدّيها بحياته. هكذا فعل أيضًا يوحنا الإنجيلي عندما توسّل مصطلحات فلسفيّة ليصنوغ خطابًا جديدًا مُعمّدًا بفكر المسيح المفاهيم السائدة والمألوفة (يو ١: ١٨). هكذا دأب آباء المجمع في صوغهم أسس العقيدة، فلجأوا إلى لغة دقيقة ورائجة (أقنوم، جوهر) في عصرهم ليلبّغوا ما على الجميع إدراكه. أمّا اليوم، فقد غاب هذا الهم، وبات الخطاب اللاهوتي يشكّل لغزًا حقيقيًا لكلّ من أراد الاطلاع على الفكر المستقيم الرأي.

ب - اعتبار كلّ جديد يأتي به عالم اليوم دعوة جدية للتفكير منه بموقف لاهوتي حيّ، يربطه بسياق التقليد الشريف من باب التفاعل والتفتيش عن القصد الإلهي من ورائه. الموقف السائد في الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم يكتفي عمومًا بالرفض أو بإسقاط خطاب قديم على الواقع الجديد بحجّة المحافظة على الأصالة. هذا الموقف الأصولي لا يمتُّ إلى حركيّة استقامة الرأي بصلة. وكأوليفيه كليمان، أو إليزابيت بير سيغل، أو أنطوني بلوم، هم الذين تحدّوا هذا الجمود وطالبوا باستبعاد هذا الجمود المتجاهل للجديد الحضاريّ.

لذلك، فعلى الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم أن تعيد النظر جذريًا بموقفها من التعبير اللاهوتي كناقل للحياة الكنسيّة الداخليّة، وكمُعَلِن لسيرورة نموّ أفرادها في المسيح، وكحامل لشاهدتها في العالم. على سبيل المثال لا الحصر سنسوق، هنا، بعض الأمثلة التي من شأنها أن تبلور الفكرة الواردة في هذا المقطع، علمًا بأنّ هذه أمثلة قليلة جدًّا ولا تقي الموضوع حقّه:

أ. الموت والقيامة

أول هذه الأمثلة هو الكلام الذي نورد في الكثير من المناسبات على الموت والقيامة. من يقرأ بتمعن صلاة الجنّاز المعتمدة في كنيسةنا الأنطاكية اليوم، يدرك مدى بعدها عما يرد في نصّ الخدمة الفصحية. من ينظر إلى تصرف بعض من جماعاتنا المصلية في الدفن، أو طريقة التعامل مع هذا الطقس، يتساءل فعلاً إن كنا قوياً يؤمنون بالقيامة، أو على الأقل بما نقوله عن القيامة. لا النصّ الطقسي، ولا السلوك الفعلي يئمان عن مصداقية تبجّنا بأننا «جماعة فصحية». ونحن هنا نتكلم على أشكال، والمشكلة هي أعمق بكثير لأنها تطال أيضاً الذهنيّات التي وراء هذه الأشكال.

كيف نتحوّل إلى جماعة قيامية تسلك وفق الترنيمة القائلة «إنّ المسيح قام، ولا ميّت في القبور»، وترجم هذه الكينونة إلى أفعال تشهد لقيامة المسيح؟ كيف نغيّر خطابنا المتعلق بالموت فنلغي هذا التعبير الأخير من مفرداتنا الطقسية والوعظية، معلّمين أنّ الموت هو فقط في الابتعاد عن الله، وناسبين الرقاد لمن يغادر الحياة على هذه الأرض؟ كيف ندرّب على إلغاء التفجّع ولو جزئياً، لأنّ الحزن طبيعي، أمّا التفجّع بالنسبة إلى المسيحيّ فهو تنكّر للقيامة؟ متى سنتعلم أنّ بعض مظاهر الحداد موقف وثنيّ بامتياز، وأنّ الدعوة إلى الفرح هي الأساس مهما كانت الحوادث مأسوية؟ جميلة هو الجمل (الإستيخانات) التي نتلوها، بالتواتر، ربطاً مع ترنيمة «قُمْ يَا اللَّهُ دِنِ الْأَرْضِ، لِأَنَّكَ أَنْتَ تَمْتَلِكُ كُلَّ الْأُمَمِ» (مز ٨٢: ٨)، التي نُنشدها تكراراً في قدّاس سبت النور، وهي تحضّنا على القيام بالأفعال التي تؤكّد إيماننا بالقيامة وبها نجسّد هذا الإيمان.

ب. الحياة الروحية والنمو في المسيح

يكثر استعمال تعبير «الحياة الروحية» في كلامنا على حياة

المؤمنين وعلاقة كلٍّ منهم بالله. ماذا نعني بهذا التعبير بالضبط؟ هل إنَّ المقصود به «ما هو للروح»، وبذلك نكون قد وقعنا في ازدواجية انقسامية في الشخص الإنساني؟ أم المقصود هو «حياة الصلاة»، وكأنَّ للصلاة أوقاتاً محدَّدة بالشكل والفحوى؟ أم المقصود هو علاقة الشخص ككلِّ بالله، وكيف يعبر عن تراصِّ وحدته (أي الشخص) في تعامله مع الشأن الإلهي؟

وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى كلِّ مؤمن، وهو أمر لاهوتي، بامتياز لأنَّه يعبر عن الرؤية المستقيمة الرأي للإنسان (وهي مغايرة للرؤية الفلسفية كلياً)، ولأنَّه يخاطب الإنسان بشكل ديناميٍّ في كيف يتقرب من الألوهية بالفعل (أي بالعمل). لذلك يشكِّل هذا الموضوع أوَّل مثال عن إشكالية الخطاب اللاهوتي الذي يتخذ فيه الخطاب التقويُّ موقفاً لا يساهم إيجابياً في ترجمة استقامة الرأي رجاءً للمؤمنين وفرحاً.

ج - العالم والدهر

تستعمل الترجمات العربية للكتاب المقدَّس تعبير «هذا العالم» باستمرار، وتقيم فرقاً جوهرية بين الكنيسة والعالم بمعنى أنَّ الكنيسة مدعوة إلى أن تعيش في العالم، ولكن ليس لها أن تكون مثله. مقاطع أخرى في الكتاب المقدَّس تتكلم على الجماعة الكنسية على أنَّها خميرة هذا العالم (لو ١٣: ٢٠-٢١)، وأنَّ العجنة، بكلِّ ما فيها، مدعوة إلى أن تصبح، بفضل هذا الخمير، المسيح الكوني الذي يتكلم عليه سفر الرؤيا (رؤ ١: ١٢-١٨). ترجمات أخرى بدأت تُدخِل في الاستعمال تعبير «هذا الدهر» مشيرة، بذلك، ليس إلى العالم بمفهومه الجغرافي والإنساني، بل إلى نوعية معيَّنة من الوجود، لا تريد أن تتعرَّف إلى حضور الألوهة في الكون.

فأيَّ خطاب لاهوتيٍّ نعتمد في كلامنا البشاريِّ اليوم؟ ماذا نقول

لأبنائنا وهم قائمون في هذا العالم؟ هل يتجاهلونه؟ هل يعتبرونه مدعوًا إلى الخلاص؟ هل يحبون العالم ويعملون لنجاته من الدهرية التي تتربص به؟ أحياناً يحول الخطاب الترفعي (الهروبي أحياناً) دون تطوير خطاب لاهوتي جديد يؤكد محبة الله للعالم منذ الخلق، ودور الإنسان والكنيسة في مد هذه المحبة كجزء من العمل الخلاصي.

د. الجسد واللحمية

المثل الرابع الذي نورد، هنا، هو الكلام في الخطاب اللاهوتي على الجسد. لا توضح المقاربات اللاهوتية والتفسيرية بشكل كافٍ أبعاد استعمال هذا التعبير بشكل دقيق، لأهمية التواصل مع عالم اليوم وبخاصة الفئة الشبابية. الرجوع إلى استشهادات من الكتاب المقدس في هذا المجال أمر شائع، وبخاصة لدى الوعّاض، فلا يلفتون النظر إلى أهمية قراءة شاملة للكتاب في هذا المجال، ولا يشددون على الفرق بين الجسد الذي هو «هيكل الروح القدس» (١ كور ٦: ١٩) و«لحمية» في التصرف تستعمل الجسد (٢ كور ١: ١٧)، وهي ليست من الجسد بل وليدة الشهوة التي يمكن أن تستعمل أية طاقة من طاقات الإنسان التعبيرية. فالجسد شيء، وهو لا ينفصل عن وحدانية الإنسان، والأفقنا في الأفلاطونية، والغلاف اللحمي الفاني شيء آخر.

فما هو الخطاب اللاهوتي الذي يجب أن نصوغه اليوم، والذي يمكن أن يكون جسراً تواصلياً مع لغة العصر من دون أن يخون الفجوى الإيمانية؟ هل نتمسك بخطاب يعتبر الجسد كله شيطانياً؟ أم نعمل على إبراز أوجه التجلي في الجسد؟ هل نعتمد مقاربة مؤسّسة على فرح القيامة «لأن العجل ثمين والمائدة ملأى»، وهي أساسية في استقامة الرأي، أم نبقى على مقاربة مؤسّسة على موقف انهزامي لا يبنى على الرجاء، وهي أقرب إلى اللاهوت اللاتيني؟ كيف نجعل المؤمنين والعالم يعون تماماً الفرق بين الغلاف اللحمي الذي هو ترابي، والجسد الذي

تمجّد بقيامة المسيح والمدعو إلى أن يجلس في السماء؟
إنّ الكثير من المواقف التي تتخذ اليوم من إشكاليات معاصرة
يبنى على رؤية محدودة وغير متكاملة للإنسان المُخلّص، وكأنّ البعض
يريد لنا، باسم التقوى، أن نبقى على يهودية ما بالفكر، مطعّمة بفكر
فلسفيّ غريب عن نقاوة استقامة الرأي.

وهـ. الأخلاق والخلقيّات

يرتبط هذا الأمر الأخير بالموقف اللاهوتيّ من الأخلاق
والخلقيّات، حتّى لو أنّ هذا الموضوع الأخير يتخطّى إشكاليّة الجسد.
الروحانيّة المستقيمة الرأي لا تقف عند الوصايا العشر كمرجع
للتعاطي الخلقيّ، بل تتخطّأها إلى ما هو أسمى. فالشريعة أعطيت
لليهود لقساوة قلوبهم، أمّا الموعظة على الجبل فقد اتّخذت منحى
مخالفاً بالكلية باعتمادها تاموس المحبّة كأساس علائقيّ. لذلك
ليس في استقامة الرأي نظام خلقيّ مطلق، بل هناك مقاربات تحترم
أسس المحبّة وتُسخرها في خدمة الإنسان لتساهم في نموّه في المسيح.
ما هو الخطاب اللاهوتيّ المرتقّب اليوم من استقامة الرأي، والذي
من شأنه أن يقيم الفرق بين «أخلاق عامّة» (La Morale) من شأنها
أن تكون الأرضيّة المرنة لتعاطي الإنسان مع نفسه ومع الآخرين،
و«خلقيّات» (Ethics - Ethique) من شأنها أن تشكّل مرجعيّات مطلقة
لا تتأثّر لا بتبدّل الوضعيّات ولا بالمعطيّات الاجتماعيّة أو الشخصيّة؟
كيف نقارب، بشكل جديد، وبالاعتماد على قواعد مؤسّسة في لاهوت
صارم، ما تطرحه علينا اليوم الحياة المعاصرة من إشكاليّات جدّية
ناتجة من حياة الإنسان في عالم تبدّلت فيه كل المعطيّات الموروثة؟ هل
يكون ذلك بتردادنا لغةً خشبيّة تدّعي الاستناد إلى التقليد الشريف،
أم نعتمد قراءة نقدية، على ضوء رحابة استقامة الرأي، تساعد بها
المؤمن في حياته اليوم حتّى يتخطّى الدهرنة ويشهد في العالم؟

إعادة تركيب الشبكة العلائقية التي تربط الجماعة المؤمنة

يمكن أن يعتقد البعض أن الإشكالية هي إشكالية تعبيرية ليس إلا، وأن الخطاب اللاهوتي يعطي لهذه الإشكالية الحلول المناسبة. هذا الموقف يتجاهل الطبيعة التجسدية التي للمسيحية، هذه الطبيعة التي تعطي لللاهوت عينه موقعاً محدداً في أنظومة الحياة الكنسية. فالتجسد هو المثال الذي تصبو إليه الكنيسة بحياتها في العالم، كصورة لجسد المسيح الناهض من بين الأموات. دور اللاهوت أن يبين مفاعيل هذا التجسد ويعلمها ويقربها من الأذهان حتى تتجلى العقول. لذلك لا يجوز أن يحصل أي تناقض بين البعد التجسدي للكنيسة وموقفها اللاهوتي. هذان وجهان لعملة واحدة اسمها استقامة الرأي، ولا بد من أن تفحصهما بشكل دائم الجماعة المؤمنة حتى تبقى العروس على بهائها. لن نستعيد، هنا، ما ذكر في فصول سابقة من أمور تُظهر التباعد بين حال الكنيسة الأرثوذكسية واستقامة الرأي. كما أن التحليل الذي تم لأسباب هذا التباعد من حيث الفكر والتاريخ، والأبعاد العلائقية، يُعينا عن الاستفاضة في عرض تفصيلي لأسباب هذا التباعد هنا وهناك. لكن، وكما فعلنا في الفقرة السابقة على صعيد الخطاب اللاهوتي، لا بد من طرح بعض الأمور الأساسية لتأمل القارئ، وهي أمور مرتبطة بحياة الكنيسة. وعسانا هنا أن نعتمد مقاربة «تزيهية» (apophatique) من شأنها أن تساعدنا على تجنب ما يشوه استقامة الرأي في الأوساط الأرثوذكسية اليوم:

أ - الكنيسة ليست تراص مجموعات مستقلة تحددها وظائفها، من إكلييريكيين وعلمايين، أو مسؤولين وغير مسؤولين، أو مكرسين وغير مكرسين... هذه المجموعات الوظيفية موجودة للخدمة، وهي قابلة دائماً للنقد، والتطوير، وإعادة التنظيم لأنها قامت في زمن معين، ومناخ معين، وظروف معينة لخدمة فضلى للكلمة وللمؤمنين.

لذلك هي لا تحُدُّ الكنيسة ولا تعطيها ماهيَّتها.

ب - الكنيسة ليست جماعة ليتورجية فقط. فالليتورجيا، على أهميَّتها، لا تُعطي الكنيسة بُعدها الخلاصيّ، ولو ساهمت مساهمة أساسية فيه. الليتورجيا، وكلّ الأشكال العائدة لها، موجودة كتعبير عن حياة الكنيسة (وليس العكس)، وإذا فقد هذا الرباط التعبيريّ فقدت الليتورجيا سبب وجودها كمقوِّمة من مقوِّمات الحياة الكنسيَّة. للليتورجيا بُعْدٌ شهاديٌّ داخليٌّ (تجاه ذاتها وتجاه المؤمنين)، وبعْدٌ إعلانيٌّ خارجيٌّ (ليتورجيا ما بعد الليتورجيا، على حدِّ قول الأب ألكسندر شميمن). فالطقس الذي لا يحافظ بوضوح على هذه الروحية الدينامية للليتورجيا لا يفيد الكنيسة، وبالأحرى، لا يحدِّدها ولا يحدُّها.

ج - الكنيسة ليست مجموعة اجتماعية لأفراد لهم حقوق وعليهم واجبات. الكنيسة جماعة أشخاص يتواصلون من خلال الأسرار التي تربطهم بالحمل الذي هو في وسطهم. لغة هذه الجماعة لا تسترجع مفردات هذا الدهر المقتبسة من قاموس الحقوق والواجبات، بل تقوم على مبدأي المحبة والخدمة. لذلك لا يصحُّ في هذه الجماعة لا مبدأ الرئيس والمرؤوس، ولا مبدأ الهزيمة الإدارية. فالشورى، والتقاط المواهب المسكوبة على الأفراد، وحسن استثمار هذه المواهب وتوظيفها هي اللغة الوحيدة لهذه الجماعة.

المشكلة المطروحة، إذا، على الكنيسة اليوم هي مشكلة مجديّتها مع بُعدها التجسُّديّ، وارتباط هذا البُعد والتعبير اللاهوتيّ عنه باستقامة الرأي. واستطراداً لما ورد في الفصلين الثاني والثالث، نورد هنا بعض الأمثلة لتكون مجال تأمُّل ونقاش:

أ - مفهوم السلطة

تدخل مخاطر الدهرنة، أوّل ما تدخل، إلى مفهوم السلطة. ففي استقامة الرأي السلطة الوحيدة القائمة هي سلطة المحبة، وهي

تتبع من استنارة الأول (أي الأسقف) وهي خاضعة دومًا للمحاسبة بالاستناد إلى هذا المعيار. النمط الأرثوذكسي السائد جعل من مفهوم السلطة، السائد عند أهل هذا الدهر، مثالاً يُحْتَذَى، ما يفسّر طبعًا ابتعاد المؤمنين عن الكنيسة لأنهم، عمليًا وبشكل غير واع تقريبًا، يرفضون هذه الممارسة.

السلطة المقرونة بالأمر والنهي سلطة لا تتماشى مع قول الربّ لبطرس: «قَالَ لَهُ أَيْضًا ثَانِيَةً: «يَا سَمْعَانُ بَنَ يُونَا، أَتُحِبُّنِي؟» قَالَ لَهُ: «نَعَمْ يَا رَبِّي، أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي أَحِبُّكَ». قَالَ لَهُ: «ارْجِعْ غَنَمِي» (يو ٢١: ١٦). من هنا كانت الضرورة القصوى والملحّة لإعادة اكتشاف معنى الصورة التي رَسَمَهَا ديونيسيوس الأريوباغي للتعلق حول الحمل واستبدال بها الصورة الهرميّة المسيطرة اليوم، علمًا أنّ الدفاع الكلامي عن هذه الأخيرة ليس قويًّا في كل الأوساط الإكلييريّة.

كيف نترجم سلطة المحبة حياة؟ كيف يكون الأول هو الخادم فعلاً لا قولاً؟ كيف نقيم الفرق بين سلطة ترعى وترعى، وتسلب وتتخذ من الخطاب اللاهوتي (ككلام إغناطيوس الأنطاكي على الأسقف) ذريعةً ليبدّل مفاهيم استقامة الرأي؟ كيف نربط السلطة المحبّة بالمحاسبة المحبّة، فينمو كل واحد في المسيح ضمن الجماعة بتواضع يتحرّك في الاتجاهين؟ إن لم تعمل الأرثوذكسيّة اليوم على استعادة هذه الأسس المستقيمة الرأي، ستكون قبلت بالدهريّة دستورًا كائنًا ما كان الخطاب اللاهوتي الذي تستعمله. ضمير الكنيسة، الحيّ بالروح القدس، سيكشف، ولو بعد حين، قصور هذه المقاربة الدهريّة عن الارتفاع بالعروس إلى ملء قامة المسيح.

ب. مفهوم الخدمة

هذا التأمّل في موضوع السلطة يقودنا، بشكل طبيعيّ، إلى مفهوم الخدمة التي هي ترجمة عمليّة للمحبّة في ظروف معيّنة، وبناءً على

طاقات محدّدة. تشهد الأرثوذكسيّة اليوم انحسارًا لمفهوم الخدمة، الذي يُحصَر، في كثير من الأحيان، بِبُعْدِ الليتورجيّ. وعندما تقرأ العديد من الكتابات الأرثوذكسيّة يُحَيَّلُ لك أنّ الخدمة هي فقط في الوظائف المرتبطة بالهيكل، وكأنّ الهيكل يختصر الكنيسة، والليتورجيا تختصر حياتها. وبسبب مفهوم التسلسل الرسوليّ المهمّ في كنيستنا، يُصَبِحُ الأسقف، بحُكم موقعه في الليتورجيا، مصدر كلّ الوظائف. من هنا كانت الضرورة لإعادة اكتشاف معنى الخدمة في استقامة الرأي. لن نردّد، هنا، ما جاء في مكان آخر حول المواهب وتشعُّبها، وأهمّيّة توظيفها في خدمة شعب الله داخليًّا، والمساهمة في تأدية دور هذا الشعب الخلاصيّ: ككهنوت ملوكيّ، خارجيًّا. تستخفُّ الإدارة الكنسيّة اليوم، (عمليًّا، وربما نظريًّا أيضًا)، بمفهوم الكهنوت الملوكيّ، وتركز تعليمها اللاهوتيّ على الكهنوت الخاصّ. في كتاب «كنيسة الروح القدس» للأب أفاناسياف سعى هذا الأخير لإعادة الأمور إلى نصابها، بلفته النظر إلى هذا المفهوم الأساسيّ في استقامة الرأي، لكن من دون جدوى. ترتاح الكنيسة الأرثوذكسيّة إلى هذا المفهوم الضيق للخدمة لأنّه يقوِّي السلطة الإكلييريكيّة على حساب مفهوم شعب الله. ولأنّ هذا المفهوم الديناميّ للخدمة اضمحلّ، وتقع على الأسقف مهمّة السهر عليه، تحوَّلت الخدمات إلى وظائف هرميّة، بالمعنى الدهريّ للكلمة، ما أثار سلبًا في مفهوم آخر هو مفهوم الشركة.

ج - مفهوم الشركة

ماذا يعني، اليوم في الكنيسة الأرثوذكسيّة، تعبير «الشركة»؟ احتفظنا، من حيث الخطاب اللاهوتيّ، بما جاء عند بولس الرسول: «فَإِنَّا نَحْنُ الْكَثِيرِينَ حُبَزٌ وَاحِدٌ، جَسَدٌ وَاحِدٌ، لِأَنَّنا جَمِيعًا نَشْتَرِكُ فِي الْخُبْزِ الْوَاحِدِ» (١ كور ١٠: ١٧). وكأنّ هذه الشركة في الكأس الواحدة تجعل منا، بشكلٍ سحريّ، «شركة مؤمنين» بالاستغناء الكامل

عن كلُّ بُعْدٍ تجسُّديٍّ. كم من الأمور التي عرفتها استقامة الرأي تمَّ الاستغناء عنها، وهي تعبر عن روح الشركة تعبيراً فعلياً وفِعْلاً! أين نحن من فكرة «السيوخ» الذين يؤلفون الـPresbyterion وفق ما جاء في الكتاب؟ أين نحن من قانون الرسل الذي يقضي ألا يفعل الأول شيئاً من دون الإخوة، ولا الإخوة شيئاً من دون الأول؟ أين نحن من كلمة «مستحق»، أثناء الشرطويَّة، وما تعنيه من دور للشعب في قبول أصحاب الخدم الخاصَّة؟

المشكلة اليوم هي لاهوتيَّة في العمق. المنطق الدهريُّ يربط الهرميَّة بالمسؤوليَّة، بينما، في استقامة الرأي، كلُّ مؤمن مسؤول عن الكنيسة جمعا، مهما كانت خدمته الخاصَّة وموهبته المثمَّرة في الكنيسة. ليس الأسقف مسؤولاً عن الكنيسة أكثر من أيِّ مؤمن فيها. فنحن نساوينا في المسؤوليَّة عن الكنيسة بأسرار الدخول (المعموديَّة، والميرون، والشكر) ونراقب بعضنا بعضاً في خدماتنا الخاصَّة النابعة من المواهب. إذا كانت مسؤوليَّة الأسقف، القائم على حسب قلب الله وبفعل عمل الروح في الكنيسة، أن يلتقط المواهب، ويسهر على حسن توظيفها، فمسؤوليَّة كلِّ مؤمن أن يساعد الأسقف في عمله، وأن يسهر على أن يبقى الأسقف أميناً على الوزنة. مقارنة مفهوم الأسقفية كما نستعيد فيه اللاهوت اللاتيني تقريباً (الذي حصر موهبة الأسقفية بأسقف روما) هو إنهاء للفكر الشركويِّ العزيز على استقامة الرأي. لمَّا قال مكسيموس المعترف: «أنا استقامة الرأي»، كان يعي تماماً هذا البُعد، وقد دافع عنه إلى حدِّ الاستشهاد.

خلاصة القول من هذه الأمثلة الثلاثة أن وضعنا في الكنيسة الأرثوذكسيَّة مأسويٍّ من حيث ترجمة الأبعاد التجسُّديَّة للإيمان المستقيم. يستلهم خطابنا استقامة الرأي، أمَّا أفعالنا فتستلهم الدهريَّة. لا ينقذنا إلاَّ وقفة واعية ومتواضعة تنظر، بفكر نقديٍّ بناءً، إلى ما نحن عليه، وتقاربه مقارنة بوصايا السيِّد لنا.

إعادة روح التحدي إلى جسم الكنيسة، وأول التحديات تحدي الذات

هل يمكن أن يتم ذلك؟ «فَنظَرَ إِلَيْهِمْ يَسُوعُ وَقَالَ لَهُمْ: «هَذَا عِنْدَ النَّاسِ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ، وَلَكِنْ عِنْدَ اللَّهِ كُلُّ شَيْءٍ مُسْتَطَاعٌ» (متى ١٩: ٢٦). إذاً كل شيء ممكن في جسد المسيح! المشكلة هي في الكيف! لا أدري ما إذا كان تعبير «روح التحدي» هو التعبير الصحيح. هناك العديد من التحديات التي على الكنيسة أن تواجهها. هكذا كان الأمر منذ البدء، وما وعد السيد أتباعه بغير ذلك. لذلك ليست المشكلة في وجود التحديات، ولو كان علينا أن نعتد في هذا المجال سياسة واضحة وصارمة، ولنا عودة إلى هذا المجال لاحقاً في هذا المقطع. لكن التعبير الصحيح ربّما هو «روح الرسوليّة». هل في الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم روح رسوليّة؟

نحن نقرأ سفر أعمال الرسل كسلسلة من الأحداث التاريخية، ونتأمل بما جاء فيه أيضاً من تعليم، وبعد ألفي سنة بتنا نعتبر أمر هذا السرد التاريخي «طبيعياً»، وما عدنا نتوقّف كفاية عند سياقه، ولا نعقد مقابلة، في العمق، بين ذلك الزمن وإيامنا هذه. نسلك على أساس أنّ المسيحيّة بدّلت التاريخ، وأصبحت جزءاً منه، وأنّ هذا الأمر يعفيها من التمثل بزمن التأسيس، ما يُسمّيه عموماً «الكنيسة الأولى». يحلو لبعض المسؤولين الكنسيين أن يدكروا دوماً بأنّ الزمان تغير، وأنّه لا يصحّ اليوم ما كان يصحّ من ألفي سنة، وأنّ الروح القدس لا يفعل في الكنيسة اليوم كما فعل فيها من ألفي سنة، ولذلك فهذا التمثل حدود. الحقيقة أنّ هذا القول صحيح إلى حدّ. فهو صحيح في ما يعود إلى الأساليب ومحدوديّتها، لكنّه لا يصحّ في الأسس. من هنا، وحتى نقف عند مستلزمات الرسوليّة، سنتوقّف قليلاً عند الأمور التالية:

- ١- الإعلان الإلهي ومسؤولية التبشير
- ٢- التمايز والشهادة حتى الاستشهاد
- ٣- المحبة ومصداقية الخدمة.

أ. الإعلان الإلهي ومسؤولية التبشير

الكنيسة ليست هدفاً بحد ذاتها. يَوْمُ تُصْبِحُ الكنيسة محوراً لحياتها تخسر سبب وجودها. في تعليمنا المستقيم الرأي، إنَّ للرسولية موقفاً خاصاً في حياة الكنيسة، لذلك نحن نتكلم على تسلسل رسولي، وليس على رسل جدد. الرسول هو من كان على احتكاك مباشر مع السيد وتسلم منه مهمة البشارة: «فَادْهَبُوا وَتَلْمِذُوا جَمِيعَ الْأُمَمِ وَعَمِّدُوهُمْ بِاسْمِ الْآبِ وَالْإِبْنِ وَالرُّوحِ الْقُدُسِ» (متى ٢٨: ١٩)، وأوكل الرسل إلى الكنيسة مهمة متابعة هذا العمل البشاري على حد قول الرسول بولس: «لأنه إن كنت أبشّر فليس لي فخر، إذ الضرورة موضوعة عليّ، فويل لي إن كنت لأبشّر» (١ كور ٩: ١٦). على هذا تتأسس خصوصية الكنيسة: أن تكون ناقلة للإعلان الإلهي ليس إلا.

في «أعمال الرسل» يضعنا النص الكتابي أمام حادثتين مهمتين للغاية. أولاهما حلول الروح القدس في العنصرة على الرسل، والخطاب الشهير لبطرس إلى الجموع، هذا الخطاب الذي كان كل سامع يفهمه وفق لغته الخاصة، لأن الإعلان الإلهي موجه إلى الجميع (أع ٢: ١-٨). ثانيتهما هي ظهور السيد لشاوول على طريق دمشق، وتحويله إياه من مضطهد للكنيسة إلى مبشّر للأمم جال ثلاث مرّات ضفاف البحر المتوسط (أع ٩: ١-١٦). ليس الإعلان الإلهي ملكاً للكنيسة حتى تحتكره، وعليها أن تبغّه كما فعل بطرس وبولس، وكما فعل باقي الرسل أيضاً عندما غادروا أورشليم، وبشّروا المسكونة المعروفة في حينه.

هذا يعني أن تكون الكنيسة الأرثوذكسية أمينة للرسالة فلا

تشوُّهها. في استقامة الرأي، نحن لا نركز بفلسفة خاضعة للتبديل في جوهرها، بل نركز بالحياة المضحية حتى الموت، والتي ليست لها لغة سوى لغة المحبة والتفاني والخدمة. لذلك، لا يُفحص تبشير الكنيسة بالإعلان الإلهي بالرجوع إلى المنظومة اللاهوتية (على أهميتها)، ولا إلى الترتيب الطقسي (على محوريتها)، ولا إلى التنظيم الكنسي (على ضرورته). هذه كلها عوارض مهمة، عليها أن تتكيف والبشارة وتُفحص ذاتها على ضوء مستلزماتها وليس العكس. يُفحص تبشير الكنيسة على ضوء ملاءمته روح الإنجيل، هذه الروح التي لا تقبل بأن يكون المؤمن فاتراً. وقد تكلم بولس على هذا الامتحان في رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس، عندما قال إن أعمالنا كجماعة وكأفراد ستمتحن بالنار، ولن يصمد إلا من كان على مستوى هذا الصمود (١ كور ٣: ١٣). هل عندنا اليوم الجرأة لنحتكم إلى هذه النار الآكلة للهشيم والمنقية للذهب؟

إن إحدى مشاكل الكنيسة الأرثوذكسية اليوم أنها استغنت عن موهبة النبوءة. فنحن لا نُصغي كفاية إلى ما «يقوله الروح للكنائس». عسانا اليوم نستعيد التواصل الذي يسمح لنا بأن نسمع بعضنا لبعض، ونتلمس روح النبوءة القائمة في وسطنا، بسبب عمل الروح القدس المسكوب علينا في سر الميرون. فالتنبية في وسط الجماعة أمر مهم حتى لا تنسى الكنيسة دورها في العالم، ولا تتغاضى لا عن أهميتها ولا عن سبل فحصه باستمرار.

ب. التمايز والشهادة حتى الاستشهاد

يقودنا هذا الكلام إلى النقطة التالية ألا وهي تجسيد هذا الهاجس التبشيري في العالم. الدعوة هي أن نحمل الإعلان الإلهي إلى العالم ونحن واعون تمامًا عن دهرية. لا يمكن للكنيسة أن تبشّر، بمنطق أهل الدهر، بيسوع المنتصر على الصليب. فأهل

الدهر لا يفهمون كيف لهذا الرجل، «الَّذِي حَمَلَ هُوَ نَفْسَهُ خَطَايَانَا فِي جَسَدِهِ عَلَى الْخَشَبَةِ، لِكَيْ نَمُوتَ عَنِ الْخَطَايَا فَتَحْيَا لِلرَّبِّ» (١ بط ٢: ٢٤) وُرْفِعَ عَلَى الصليب، أَنْ يَخْلُصَهُمْ. هم، كالرسل قبل أن تُفْتَحَ عيونهم، يسألون: «يَارَبُّ، هَلْ فِي هَذَا الْوَقْتِ تَرُدُّ الْمَلِكَ إِلَى إِسْرَائِيل؟» (أع ١: ٦). يسألون ذلك بمنطق هذا الدهر، منطق القوَّة والبغضاء، غير القادر على أن يقبل قوَّة المحبَّة وطاقة التواضع على «مخرجة الحجر عن باب القبر» (مر ١٦: ٣).

لذلك، أكَّد الربُّ يسوع للرسل أنَّهم سيموتون الميته التي هو مزعم أن يموتها (يو ٢: ١٨-١٩). لم يعد الربُّ أتباعه إلا بأنَّ منطق الدهرية في هذا العالم سيضطهدهم لأنَّهم سيتمايزون عنه. كل مساومة مع منطق الدهرنة خيانة للإعلان الإلهي. لكن، وللأسف، لا بدُّ هنا من التذكير بإمكان تفسير هذا الكلام على عكس المقصود به. فمن الممكن أن يكون ظاهر الكلام (أو حتَّى التمثُّل أحياناً) مطابقاً للمنى الإنجيلي، بينما هو ينمُّ، في الواقع، عن غياب تامٍّ للهَّم التبشيريِّ الأساس^(٢). طبعاً التميُّز ليس هدفاً بحدِّ ذاته. لكن لا بدُّ من أن تخاطر بأن تكون متميِّزاً إذا أردت أن تخدم الكلمة بكلِّ ما فيها من حدَّة. منطق الدهرنة لا يرتاح إلى التميُّز حتَّى في الكنيسة. ولذلك، من يجازف بالشهادة لاستقامة الرأي يعرِّض نفسه، حتَّى في الكنيسة، لشيء من الاستشهاد، الذي يمكن أن يصل إلى الاستشهاد الجسديِّ.

وعى الكاتب اليوناني نيكوس كزانتزاكيس هذا الأمر في كتابه الشهير *Le Christ Recrucifié*، حيث قتلت الرعيَّة من أراد أن يعيش متمثلاً بالسيِّد حتَّى النهاية. لذلك، فالشهادة للإعلان الإلهي هي

(٢) الكلام التكفيري الذي يصدر في بعض الأوقات من بعض الهيئات الإكليريكية، أو أفراد مسؤولين، وذلك باسم رأي شخصي عندهم في موضوع لاهوتي، أو رعائي، أو حياتي. غياب الرحابة في قبول الاختلاف هو أيضاً وجه من وجوه الدهرنة، إذ فقط أهل هذا الدهر لا يعترفون بأنَّ الاختلاف أمر إيجابي من شأنه خدمة الإنسان وضُمَّه إلى مسيرة الانطلاق نحو الله.

شهادة بالحياة قبل أن تكون شهادة بالكلام، وإن لم تكن هذه الأخيرة نتيجة طبيعية للأولى فلا جدوى منها، وربما تكون ضارة. يُؤخذ على البعض أنهم متشدّدون في مواقفهم، ويُصَحّون، من باب المهادنة للدهرنة، بالتريث في التشبُّث بالإعلان الإلهيِّ سمة وحيدة لحياتهم. الحقيقة أنك لست بحاجة إلى إذن أحد كي تشهد للرب. على الجماعة أن تفحصك على ضوء المعطى الإنجيليِّ، ولها أن تسألك عن سبب الرجاء الذي فيك. لكن، ليس لأحد أن يمنحك من أن تكون أميناً للشهادة. وفي الوقت عينه، أنت مؤتمن على مصداقية شهادة الآخرين مهما كان موقعهم الكنسيِّ، وليس لأحد أن يحرمك من حرّية أبناء الله التي سكّبت عليك في جرن المعمودية، لكنَّ حقَّ الآخرين عليك أن تحاسبهم، هم أيضاً، وفق المعطى الإنجيليِّ وليس وفق حكمة الدهر. هذا مُبرَّر وجود اللاهوت أصلاً. أمّا إذا أضحى هذا الأخير هدفاً لنفسه، فيتحوّل إلى إيديولوجيا محدودة الأفق، لا تماسُّ لها مع استقامة الرأي. هل من لاهوتٍ إلا في سبيل الشهادة؟ وهل لهذا اللاهوت مصدرٌ غيرُ المحبّة؟ وهل للمحبّة مصبٌّ غيرُ الخدمة؟

ج. المحبّة ومصداقية الخدمة

هذا الكلام ينقلنا إلى العنوان الفرعيِّ الأخير من هذا الفصل، وغايته، بعد الكلام على التبشير وعلى الشهادة، تسليط الضوء على الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا في استقامة الرأي لتحقيق هذين الأمرين، ألا وهي المحبّة.

«أحبّني يا بطرس؟... ارع خرايفي!» (يو ١٦: ٢١). هذه هي قاعدة الرعاية، والرعاية هي التكليف الإلهيُّ بالذات. لم يحدّد الربُّ لبطرس من يرعى. فالكنيسة ترعى نفسها وترعى العالم، ومحبّة الكنيسة هي لهذا المسيح الكونيُّ الذي سيقدّم الكون كلةً للآب في اليوم الأخير، على ما جاء في سفر الرؤيا.

إنَّ التعبير عن المحبَّة الذي ورد في ما جاء عند يوحنا اللاهوتي في إنجيله ورسائله، وفي ما جاء عند بولس رسول الأمم، لأمرٍ بالغ الأهميَّة لأنَّه يضع جماعة المؤمنين، وكلَّ شخص فيها، أمام مسؤوليَّة عيش مقتضى الإيمان. لن نعود هنا إلى ما أوردناه في فصلين ماضيَّين حول عيش المحبَّة في الكنيسة الأرثوذكسيَّة. لكن، لا بدَّ من التذكير بالأهميَّة التي أعطيت للمحبَّة ومفاعيلها من وجهة نظر معيارية. أمَّا هنا فهمنا مختلف. همُّنا أن نسأل عن استعداد الكنيسة الأرثوذكسيَّة، في العالم وفي أنطاكية، لتفحص نفسها على ضوء المحبَّة وليس على ضوء مقتضى الدهر، والرؤى الفرديَّة.

يقول يوحنا المعمدان: «يَنْبَغِي أَنْ ذَلِكَ يَزِيدُ وَأَنْيَ أَنَا أَنْقُصُ» (يو ٣: ٣٠)، متكلِّماً على دوره في التحضير لمجيء المسيح. هل هذا هو منطق كلِّ منَّا في الكنيسة كرامة، كجماعة، كأفراد؟ هل هذا المنطق يقوم «في المحبَّة» كما أرادها الله لنا، أم إنَّ منطقنا هو على قياس ضعفنا، وضعف محبَّتنا؟ هذا هو التحديُّ الكبير للكنيسة الأرثوذكسيَّة اليوم: أن تجيب عن هذه الأسئلة من دون مراوغة، أو تفلسف، أو دهرنة مموَّهة.

الدعوة هي، إذًا، إلى مقاربة لاهوتيَّة جديدة وفدَّة، مقاربة لا تفصل، لا نظريًّا ولا عمليًّا، بين ما تقوله الكنيسة وما تفعله. هذه المقاربة تعطي الأولويَّة لاستقامة رأي راسخة في الكتاب ومستندة إلى عمل الروح في الجماعة، ساعية لردم الهوَّة بينها وبين حال الكنيسة الأرثوذكسيَّة من حيث ما قام فيها من فصام بين القول والفعل. إن لم تعتمد الكنيسة الأرثوذكسيَّة اليوم مقاربة كهذه، سيزداد، وبسرعة، تباعدها عن استقامة الرأى، وسيحمل مشعل المحبَّة، والشهادة، والتبشير، من سيقمهم الله «أولادًا لإبراهيم» بفعل عمل روحه الذي يهبُّ حيث يشاء.

الفصل التاسع

إعلان جديد للبشرى السارة

من الواضح أن الطابع النقدي لواقع الكنيسة الأرثوذكسية اليوم، في العالم وفي أنطاكية، يغلب على ما جاء في الفصول السابقة. كما أن هذه الفصول أقامت الفرق ليس فقط بين الكنيسة الأرثوذكسية واستقامة الرأي بل، أيضاً، بين مقارنة لاهوتية مستكينة لوضعها ولخطابها بحجة المحافظة على التقليد، ومقاربة لاهوتية دينامية المنحى تجعل من التقليد الحي محرّكها الأساس.

كانت المعطيات التي حرّكت اللاهوتيين في القرون الخمسة الأولى من المسيحية ذات طابع عقائدي مرتبط، في أكثر الأحيان، بشخص يسوع المسيح، وبمسألة الثالوث، وتبعات هذا الفكر اللاهوتي التأسيسي في القرون اللاحقة كمسألة الأيقونات (يوحنا الدمشقي)، أو الانبثاق (فوتيوس الكبير)، أو النور غير المخلوق (غريغوريوس بالاماس). ولم يكن أقل أهمية التعليم المرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدة التجسد، ألا وهو البعد الاجتماعي لاستقامة الرأي (باسيليوس الكبير، ويوحنا الذهبي الفم). لكن من المهم جداً لفت النظر إلى أن هذا الجهد في بلورة العقيدة وتبعاتها الحياتية، ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعملية مد الخلاص إلى العالم، لأن الكنيسة مسؤولة عن هذا وعن هذا فقط. لذلك بقي الإنسان، هذا المخلوق الذي خصّه الله بحبّ فريد، هو في وسط هذا الجهد اللاهوتي، وكان من الواضح أنه على الكنيسة أن تخدم هذا التوجّه بشكل مطلق.

مع غلبة الفكر السكولاستي على نمط الخطاب اللاهوتي السائد في الكنيسة الأرثوذكسيّة اليوم، ومع عودة عارمة للمفاهيم اليهوديّة إلى حياتنا الليتورجيّة (الهيكل، الكهنوت، الشعب...)، ومع تأثير منطق الدهرنة على السلوكيات الكنسيّة وبعض المفاهيم التدبيرية، كان لا بدّ من وقفة جدية في نهاية المطاف لطرح بعض الأمور كمنطلق جديد ممكن لما قد يكون عليه التوجّه اللاهوتي اليوم، بروحيّة كتابات التأسيس. ليس الهمُّ هنا في المسألة العقديّة التي كانت، لفترة طويلة من الزمن، الهاجس اللاهوتيّ الأساس. بل الهمُّ هونزع طغيان الجهود عن الفكر اللاهوتيّ، حتّى لا تتحوّل المقولات التعليميّة أصنامًا، وحتّى لا يحلّ تعليم الكنيسة عن نفسها محلّ التعليم عن يسوع الناصريّ. ليس من رؤية لاستقامة الرأي إلاّ تلك المتأصّلة في الصليب على حدّ قول الرسول بولس الذي أوضح صراحة أنّ همّه الوحيد هو أن يكرز بالمسيح مصلوبًا (١ كور ١: ٢٣).

من هنا كان من الضرورة بمكان النظر إلى صوغ مقولات جديدة - قديمة حول البشارة، أي حول نقل البشرى السارة إلى عالم اليوم، هذا العالم الذي تجسّد المسيح من أجله، وغلّب الموت.

في ما يلي، نعرض ما يمكن أن تكون عليه أمس هذه المقولات بشكل تصاعديّ، ليس من حيث الأهميّة، لأنّها تتكامل ولا تستغني واحدة منها عن الأخرى، لكن من حيث التتابع المنطقيّ المنبني على الكتاب وعلى ما يشكّل فحوى التقليد الحيّ الذي استبقته استقامة الرأي كنزًا للعالم، وليس فقط للمؤمنين. هذه الأسس هي:

المواهب والأسراريّة في الكنيسة.

الترتيب والتعلق حول الحمل.

الرقابة وحسن تنظيم البشارة.

المحاسبة واستقامة الشهادة.

المحبّة ولطف الله.

المواهب والأسرارِيَّة

في معرض الكلام على استقامة الرأي وحال الكنيسة الأرثوذكسيَّة، تطرقت فصول سابقة إلى موضوع المواهب في الكنيسة، وليس من حاجة إلى آية زيادة، في هذا المجال، على ما جاء في كتاب الأب أفاناسياف «كنيسة الروح القدس»، على هذا الموضوع. لكن ما يهمنا هنا هو التشديد، ليس فقط على البُعد الحياتي والعملائي لإشكاليَّة المواهب في الكنيسة، بل، أيضًا وبخاصَّة، على بعدها الأسراري.

تحت تأثير اللاهوت اللاتيني، وبخاصَّة السكولاستي منه، نجد، في عدد من المؤلَّفات التي لها طابع شعبي أو التي تدرَّس في معاهد اللاهوت، مقارنة لموضوع الأسرار تركَّز على تعدادها من جهة (الأسرار السبعة)، وعلى تأسيسها وشكلها من جهة أخرى. يربط بعض هذه التعاليم هذه الأسرار بنمو الإنسان في المسيح، لكنَّ القليل من هذه التعاليم يُظهِر الرباط الوثيق بين البُعد الشخصي والبُعد الجماعي (لكون الجماعة هي الكنيسة - جسد المسيح، الذي به نحيا ونتحرَّك، كما قال بولس الرسول). فقد طغى الطابع الفردي على مفهوم الأسرار، وغاب عنها المفهوم العلائقي الخادم والراعي. حتَّى خدمة الليتورجيا اقتصرت تعليميًا على بُعدها الأدائي وغاب عنها البُعد الرعائي، فأصبحت الكنيسة تخدم نفسها عبر الليتورجيا عوضًا من أن تخدم العالم بواسطة الليتورجيا^(١).

هذا المفهوم الذي جعل من الوجه الأدائي الطقسي محور التعليم عن الأسرار، أسقط طبعًا مفهوم الأسرار الأساس في استقامة الرأي،

(١) الأمثلة التي يمكن أن تساق هنا كثيرة، وليس أقلها ممارسات الكنيسة في ما يعود إلى الزواج، والمعموديَّة، وسرَّ التوبة.

ألا وهو دعم الجماعة في نمو أفرادها في المسيح^(٢). ولدعم الجماعة هذا النمو وجهان:

أ - يتمثل الوجه الأول بالاعتراف بموهبة شخص ما، كجزء من تميته في المسيح، لأن في هذا اعترافاً بعمل الروح القدس عبره، هذا العمل الذي يُفعل سر الميرون المقدس.

ب - أما الوجه الثاني فيتمثل بإعطاء هذه الموهبة مجال العمل والنمو في خدمة الجماعة، لأن هذا هو التأكيد لحيوية الأسرار وفعاليتها.

إذا أرادت الكنيسة اليوم أن تجرد الأسرار من طابعها السحري الطاعي، فعليها أن تعترف نظرياً بوجود المواهب، وتفعلها عملياً، وتعتبر قدسية هذه المواهب جزءاً لا يتجزأ من العملية التقديسية التي نسميها في الكنيسة أسراراً. هناك إذاً أمران في غاية الأهمية، ولا بد للخطاب اللاهوتي وللحياة الكنسية من أن يتعاملا معهما بصدق وتواضع: أولاً إن الحياة الأسرارية غير قابلة لأن تحدد لأنها عمل الروح القدس في الأشخاص وفي الجماعة، وليس حتى للكنيسة أن تأسر هذا العمل في أي إطار نظري كائن ما كان؛ ثانياً إن عدم الاعتراف بالمواهب كجزء من العملية التقديسية الأسرارية هو تجديف على الروح القدس، لأنه نكران لحيويته الدائمة. الكنيسة، كجماعة حيية، هي التي تعطي الصفة الأسرارية التي من شأنها أن تصود المؤمنين في نموهم في المسيح، أي في حياتهم الروحية.

هذا كلام لا يروق لكثيرين لأنه يحد من سلطان خدام الهيكل. لكن منطلق الهيكل ومنطق خدام الهيكل منطلقان غريبان عن استقامة الرأي. فالهيكل الوحيد الذي نعبد الله فيه هو جسد المسيح، وكل قول

(٢) لا بد هنا من ذكر الممارسات الخاطئة في ما يعود إلى الأبوّة الروحية التي أقامت فصاماً بين ممارسة سر التوبة والحياة في الرعية ودور الكاهن في إمامة هذا السر مع أبناء رعيته كجزء لا يتجزأ من عمله الرعائي التربوي المؤسس على سر الشكر، سر اجتماع الكل إلى واحد.

غير ذلك هو نكران للقيامة ولقول المسيح «انقضوا هذا الهيكل، وفي ثلاثة أيام أقيمه»^(٣) (يو ٢: ١٩). واستقامة الرأي لا تستعمل تعبير «خدّام الهيكل» هذا التعبير اليهودي القائم على مبدأ الأسباط. استقامة الرأي لا تعترف إلا بخدمة «الكلمة» بالمعنى الواسع لهذا التعبير، طبعاً كما يوضح الرسول بولس (وكذلك الرسول بطرس) في كلامه على المواهب.

لذلك، يسقط هنا كل الكلام السائد اليوم في الأوساط الأرثوذكسيّة على مكرّسين وغير مكرّسين. كل من اعتمد على اسم الآب والابن والروح القدس، ونال المواهب، وتغذى من كأس المقدّسة، مكرّس لله، ويحمل على حيينه سمة التاء. الإدارة الكنسيّة، بتركيبها الحاليّة، هي التي تعيق أحياناً تفعيل المواهب وإعطاءها دورها الأسراري، ولا تعترف بوجهها التكريسيّ. هذا الوجه الإداريّ الغريب عن استقامة الرأي ينفي التكريس عن أعضاء «الأمّة المقدّسة»، التي أصبحت بكاملها كهنوتاً ملوكياً. هذا الوجه الإداريّ هو الذي يقيم الشرح في شعب الله معطلاً بعض المواهب الخاصّة على حساب مواهب خاصّة أخرى. الأرثوذكسيّة بحاجة ماسّة إلى أن تعيد اكتشاف أصالة تعليمها المستقيم، نافضة عنه عبار تأثير السكولاستيّة اللاتينيّة، معترفة لكل مؤمن بطاقات الخدمة المسكوبة عليه، كجزء لا يتجزأ من وظيفة الشعب الأسراريّة، كجسد واحد للمسيح الغالب. والشعب المؤمن مدعوّ إلى أن يقوم بدوره النبويّ بالإعلان عن ضرورة استعادة هذا الحضور الأسراريّ للمواهب في الكنيسة. في استقامة الرأي، الشعب ليس بحاجة إلى إذن أحد ليدافع عن حق الله في بيعته، اللهمّ إذا تواضع، واستلهم الروح، وأراد للعروس أن تكون بهيئة ومن دون غضن، مطهراً نفسه من خطر طغيان الدهرنة على فكره.

(٣) في القرون الأولى للمسيحيّة رفض المسيحيون (القديس بوليكرابوس واضح في هذا المجال) أن تكون لهم هياكل، لأنّ الهيكل الأرضيّ الوحيد الذي يعبد فيه المسيح هو هيكل قلوبنا.

الترتيب والتحلُّق حول الحمل

يشير هذا الموقف، طبعاً، احتجاجات الكثيرين، وذلك لأكثر من سبب، وليس أقلها موضوع «اللياقة والترتيب». ألا تشكل «جماهيرية» مواهبية كهذه خطراً على اللياقة والترتيب اللذين أوصى بهما الرسول؟ أليس في هذا الكلام نَفْسُ بروتستانتِي من شأنه أن يحوّل الكنيسة إلى شردمة أشخاص لا يجمع بينهم شيء؟ ماذا عمّا جاء في تعاليم الرسل، وعند الآباء، وفي القوانين عن دور الأسقف في الكنيسة؟ ربّما يضمّر هذا التناقض الشكلي ما هو أكثر خطورة. ليس هنا المجال لاستعراض ما جاء في الكتاب المقدّس حول الأسقف ومجمع الشيوخ، أو عند الآباء، وبخاصّة إغناطيوس الأنطاكيّ، أو بعض القوانين الوضعيّة التي سنّتها المجامع. يستدعي هذا الأمر شغلاً علمياً طويلاً، حبذا لو يحصل فيسقط مبدأ الاستعمال الانتقائيّ للكتاب المقدّس^(٤)، وللآباء^(٥)، وللقوانين^(٦)، من قبل المدافعين عن هرميّة التنظيم الكنسيّ. لكن لا بدّ من تأكيد بعض الثوابت، حتّى لا يُظنّ أنّ كلاماً كهذا من شأنه أن يزعزع أسس ثبات الأرثوذكسيّة:

أ - لا يعني الكلام الذي ورد في الفقرة السابقة أن ليس للأسقف وللكهنة وللشمامسة دورٌ في الكنيسة.

ب - كما أنّ هذا الكلام لا يعني أنّ الخدمة الليتورجيّة ليست مركزيّة في الجماعة.

(٤) خاصّة في ما يعود إلى المواهب الخاصّة في الكنيسة.

(٥) للأستاذ أسعد قطّان مطالعة حول إغناطيوس الأنطاكيّ وكلامه على الأسقفية، حرّية بأن تقرّ لتوضيح مدى ابتعادنا اليوم عن حقيقة ما أراد أن يقوله إغناطيوس الأنطاكيّ الذي تكثر الإشارة إليه.

(٦) للعديد من القوانين الوضعيّة أسباب محدّدة حتمت إقرارها في حينه، ويتمّ هنا وهنالك، وحسب ما تستدعيه المصالح المحدودة أو المكانيّة، تجاوز هذه الأسباب. فلماذا لا يُصار إلى اعتماد موقف واحد موضوعيّ من إعادة قراءة القوانين غير العقدية والعمل على تحديثها؟

ج- وهذا الكلام لا يعني أبداً الاستغناء عن الأسرار.

لكن، بالعكس، هذا الكلام دعوة إلى أن يكون دور الأسقف ومجمع الكهنة من حوله أكبر ممّا هو عليه. فإنّ إبدال التنظيم الهرميّ اللاتينيّ (الذي يماشى منطق الدهرنة) بتنظيم دائريّ حول الحمل القائم في وسط الكنيسة، لا يعني التقليل من دور الآباء القائمين بالخدمة، لكن يعتبر دورهم مكّملًا لدور الشعب وليس بديلاً منه. علماً أعطى ديونيسوس الأيروباغيّ هذا المثال لصورة الكنيسة، اعتبر أنّ الأسرار هي المحرك الديناميّ للمتعلّقين حول الحمل، والحلقة الأولى فيهم هي حلقة الآباء الذين يقيمون الأسرار.

إذاً، ليس الكلام هنا على إلغاء الترتيب الكنسيّ، لكنّه على ترتيب يحترم التعليم حول شعب الله، كلّ التعليم وليس جزءاً منه. اللاهوت الأسقفيّ اليوم هو لاهوت ينظر إلى الأسقف وكأنّه «فوق» الكنيسة، وليس في وسط الكنيسة. لقد عبّر اللاهوت الأسقفيّ ذاته ليحصر كلّ المواهب في الأسقف، على خلاف ما يقوله الكتاب المقدّس وما عرفته الكنيسة الأولى بخاصّة. إنّ الترتيب يعنى غياب الفوضى، وإقامة السلام، وحسن تدبير الطاقات القائمة في الجماعة. هذا ما تفعله إمامة الأسقف، لكنّ الأسقف لا يقوم بذلك وحده والنصّ الكتابيّ واضح- بل في الجماعة وحوله مجمع الشيوخ. هذا العمل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموهبة الأسقف الخاصّة، هو أسرارّيّ بحدّ ذاته، وأسراريّته نابعة من خدمته جسد الربّ ومن تفعيله دور هذا الجسد، الذي هو الكنيسة، في العالم. من هنا أنّ دور الأسقف كبير، ومركزيّ، والاستغناء عن الترتيب الهرميّ لا يقللّ من أهمّيّته، ولا من مركزيّته، بل يبني على موقعه الليتورجيّ ليعطيه كلّ أبعاده.

ويرتبط بهذا الأمر أيضاً مفهوم المسؤوليّة عن الكنيسة. فالتنظيم الهرميّ، والاستغناء عن أسراريّة المواهب، يغدّي فكرة حصر المسؤوليّة عن الكنيسة بشخص الأسقف. الحقيقة هي أنّ كلّ معمد

مسؤول عن الكنيسة بمقدار ما الأسقف مسؤول عنها. وهذه المسؤولية ليست منة من أحد على أحد. هذه المسؤولية مرتبطة بوحي المؤمن مفاعيل أسرار الدخول فيه، وإحساسه بهذه المسؤولية جزء من خصوصية استقامة الرأي التي لا تقيم شرخاً، في الجماعة المؤمنة، بين إكليريكيين وغير إكليريكيين. إذا غاب هذا الحس بالمسؤولية أو خفت، فلأن الإدارة الكنسية تبعد المؤمنين عن الشأن الكنسي عندما تعتبرهم غير مكرسين، وتحصر حياة الكنيسة بالأداء الطقسي.

من هنا أن إعادة النظر بموضوع الترتيب الكنسي ليست أمراً تنظيمياً. إنها أمر لاهوتي وعملي في آن، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم المستقيم الرأي حول جماعة المؤمنين، ودورها في العالم، وطريقة ترتيب حياتها الداخلية. وهذا الأمر يقودنا إلى الموضوع التالي ألا وهو موضوع الرقابة وحسن تنظيم البشارة والخدمة.

الرقابة وحسن تنظيم البشارة والخدمة

إن المدلول السائد لتعبير «الرقابة» سلبي اليوم بسبب طغيان المفهوم البوليسي عليه. فما عادت الرقابة أمراً إيجابياً يؤدي إلى ملاحظة الآخر لتقويم عمله من أجل الإرشاد، والتوجيه، والتشجيع، لكنها أصبحت أمراً مربوطاً فقط بالنتائج السلبية المترتبة عليها.

إن كلمة الرقابة، بحد ذاتها، لا ترتبط بالنتيجة لا من قريب ولا من بعيد. أن تراقب يعني أن تنظر وأن تنظر بتمعن ودقة، فتكون مشاهدتك للأمر مشاهدة موضوعية تسعى من ورائها إلى أن تتعرف إلى الأشياء على حقيقتها فلا تسقط عليها خفيايات غريبة عنها أو آراء مسبقة. بل، على العكس، أنت تراقب (وتدقق في رقابتك) حتى تكون عن الأمور صورة واضحة، حقيقية وعادلة، تسمح لك بالتحرك في اتجاه دعم مسار الأشخاص في أدائهم، سلبية كانت نتيجة المراقبة أو إيجابية.

هذا هو مفهوم الرقابة بشكل عامّ وينطبق على عمل كلِّ المؤسّسات وكلِّ الأفراد، ويُعتبر اليوم في عالم الإدارة وعلم الحاكميّة (Go - ernance)، أساس عمليّة تأمين النوعيّة. فكّم بالحرّيّ ينطبق هذا الكلام على الكنيسة كجماعة تسعى إلى إعلان الخلاص للعالم. طبعاً يطرح هذا الأمر أسئلة عدّة مهمّة ومفصليّة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بماهيّة الكنيسة، وبما سبق وذكرناه في العنوانين الفرعيّين السابقين:

ولماذا نراقب؟

ماذا نراقب؟

من يراقب؟

أ - نراقب لأننا علينا أن نسهر على أن تؤدّي الكنيسة والمؤمنون واجبههم البشاريّ والشهاديّ في العالم، وفق ما جاء عند الرسول بولس: «مَعَ الْمَسِيحِ صُلِبْتُ، فَأَحْيَا لَأَنَا، بَلِ الْمَسِيحِ يَحْيَا فِيَّ» (غل ٢: ٢٠). لذلك فالرقابة في الجسم الكنسيّ هي للبنيان وحتى تكون الكلمة، والكلمة فقط، هي الفاصل في ما هو حقّ. عندما ندعو للأسقف في خدمة سرّ الشكر «أن يقطع كلمة الحقّ»، نجعل منه الرقيب الأوّل، ليس بالمطلق بل فقط كي يتأكّد، وتتأكّد الكنيسة معه، أنّ الكنيسة تعمل وأفرادها للحقّ. نراقب حتّى تبقى الكنيسة أهيّة للوديعة، التي توضع في يد الكاهن عند رسامته، وهذه الوديعة هي حضور المسيح في العالم ليس بالشكل فحسب بل بالرسالة المحيية. إذا لم نع الكنيسة أنّ هذه هي الوديعة تكون قد تحوّلت إلى عبادة نفسها عبر الطقوس، وتكون قد وقعت في الصنميّة. لذلك لا بدّ من أن نعيّ تأمناً وكيانياً سبب هذه الرقابة.

ب - السؤال الثاني، والذي لا يقلُّ أهميّة عن الأوّل، هو «ماذا نراقب؟» تكمن أهميّة هذا السؤال في بعده الحيويّ الخاصّ بالمسيحيّة بشكل عامّ، وباستقامة الرأي بشكل خاصّ. في كثير من الأحيان، وفي

إطار الحاكمية العاديّة، أنت تراقب بعامة ما يخضع لمعايير قابلة للتكمية (quantification) في المدى المنظور. أمّا في الكنيسة فأهميّة الكمّ نسبيّة وتمتدّ في الزمن لأنّ لتأثيرها بُعداً إنسانياً مرتبطاً بالأشخاص ونموهم في المسيح، وبالكنيسة وحضورها في العالم. كون الكنيسة مؤسّسة في العالم لا يعني أنها تعتمد المعايير ذاتها التي يعتمدها العالم، لأنّ لها خصوصياتها.

ولذلك فالمعايير التي اعتمدها في الفصلين الثاني والثالث هي أمثلة عن المعايير التي يمكن أن تعتمد لمراقبة حياة الكنيسة وتتبع نموّ المؤمنين، وهي معايير تختلف نوعاً عن معايير الحاكمية المألوفة ولو اعتمدت سيروزة المراقبة عينها. المهمّ هو أن تعي الكنيسة ويعي المؤمنون أنّهم يخضعون لهذه الرقابة بمنطق مختلف عن منطق الدهرنة، والأفسدت هذه الرقابة. يراقب بعض الأشخاص عمل الكنيسة بمعايير ليست من استقامة الرأي. فحضور الكنيسة بالنسبة إليهم هو الحضور المادّي المتمثّل بأهل الدهر وجاهة، وسلطاناً، ومظاهر. لكن لا يتناسب هذا الكلام وروحية الكنيسة والحدّة الإنجيليّة التي تدافع عنها استقامة الرأي:

رغم ذلك، لا بدّ من الحذر في اعتبار الشكل. في بعض المظاهر التقويّة أو الإعلاميّة، معياراً لفعاليّة الكنيسة في شهادتها. لذلك ربّما كان من المفيد دوماً، في هذا المجال، تذكّر ما جاء في الموعظة على الجبل، بشكل «طوباويات»، فهذه الأخيرة تضع أمامنا مرجعيّة حياتيّة بوسعنا استعمالها لتتأكد من التزامنا مقاربةً إنجيليّة في مراقبة بعضنا بعضاً.

ج - أخيراً وليس آخراً، نسال: من يراقب؟ الجواب المبدئيّ واللاهوتيّ في آن هو أنّ الشعب المؤمن كلّ مسؤول عن خدمة الكنيسة الأسراريّة في العالم، لذلك فمراقبة بعضنا بعضاً مطلوبة منّا جميعاً. لا ينتقص هذا الأمر من أهميّة أيّة خدمة خاصّة في الكنيسة ومن

دورها، بل، على العكس، هذا الأمر من شأنه أن يذكرنا بأن لا عصمة في الكنيسة، وأنَّ الكلَّ مدعوٌّ إلى التخلّي عن لحميَّته، كي ينمو في المسيح، وأننا بالمحبَّة نراقب هذا النمو ونسعى لمواكبته.

ألم يُوصِنَا الرسول صراحة بأن نراقب بعضنا بعضاً، وأن نعالج أمر الإعوجاج برحمة وخضرة؟ ليس لأيِّ مقام في الكنيسة أن يحرم الجماعة من حقِّ التأكُّد من انتظام الخدمة في سبيل البشارة. إنَّ السُّبُوح، في بعض الأحيان، لتطوير لاهوت أسقفِيّ يضع الأسقف (أو مجمع الأساقفة) فوق الكنيسة، المكوَّنة، أصلاً، بشكل أسرارِيّ، بالتحلُّق حول الحمل في سرِّ الشكر، هو سعيٌّ متأثِّرٌ باللاهوت اللاتينيّ، يُبَشِّرُ فِكْراً أرثوذكسياً هرمياً لا صلة له باستقامة الرأي^(٧).

لن نعالج هنا موضوع «كيف نراقب»، حتَّى لا ندخل في إشكاليَّات تنظيميَّة تبعدنا عن روح هذا النصِّ، والغرض منه هو توضيح ضرورة اعتماد مقاربة لاهوتيَّة جديدة أكثر التصاقاً بالكتاب المقدَّس، وأكثر أمانة لاستقامة الرأي، وأكثر وعياً لحقيقة التأثير السياقيّ على المقولات اللاهوتيَّة التي برزت عبر التاريخ. رغم ذلك، لا بدُّ هنا، في مجال الكلام على الرقابة، من تأكيد الروح الجماعيَّة كأساس لكلِّ شأن تنفيذيٍّ. نقول بوضوح «الروح الجماعيَّة» لنؤكد اعتماد الجماعة كمرجع. فكلّمة «مجمعيَّة» التي تسود في الأوساط الأرثوذكسيَّة تحمل في طياتها إمكانيَّة اعتبار مجمع الأساقفة مرجعاً وحيداً للرقابة والمحاسبة. هذا المنحى، الذي تطوَّر مع انحسار الفكر الأسرارِيّ المواهبيّ وإعطاء الأرجحيَّة للمقاربة الأسقفِيَّة، يشكِّل خطراً على تأصُّل استقامة الرأي في بُعْدِها الجماعيِّ. ولذلك اقتضى هذا التنويه ولو أجمنا عن الدخول في التفصيل.

(٧) كما سبق وقلنا، ينبغي الشروع بدراسة متأنية لمقولات الآباء واللاهوتيِّين في هذا المجال، على ضوء الإنجيل وعلى ضوء المتغيِّرات الاجتماعية والفكريَّة، فلا نُعْطِي صفة الإطلاق لمواقف تأثَّرت بالسياق الزمنيّ وهي بحاجة إلى قراءة جديدة مستتيرة.

المحاسبة واستقامة الشهادة

يقودنا الكلام على المحاسبة إلى التساؤل عن مفاعيل هذه الرقابة. هل الرقابة، بحد ذاتها هدف، أم تترتب عليها نتائج مهمّة على الصعيد الشخصي وعلى الصعيد الجماعي؟

الجواب عن هذا السؤال بسيط للغاية: إن لم تهدف الرقابة إلى البناء فهي مجرد لهوٍ تنظيريّ تكون تبعاته سلبيةً للغاية على صعيد الجسم الكنسيّ. لذلك ترتبط الرقابة بالمحاسبة بما لهذه الكلمة من بُعدٍ تربويّ إيجابيٍّ. فالمحاسبة بحد ذاتها حيادية. طريقة استعمالها هي التي تجعل منها إيجابيةً وبنّاءة، أو سلبيةً وهدّامة. في الكنيسة يهدف الهمُّ التربويُّ إلى التأكد من أمور ثلاثة:

أ - أننا نبني المؤمنين على الإيمان، والرجاء، والمحبة، حتّى ينموا في المسيح.

ب - أننا نبني الكنيسة باستمرار لتكون عروسًا للسيد بهيئة، رغم الصعوبات والسقطات التي تعترض حياتها في العالم.

ج - أننا، كأشخاص وكمجموعة، نشهد في العالم، ونؤدّي الخدمة المطلوبة منّا لإعلان الخلاص ومدّه إلى كل من وضعهم الله، اليوم والآن، على طريقنا.

لذلك، لا يتوافق الموقف المميّع للمحاسبة مع قول الجالس على العرش في سفر الرؤيا: «ها أنذا أصنع كلّ شيء جديدًا» (رؤيا ٥/٥). لا تأتي الجِدّة بالحفاظ على القديم كما هو. مراقبة الواقع تقتضي من الكنيسة اتّخاذ موقف واضح في اتّجاهين، وذلك في الأمور كافة:

أ - يقضي الاتّجاه الأوّل أن تعترف الكنيسة بالأوجه الإيجابية والبنّاءة التي تساهم في دعم الشهادة، وفي نمو الكنيسة، وبناء الأشخاص، كلّ حسب موهبته، ووفق المعايير التي تتماشى واستقامة الرأي. وهذا الاعتراف يقتضي أن تُشجّع المواهب، وأن يصار إلى

تشيرها ودعم جهودها.

ب - أمّا الاتجاه الثاني فيستوجب ملاحظة الأوجه السلبية والتي لا تتناغم والمعايير ذاتها، وتتخذ إذاك موقفاً واضحاً من ضرورة تقويض مسارها، والحدّ من الأضرار التي يمكن أن تنجم عنها، وذلك من دون محاباة في الوجوه، ومهما كان موقع الأفراد، أو المجموعات. وفي الحالتين لا بدّ من التنبّه كي تقوم المراقبة والمحاسبة على شكري جماعيّة تجعل الكنيسة بمنأى عن الانفعال الشخصي، والمزاجيّة في النظر إلى الأمور. وأن تكون الكنيسة، كجماعة، مسؤولة عن عمليّة المحاسبة لا يعني الفوضى. لكن أن تكون الأمور فرديّة يؤدّي حتماً إلى المزاجيّة والتسيّب.

من هنا، وبالنظر إلى تطوّر الذهنيّات في العالم، لا بدّ للكنيسة اليوم، خدمة منها لاستقامة الرأي وتفعيلاً لدورها في العالم، من أن تعيد النظر جذرياً ولاهوتيّاً بمبدأ المحاسبة وآليّاته. يحلو للبعض أن يقولوا إنّ الأسقف مسؤول أمام الله، وهو يحاسبه. ينطوي هذا الكلام الأخرى على موقف دهريّ للسلطة، بغطاء طوباويّ لاهوتيّ. كنيسة كنيسة تجسّد، والكنيسة الحيّة هي حضور الله في العالم إذا أعطت لنفسها الطاقة على ترجمة إيمانها. إن لم يكن الأمر كذلك، فما معنى قول السيّد: «لأنّ ها ملكوتُ الله داخلكم» (لوقا: ١٧: ٢١)؟ دور الأسقف هو أن يسهر على حياة الكنيسة الأسراريّة عبر الاعتراف بالمواهب وتوظيفها وترتيبها، وأن يقود عمليّتي المراقبة والمحاسبة وفق موهبته الخاصّة ضمن الجماعة ومعها. لذلك، مسؤوليّة الأسقف كبيرة ومفصليّة، والتعرّف إلى موهبته الخاصّة قبل رسامته أمر غاية في الأهميّة، لأنّه، إن لم يتم بهذه المهامّ كإمام للجماعة وخدامها الأوّل في آن، فهو يخضع أيضاً للمحاسبة من قبلها، لأنّ لهذه المحاسبة طاقةً أسراريّة بسبب ارتباطها باستقامة الخدمة. وكما سبق وقلنا، أسراريّة الجماعة لا تُنزع منها بقرار.

طبعًا، يمكن أن يُنعت هذا الكلام بالطوباويِّ، أو بالنظريِّ، أو بالبيوتويِّ. هذا الجواب الفوريُّ لأهل هذا الدهر. أمَّا استقامة الرأي فنقول: «وَمَنْ لَا يُحِبُّ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ، لِأَنَّ اللَّهَ مَحَبَّةٌ» (١ يو ٤: ٨).

المحبة ولطف الله

هذا ما يقودنا إلى العنوان الفرعيِّ الأخير من هذا الفصل، والمتعلق بالمحبة كمنافخ وحيد لاستقامة الرأي. إنَّ المدافعين عن استقامة الرأي وحِدَّة مواقفها الإنجيليَّة يُواجهون بكلام يدَّعي الواقعيَّة، ولا يتوانى عن الاستشهاد بالكتاب المقدَّس وتاريخ الكنيسة، ليؤكد استحالة عيش مستلزمات خطاب مستقيم الرأي متماسك ومتناغم مع حياة الكنيسة. فقد قال أحدهم، مرَّة، في نقاش مستفيض حول الموضوع: «لا تجملوا كثيرًا حياة الكنيسة الأولى، كما وردت في سفر أعمال الرسل، فهي أيضًا عرفت الضعفات والسقطات. أمَّا كنيسة القرون الأولى التي تلت فهي أيضًا عرفت الانقسام والاضطهاد المتبادل ما استدعى التدخُّل الإمبراطوريِّ لحسم الخلافات العقائديَّة (من دون أن يضعف ذلك التشنج بين المسيحيِّين وبخاصَّة بعد المجمع الرابع). أمَّا في القرون التي لحقت فالأمثلة كثيرة على ما التفت إليه الخلافات من أعمال لا تتصل بالمسيحيَّة لا من قريب ولا من بعيد، شرقًا وغربًا». وأتت نتيجة الكلام أنَّه لا بدَّ من الأنظمة والقوانين، ولا بدَّ من انطق دهرِيٍّ حتَّى تدار الكنيسة. لكن، هل لهذه الواقعيَّة أن تناقض قول الرسول «وَلْيَكُنْ كُلُّ شَيْءٍ بِلِيَاقَةٍ وَبِحَسَبِ تَرْتِيبٍ» (١ كور ١٤: ٤٠)؟

المشكلة في هذا الكلام، والذي تُواجه به استقامة الرأي في كلِّ الكنائس الأرثوذكسيَّة تقريبيًا، أنَّه يتجاهل عددًا من الأمور، عن قصد أو غير قصد، ليحافظ على مكتسبات معيَّنة مرتبطة بمفهوم السلطة على حساب مفهوم الجماعة. أهمُّ هذه الأمور، وباختصار، ما يلي:

أ - تستدعي استقامة الرأي الترتيب والتنظيم، كما سبق وقلنا في العناوين الأربعة السابقة، لكنّها تفحص ذلك على ضوء مقتضى الإنجيل، حتّى لا يصحّ فينا ما صحّ في الفريسيين «فكُلُّ مَا قَالُوا لَكُمْ أَنْ تَحْفَظُوهُ فَأَحْفَظُوهُ وَأَفْعَلُوهُ، وَلَكِنْ حَسَبَ أَعْمَالِهِمْ لَا تَعْمَلُوا، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ وَلَا يَفْعَلُونَ» (متّى ٢٣: ٣).

ب - إن التطور الحاصل فكرياً، وثقافياً، وحضارياً، بدّل في المخطبات التي يقوم عليها اليوم تنظيم الجماعات. لا يمكن إلا أن يكون لهذا التطور انعكاس على ذهنيّات المؤمنين وتالياً على رؤيتهم دورهم في الجماعة ومعنى القيادة فيها، بخاصّة إذا ما تمعّنّا بالتقاطع القائم في العالم اليوم بين المقاربات الجديدة المشدّدة على شخص الإنسان ومركزيّته، واستقامة الرأي التي تعتبر الإنسان هدف المنحى الخلاصيّ بأسره.

ج - خلط الفكر الكنسيّ، لسنين، بين ما هو وضعيّ وأنّي، وما هو عقائديّ ومرتبّط ارتباطاً كاملاً بالإيمان. فأصبح بذلك فكر الأفراد أهمّ من الإعلان الإلهيّ القائم على المحبّة، وأصبح القانون الوضعيّ أهمّ من بشارة الكنيسة وحضورها في العالم (وقد وردت في الفصول السابقة أمثلة عديدة تؤكّد وجود هذا المنحى).

الحقيقة هي أنّه غاب عن الحياة الكنسيّة الهاجس النقديّ الذي يسمح لها دوماً بفحص ما ورثته على ضوء المحبّة كمرجع أساس في التعامل. لا يمكن جعل أيّ تنظيم أهمّ من قانون المحبّة، لذلك تردّد الحجج الواردة سابقاً. فالقوانين الوضعيّة لم تحلّ أيّ إشكال في الكنيسة، بل ساهمت مساهمة مباشرة في استبدال سلطة المحبّة بالتسلّط الفوقيّ. حتّى اليوم نقرأ في الكنيسة، في الطقوس وفي القوانين، نصوصاً لا تمتّ إلى المحبّة بصلّة. ونضع أنظمة جديدة (للكنائس أو للأحوال الشخصيّة) من دون أن نفحصها وفقاً لهذا المعيار. لا تحكم المحبّة علاقاتنا بين الكنائس، والأبرشيّات والرعايا،

ولا نسأل عن وقع غياب المحبّة على سوء هذه العلاقات.

تكمّن المشكلة الحقيقيّة في أنّه يبدو أنّنا لا نعي «لطف الله» القائم على المحبّة، ولا نوّمن بفعاليّته. فقد أضحى إيماننا إيماناً فلسفياً لأنّه أفرغ من مسبّبه، أي المحبّة، وهذا ما قاله الرسول بولس تماماً. كل ما جاء عن استقامة الرأي في هذه الفصول هو دفاع عن حقّانيّة حكم المحبّة في وسطنا. هل ستدافع الكنيسة الأرثوذكسيّة، اليومَ والآن، بالقول وبالفعل، عن المحبّة، فتستأهل أن تلبس استقامة الرأي حلّةً بهيّة جديدة لتستقبل الختن؟

© 2012 جامعة البلمند منشورات للكاتب، محفوظة للنشر

الفصل العاشر

الكنيسة وسرُّ المصالحة (Mystère de la Réconciliation)

إنما كانت خطيئة إنسان قد سببت ابتعاد الإنسان والعالم عن الله، فالتجسّد حصل لتتمّ المصالحة مع الله أيضًا بإنسان، على ما يعلمنا إيّاها بولس الرسول، وتركّز عليه الليتورجيا، ويشدّد عليه التعليم المستقيم الرأى. جسد المسيح هو موقع المصالحة وإطارها. كلّمًا سعت الكنيسة لتحقيق هذه المصالحة، اقتربت من تحقيق المثال الذي تصبو إليه، وهو صورة المسيح المنظورة في العالم.

لقد سعينا، طوال هذه الصفحات، إلى أن نظهر أوجه هذه المصالحة انطلاقًا من مقارنة اعتباراتها راسخة في استقامة الرأى، بسبب أمانتها للكتاب المقدّس وللتقليد الجيِّ. همّنا هو أن نوجز هذه الأوجه التي بنيناها على كون الكنيسة قائمة في المحبّة، كما جاء في المقدّمة.

نحن ندعو لمصالحة الكنيسة مع العقل، لا سيمًا وأنها تقوم على تبني العقل كطاقة خلاقة خصّ بها الله الإنسان، وهي مدعوة لكي تتجلى بالانفتاح والإبداع والتجديد، وذلك في تواضع الاحتكام إلى محبّة الإخوة. العقل المصالح مع الله خادم للكنيسة وللشهادة حتّى يبقى الإعلان الإلهي وهاجًا في كلّ زمان ومكان. العقل المتجلى جسر بين الكنيسة والفكر والفنّ والعلم.

نحن ندعو إلى مصالحة الكنيسة مع التاريخ، وعندنا أنّ هذه المصالحة تقوم على معرفة للتاريخ نقيّة، تُبعد عن الكنيسة خطر

الوقوع في المتحفية بعبادة صنميه لما جاء فيه. المصالحة مع التاريخ تقضي ليس باسترجاعه بل بالاستفادة من خبراته وتجلياته للحفاظ على التراث الذي يجعل من محبة الإخوة وخدمتهم أساس كل عمل وكل خطاب.

نحن ندعو إلى مصالحة الكنيسة مع العالم، لا سيما وأنها تقوم على اعتبار هذا الأخير، منذ خلقه، هدف القصد الإلهي. وهذا يقضي التمييز بين العالم المدعو إلى التجلي ودهرنة تريد أن تصبح الكنيسة جزءاً منها على حساب الأصالة الإنجيلية. يقضي هذا التمييز بالاحتكام إلى معايير استقامة الرأي في التعاطي مع شؤون الدنيا، فلا نتكر لها بل نقاربها بجدة الجالس على العرش.

لهذه الأوجه الثلاثة للمصالحة انعكاسات مباشرة على حياة الكنيسة لأنها قائمة، كما بينا، في أساس ما آلت إليه حال الكنيسة الأرثوذكسية اليوم في العالم كما في أنطاكية. لذلك، فإن نتائج هذه التوجهات النابعة من استقامة الرأي هي مصالحات أخرى وعلى أكثر من صعيد.

نحن ندعو إلى مصالحة الكنيسة مع نفسها كشعب واحد يؤلف جسد المسيح. تقضي هذه المصالحة بفحص التنظيم الكنسي على ضوء رؤية متجددة لماهية الكنيسة، فلا يطفئ الشكل على سبب وجوده، ولا يعتبر الشكل غير قابل للتطوير. أسرارية (sacramentalité) الكنيسة هي في توحدتها حول الحمل، وفي تراصها بالمحبة، وفي فعالية خدمتها للكلمة وللفقير. ©

نحن ندعو إلى مصالحة الكنيسة مع نفسها كمسؤولة عن إعلان الخلاص للعالم. تقضي هذه المصالحة بفحص الخطاب الكنسي اللاهوتي على ضوء فحوى الرسالة الخلاصية، مع الأخذ في الاعتبار مستلزمات التواصل، ولغة العصر، والمستجدات الثقافية والحضارية. يقضي الحضور الشهادي في عالم اليوم عدم التكرار لجديّة الطروحات والهموم القائمة، بل مقاربتها بمحبة وانفتاح وعلمية.

نحن ندعو إلى مصالحة الكنيسة مع نفسها كمسؤولة عن العالم بأسره. تستوجب هذه المصالحة مواكبة العصر، والإبداع في محاورته. وهذا يعني تأكيد استمرارية عمل الروح في الكنيسة عبر المؤمنين الذي يترجمون، في حياتهم، وفي أقوالهم، وفي إنتاجهم، حقيقة انتمائهم إلى الكنيسة. والكنيسة المتصالحة مع نفسها تعترف بهذه الطاقات، وتتمنئها وتثمرها.

فخلاصة القول أن الكنيسة المستقيمة الرأي تتحرك دومًا على خط اللقاء بين محبة توجَّهها ومصالحة تُحقِّقها. وما بين الاثنتين سعي مستمر لا يتوقَّف. ولنا أن نسعى ولا نخاف من الوقوع في الخطأ. المشكلة لا تكمن في الوقوع في الخطأ بل في عدم الاعتراف بارتكابه، وتاليًا في التفاوض عن التوبة عنه. ونحن لا نتوب عن أخطائنا إلا إذا اعترفنا بأن الله هو الفاعل فينا واثقين بقوله: «هَذَا عِنْدَ النَّاسِ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ، وَلَكِنْ عِنْدَ اللَّهِ كُلُّ شَيْءٍ مُسْتَطَاعٌ» (متى ١٩: ٢٦). وبقوله بالمعنى نفسه أيضًا: «فَالْحَقُّ أَقُولُ لَكُمْ: لَوْ كَانَ لَكُمْ إِيْمَانٌ مِثْلَ حَبَّةِ خَرْدَلٍ لَكُنْتُمْ تَقُولُونَ لِهَذَا الْجَبَلِ: انْتَقِلْ مِنْ هُنَا إِلَى هُنَاكَ فَيَنْتَقِلُ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ غَيْرَ مُمْكِنٍ لَدَيْكُمْ» (متى ١٧: ٢٠).

أخيرًا وليس آخرًا، علينا أن نضع دومًا نصب أعيننا أن هذا الموقف الذي يجعلنا في سيرة الارتقاء نحو الله، هو موقف مريم الذي نحن مدعوون إلى أن نتماهى معه لاهوتياً وحياتياً. وإذا قلنا إن الكنيسة المستقيمة الرأي هي مريمية المنحى، فلأن مريم، بمحبته المطلق، قبلت، ومن دون حساب، أن تكون أداة المصالحة، جاعلة من نفسها نموذجاً حياً لنا كأفراد وللكنيسة كجماعة. كيأنا كلُّ مدعو ليقول مع مريم: «هُوَذَا أَنَا أُمَّةُ الرَّبِّ. لِيَكُنْ لِي كَقَوْلِكَ» (لو ١: ٢٨).

في ٢١ آب ٢٠١٢

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012

الفهرس

٥	الإهداء
٧	اعتراف وشكر
٩	مقدمة: غرباء في العالم من أجل الله
١٣	الفصل الأول: الكنيسة وسرُّ الحب
١٩	الفصل الثاني: حال الكنيسة الأرثوذكسية
٢٠	كيف هي حال الأرثوذكسية اليوم؟
٢١	في الإجابة عن السؤال
٣٧	الفصل الثالث: حال الأرثوذكسية الأنطاكية
٣٧	حال الأرثوذكسية الأنطاكية اليوم
٣٩	الأرثوذكسية الأنطاكية ومعايير استقامة الرأي
٥٥	الفصل الرابع: الإشكالية
٥٥	حتى لا تُطرح الأسئلة الخطأ
٥٧	حتى لا تُعطى أجوبة غير ملائمة
٥٨	حتى لا تُعتمد سياسة الهروب إلى الأمام

- ٦١ الفصل الخامس: الفلسفة والإنسان
- ٦٢ مقارنة الإناسة من وجهة نظر استقامة الرأي
- ٦٣ الإنسان والحرية
- ٦٥ العقل وفعل الاستتارة
- ٦٩ الجسد وتجلي الإنسان
- ٧٢ هل من سبل للتوصل إلى تفعيل متوازن لطاقة الإنسان المؤمن؟
- ٧٥ الفصل السادس: التاريخ والتعامل مع الماضي
- ٧٦ التاريخ وورثه في بلورة الهوية
- ٧٨ التاريخ وخطر الوقوع في متحفيتها
- ٨١ الانعكاسات السلبيّة للمهايم الموروثة
- ٨٥ مستقبل التعامل مع الإرث التاريخي
- ٨٧ الفصل السابع: السياسة والمال والتعامل مع السلطة
- ٨٨ السلطة السياسيّة كفضاء حتمي لحياة الكنيسة
- ٩٠ المال كداعم أساس للسلطة الحاكمة
- ٩١ الموقف من السلطة: بين الحفاظ على الشعب والحفاظ على الشهادة
- ٩٣ الفكر الجماهيري ومبدأ دين الدولة
- ٩٦ الفكر الشهادي وتجربة المساومة
- ٩٨ الواقع الكنسي في نهاية القرن العشرين
- ٩٩ هل من تطلعات مستقبلية ممكنة؟

- الفصل الثامن: أسس ممكنة لمقاربة جديدة للتوجُّه اللاهوتي ١٠١
- إعادة اكتشاف معاني التعابير اللاهوتية ومكانتها في بناء جسد المسيح ١٠٣
- إعادة تركيب الشبكة العلائقية التي تربط الجماعة المؤمنة ١١٠
- إعادة روح التحديّ إلى جسم الكنيسة، وأوّل التحديّات تحديّ الذات ١١٥
- الفصل التاسع: إعلان جديد للبشارة السارة ١٢١
- المواهب والأسراريّة ١٢٣
- الترتيب والتخلُّق حول الحمل ١٢٦
- الرقابة وحسن تنظيم البشارة والخدمة ١٢٨
- المحاسبة واستقامة الشهادة ١٣٢
- المحبة ولطف الله ١٢٣
- الفصل العاشر: الكنيسة وسرُّ المصالحة ١٣٧

حقوق النشر محفوظة للكاتب منشورات جامعة البلمند 2012 ©

حقوق النشر محفوظة للكاتب، منشورات جامعة البلمند © 2012



منشورات جامعة البلمند
Publications of the University of Balamand